

Muhammad Qadri

کتاب

مرشد الحیران الى معرفة أحوال الانسان

في المعاملات الشرعية على مذهب الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان
ملائما لعرف الديار المصرية وسائر الامم الاسلامية
اؤلفه المغفور له (محمد دري باشا)

قررت نظارة المعارف المصرية بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٨٩٠ غرة ١٦٤
لزوم طبع هذا الكتاب واستعماله بالمدارس الاميرية
ونال محمد صديق الجندية المنسكة من حضرة الاسنان الفاضل مفتي الديار المصرية
وحضرة الشيخ حسونة انواوى مدرس الشريعة الاسلامية بمصر في دار العلوم والحقوق
كما هم من صدور الكتابات التي جرت بشأنها في المذمجة في اول هذا الكتاب

Kitāb murshid al-hayrān

(حقوق الطبع محفوظة لنظارة المعارف العمومية)

(الطبعة الثانية)

بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر اثنية

سنة ١٣٠٨ هجرية

١٨٩١ م

K

M9525K5

1891



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

الكتاب الاول

في الاموال

الباب الاول

(في أنواع الاموال)

(مادة ١)

المال ما يمكن انتفاعه لوقت الحاجة وهو نوعان : متعارف ومتداول

(مادة ٢)

المتعارف كل ما له أصل ثابت لا يمكن نقله وتحويله

(مادة ٣)

المتداول بطلق على كل مال يمكن نقله وتحويله ويشمل العروش والحيوانات والملكيات والموزونات والذهب والفضة ويشمل البناء والغراس النائية في أرض مملوكة أو موقوفة

(مادة ٤)

الحقوق التي لا يكون التصرف والانتفاع بالاعيان على ثلاثة أنواع

الاول - حق ملكية العين ومنها

الثاني - حق الانتفاع بالعين دون الملكية

الثالث - حق الشرب والمساكن والمرور والتعدي ونحو ذلك من الحقوق

(مادة ٥)

الاعيان المملوكة الرقبة والمنفعة هي ما كان ملائكة حتى التصرف فيها عينا ومنفعة
ومنها الاراضي العشرية قساع ونوخر ونغار ونوخب ونوقف وترهن ونورث

(مادة ٦)

اراضي مصر خراجية مملوكة في الاصل لاربابها وما آل منها الى بيت المال بسبب موت ملاك
ملايلا وارث فرقته مملوكة لبيت المال ولا امام أن يجعل منفعة الى المزارعين في تطهير
اعطاء الخراج

(مادة ٧)

الاراضي الاسيرية التي يبيعها في الامر بقرع يعلها وينك رقبها لكسرين متى تحققت
المصلحة في بيعها تكون مملوكة رقبية ومنفعة لشترها

(مادة ٨)

العقارات الموقوفه سواء كان وقتا أو على وجه غير لا تنفع لاقبال رقبها ولا تقام
فلا تساع ولا نوخب ولا ترهن ولا نورث بل تصرف منفعتها وعظام الى الجهات الموقوفة
عالمها مع مراعاة شروط الواقفين

(مادة ٩)

الاستحسانات والمرافق (التي لا غير) من المحلات المدة لحفظ الحدود والنه ولا ذلك لاحد

(مادة ١٠)

القضاة والطرق النافذة والذوارق العامة التي ليست بملك اجن لا يجوز لاحد أن يختص بها
ولا أن يمنع غيره من الانتفاع بها بل تبقى لمنفعة العامة

الباب الثاني

(في الملكية)

(مادة ١١)

الملك النظم من شأنه أن تصرف به الملك تصرفا مطلقا فيما يملكه عينا ومنفعة واستغلا لا
فيشتق بالعين المملوكة وبذلكم اوغارها واتجاهها ويصرف في عيها بجميع التصرفات الجائرة

(١) الجسر والنفقة كمنع انظاره في الموضع مرأيا وبذلك انه قد يوس

(تنبيه) هذا المصنف ومن المواصل الا انه موجود في نسخة المؤلف

(مادة ١٢)

إذا كانت العين مشتركة بين اثنين أو أكثر فلهذا كل واحد من المشرى عنه حتى الانتفاع حصته
والتصرف فيها تصرفاً لا يضر بالآخرين وله استغلالها أو بيعها مشاعاً حيث كانت معلومة تقدر
بغير إذن المشرى به

الباب الثالث

(في ملاء المنفعة وحق الانتفاع)

(مادة ١٣)

الانتفاع إما أن يترفع وحق الانتفاع في استعمال العين واستغلالها مادامت قائمة على حالها وإن لم تكن
رقبتها ملحوظة

(مادة ١٤)

يصح أن تكون تلك منافع الأعيان دون رقبتهما سواء كانت عتباراً أو منفعة ولا

(مادة ١٥)

أثناء تلك المنفعة يجوز حق وبغير عوض

(مادة ١٦)

يصح أن يكون ثلثين المنفعة فاصراً على الاستغلال أو على السكنى أو شاملاً لهما معاً

(مادة ١٧)

يجوز أن تجعل منافع الأعيان الموقوفة لنفس راقية لها فينتفع بها أن تسترط ذلك لنفسه مدة
حياته ومن بعده تنتقل إلى الجهة التي اشترطها لها

ويصح أن تجعل ثلث المنافع لخص من أولاده أو لعدة أشخاص معينين سواء كانوا من أولاد الواقف
أو من أقاربه أو أجنبائه

ويجوز جعلها لخص قبل وجوده بشرط أن يكون آخرها في كل الأحوال الجهة بر لا تطلع

(مادة ١٨)

يجوز أن يوصى بنفقة العين لخص معين مع بقائه رقيباً الورثة أو وصى كما يجوز الوصية بالرقبة
لخص ومنعها لخص آخر كلاًهما أجنبيان من المشرى به ولا يجوز (١) إنشاء منفعة العين
من الوصية برقيبته لخص أجنبي تبقى المنفعة على ملك الورثة

(١) بسفاحكم عدم صحة الاستعداد أن يكون المردود للخص من الوصية عمل فيما يدخل في البيع بها
ردياً لا يدخل في الوصية (٢) وفيه اتفاقكم من هذه المادة ومن أقر الباب السابع في الوصية بالركن الخ

(مادة ١٩)

يجب أن تراعى شروط عقد المتبرع المترتب عليه حق الانتفاع بالنظر لحق في المنفعة ولا يجب عليه من الواجبات

(مادة ٢٠)

من استحق بعدد وصية غلة أرض أو بيتان فله الغلة المقتضية وقت موت الموصي والغلة التي تحدث في المستقبل فينتفع بها لمدة حياته النص في العقد على الابد أو أطلق بدون تعيين مدة ولو أوصى بغيره وأطلق فله الغلة انتفاعه فقط دون ما يحدث وإن قيدت بعدة فله الانتفاع بالغلة والمدة إلى انقضاء تلك المدة وبعدها غلة الغلة والغلة التي من يد الرقبة والمراد بالغلة كل ما يحصل من ريع الارض وكراثها وغرة البستان

(مادة ٢١)

المنفوقات الموقوفة كالمكبات والموزونات إذا جرى العرف بوقفها يجوز بيعها أو دفع ثمنها مضاربة أو ابتاعه كما تدفع الموقوفه لذلك ويعطى ثمنها لأرقرف عليه

(مادة ٢٢)

للمنتفع أن يبيع تمام ما استعاره من المنة ولأن التي لا يمكن الانتفاع بها إلا باسمه لا تعينها كالشديد والمكبات والموزونات ونحوها وعليه رد مثلهما أو قيمتهما بالانتفاع ويكون عليه ضمانهما إذا عطلت قبل الانتفاع بها ولو بغيره عليه تكليفهما قرشا

(مادة ٢٣)

إذا امتنع المنتفع بالمنة أو بالتقدم ذكره قبل أن يردّها له أو قبل أن يعيده ضمانها أو قيمتها في تركتها

الباب الرابع

(في حق الساكنين)

(مادة ٢٤)

من استحق سكنى دار موقوفة فلا أن يسكنها مدة حياته وأهله وحاشته وخدمه وله أن يسكنها غيره بغير عوض ولو أجبرها وبعدهم وله بالتقليل حق السكنى إلى ولدان إن كان الواقف قد جعلا له والا فإلى المصرف الذي جعلها الواقف له

(مادة ٢٥)

من استحق بعد دربية سكنى دار فان كانت رقية الدار تخرج من ثلث مال الموصى فله أن يسكنها بهياله وحسنه وخدمه مدة حياته ان كانت الوصية مطلقة أو منصوحا فاعلى الأبد أو يسكنها الى انقضاء المدة ان كانت مدة الانتفاع معينة وبعد ذلك لا يرد حق السكنى الى الورثة أو وصى (١) فان لم يخرج رغبة الدار من الثلث فله وصى له أن يسكن في مفار ما يخرج من الثلث ان لم تجز لورثة الوصية بالكل وللورثة الانتفاع بها اذا على ما يخرج من ثلث التركة

ومع ذلك فليس الورثة أن يبيعوا ما في أيديهم من الدار ولو اقتسموا الدار مهاباة بحسب الزمان صحيح والازل أعدل

(مادة ٢٦)

اذا اعتدت المستحقة ونفى سكنى دار موقوفه على سبب سببها وكانت الدار كبيرة ذات مساكن ايها أبواب تغلق عليها لرجال المستحقين أن يسكنوا ويخرجهم معهم وللنساء المستحقات أن يسكنن أزواجهن معهن فان سكك الدار صغيرة لا توجد بها أما كن كغيبه للسكنى فلا يسكنها الا المستحقون من الرجال دون نسائهم أو من النساء دون رجالهن

(مادة ٢٧)

اذا احتاجت الدار الموقوفة للسكنى للعمارة فمساكنها على من له حق السكنى من ماله ويكون ما يئتيه من ماله ملكا له ولورثته من بعد وان امتنع من تميرها فلا تقاضى أن يئذيهما لغيره بطريق الاجارة ويمر بها بمرتها وبعد منضى المدة يرد لها صاحب السكنى

فصل

(فيما يجوز لصاحب المنفعة من التصرف وما يجب عليه من الضمان)

(مادة ٢٨)

يجب على صاحب المنفعة أن يعتنى بحفظ العين المنفعة بها صيانة لها

(مادة ٢٩)

للكل المنفعة دون العين بعد تبرع أو بقرارة أن تصرف في العين المنفعة بها التصرف المعتاد اذا كان عند المنشأة مطافها غير مقيده بشئ

فان كان مقيدا بشئ فله أن يستوفيه بهيمة أو يستوفى مثله أو ما دونه وليس له أن يتجاوز به الى ما فوقه

(١) يستفاد حكم نفرا من أوائل الباب تسامح في الوصية بالسكنى الخ من المندبة فقرة ٢٤١

(مادة ٣٠)

لا يجوز للمالك المنفعة بعدة تبرع أن يؤجر العين التي له حتى سكتها أولاً أن يردنها وأنما يجوز له
اعادتها

(مادة ٣١)

المصاريف اللازمة لمقاومة العين المنفعة به أو حفظها تلم صاحب المنفعة والكسوة على المالك

(مادة ٣٢)

إذا كانت منفعة الأرض موصى بها الشخص ورقبتها الشخص آخر فإن كل واحد منهما لا أرض من
يستغل يكون عشرها أو غيرها ما يلزم من المصاريف له تميم أو إصلاحها على صاحب المنفعة
وإن لم يكن نهائى يستغل فقطقتها على صاحب الرقبة

(مادة ٣٣)

إذا تلفت العين المنفعة به أو حلت بغيره دون زعمى المنفعة أو تقصيره في المحافظة عليه فلا ضمان
عليه

(مادة ٣٤)

إذا كانت المنفعة مفيدة عامة معلومة وأمكن المنفعة العين بعد انقضاء تلك المدة ولم يردّها
لمالكه باع أمكن الرتبة كذلك فعليه فيه إن قيمته ولو لم يستعملها بعد انقضاء المدة وإن لم يطل بها
المالك (١)

فصل

(في انتهاء حق الانتفاع)

(مادة ٣٥)

ينتهي حق الانتفاع بموت المنفعة وبانقضاء المدة المعبنة له إن كان له مدة قوم لآل العين المنفعة بها

(مادة ٣٦)

إذا انتضت المدة المعبنة للانتفاع أو ملك المنفعة في آخرها وكانت الأرض منسوبة وله بزعمه
والزرع يقل لميزله بترك الزرع له في الصورة الأولى ولورثته في الصورة الثانية إلى حين إدراكه
وحصاده بأجر المثل إلا أن كان المنفعة مستأجر فانه بترك الزرع لورثته في الصورة الثانية والمسي
إلى حين إدراكه وحصاده

(١) يستفاد حكمها من أوخر الباب السابع في استرداد المالك ما كان من المندرية غرة ٢٥٥

أبواب الخامس

(في حشر وقت الأرض)

الفصل الأول

(في الشرب)

(مادة ٣٧)

الأرض سابق وهو حق موزع على عتبار لذة عتبار شخص آخر

(مادة ٣٨)

الشرب هو نية الاتباع بالماء سقياً للزراعة أو الشجر أو الزرع

(مادة ٣٩)

مياه أنهر الأعظم وفروعه والترع نوات المنة العتلة التي ليست مخلوقة لأحد مخصصة لكل أحد حتى في أن يسي منها دوابه وأرضه وأن يشق منها جداول في أرضه ما لم يكن ذلك ضرراً بالعمامة

(مادة ٤٠)

الترع وأخيراً المملوكة ملكاً عاماً أو خاصاً يجوز لكل أحد أن يسيق دوابه منها إلا إذا خيف ضررها الكثيرتها وليس لأحد من غير الشركاء أن يسي أرضه منها إلا بالنسبة لاحتياجهم وليس لأحد من الشركاء أن يسي منها بمرحاً أو ينسب عليها آلة بخارية أو تآتوا بالزراعة بقية الشركاء إلا أنه وضع في ملكه وكانت ساقطاً أنهر وبطنه ولا يحضر بهز وماء

(مادة ٤١)

الماء أخيراً في الأول في كالحياض والنصارح المملوكة لأحد في الاتباع بها إلا بالنسبة صاحبه

(مادة ٤٢)

من أنشأ ترعة من ماله يسي أرضه فله الاتباع بها فيها كيف شاء رئيس العبرة أن يسي في أرضه منها إلا بالنسبة للشئ وللغير أن يشرب منها ويرى دابة

(مادة ٤٣)

حق استعمال مياه الترع العمومية وقوتها وما يكون بتدرا الأرض في المنة تضي ربه بجمع من إعادة عدم الضرر بالعمامة

(مادة ٤٤)

ليس لمصاحب الأرض التي تسمى بالآلات أو الترع أن يجبر أصحاب الاراضي التي دونه على
تخصيص مياهها في أراضيهم ان لم يكن له حق المسيل فيها

(مادة ٤٥)

اذا كان لاحد حق في ارض آخر فليس لرب الارض أن يمنع عن ابرائه في أرضه

(مادة ٤٦)

من سقى أرضه سقيا معناده فجعله أرضه فمال منها المله في أرض غيره فانما زرعته فلا ضمان
عليه وان سقاها سقيا غير معتاد فعليه الضمان

(مادة ٤٧)

حتى الشرب بورت ويوصى بالاتقاع به ولا يباع الا به للارض كفى المسيل ولا يوجب ولا يؤجر

الفصل الثاني

(في حق المرور والجري والمسيل)

(مادة ٤٨)

القديم يبق على قدمه في حق المرور والجري والمسيل ما لم يكن غير مشروط من أصله فان كان
كذلك فلا اعتبار له وبال ان كان فيه شرطين

فان كان له مسيل فذكر في الطريق العام وكان مضرا بالعامة يرفع ضمن ولو كان قديما
ولا يعتد بدمه

(مادة ٤٩)

اذا كان لاحد حق المرور في أرض شخص آخر فليس لصاحبها أن يمنع من المرور بها وله أن
يشود دوابه وعمرته اذا كان له هذا الحق

(مادة ٥٠)

يلج أن يرجع عن ابلحته ولا يلزم بالذن والرضا فان لم يكن لاحد حق المرور في عرصه أخرى ومن
فيها مديون صاحبها فلا يترتب على ضرره حق له بل لصاحب العرصه أن يمنع من المرور في ا

(مادة ٥١)

من كان له مجرى أو سيادة ما يجزى في قديم في ملك شخص آخر فليس لصاحبه منعه

(مادة ٥٢)

اذا كان لاحد مسيل مقرر على دار الجار من القديم فليس للجار منعه

(مادة ٥٣)

إذا كان لأحد بحري أو سياق ماله في دار آخر فحصل به دخل تسبب عنه للجار ضرر فلا بد أن يجبر صاحبه على دفع الضرر عنه بتميره وإصلاحه أو عدم الإجراء فيه وإذا أراد صاحب إصلاحه دفعه الجار من الدخول في داره يجبر صاحب الدار على أن يتكفد دخله ويصلح ويمن أن يفعل صاحب الدار ذلك بحاله

(مادة ٥٤)

إذا كان لدار مسبل قدر في الطريق الخاص وكان مضرا بأهل الطريق فرفع ضرره ولو كان قديما ولا بد من إزالته

(مادة ٥٥)

لا يجوز لأحد أن يجبري مسبل محاذ المحدث إلى دار آخر بدون التذات لم يكن له حق في ذلك

(مادة ٥٦)

لا يجوز لأحد أحداث شيء من المباني ولا حفر بالوعة في طريق العامة إذا كان يضر بالعمامة وإن أحدث ذلك في زقاق غير نافذ لا يجوز للأبائن إزالته سواء أضرهم أم لا

الفصل الثالث

(في حق سيق الماعز ثلاث الجوارية)

(مادة ٥٧)

لأن ذلك أن يتصرف كغيره في خاص ملكه الذي ليس للغير حق فيه فبعضه على حائطه ويبنى ما يريد من غير أن يضره مضرا بالدار بغيرها فاحشا

(مادة ٥٨)

إذا فعلت حق الغير بالأبائن فليس للأبائن أن يتصرف فيه تصرفا بغير الأبائن صاحب الحق

(مادة ٥٩)

الضرر الخاص ما يكون سببا لوجوب البناء أو هدمه أو يمنع الخواص الأصلية أي المنافع المقصودة من البناء وأما ما يمنع المنافع التي ليست من الخواص الأصلية فليس من شأنه إيقاع

(مادة ٦٠)

إزالة الضرر الخاص سواء كان قديما أو حديثا

(عائده)

سعد القليابة بك الحية على الجمار بعد ظهر رفاحت المنبر يسوغ لاحد احدان جماعة سديته شباك بيت
جواره وسداعتم الضوء عنه وان فعل ذلك فليبارك بك فخر رفع البناء وفعا للضمير ديمته

(72-246)

روية الحال الذي هو من النساء يدنرن فأحس فلا بد من أحداث شديدا أو ما يجعل فيه شيئا كاللذات من الألاع على مثل نساء مجارة وإن أحدث ذلك يؤمر من رفع الضمير أما بذلك شيئا أو ينما ستر فإن كان الشئ الذي أخذت من تفهاف فوق قامة الإنسان فليس لها طرب سده

(- 75 - 236 -)

ان كان احد دار يعرف فيها امرأة فامسكها فادرسه حتى يخرج ارضه منها، فجددوا قديس للحدث
ان يضرروا من شباب البلد ان الذميمة ولو كانت مطلة على مقبره نساءه بل هو الذي يلزمه دفع الضرر
عن نفسه

$$(17 \frac{1}{2} \text{ sec.})$$

فإذا كان لا جد على ولا ترسفل فاصحاب العرش في السفر والمقام والمناصب
القل والاصحاب الصالح في الاتباع والسطوة اتفادامعادات واصحاب الفضل حتى في العلو
منهم من الشمس وفيه من المظن

(حاشیه ۶۵)

إذا كان باب الغل والبخر واحداً فكل من صاحبه ما استعمله مشتركا فلا يسوغ له - ولهما
أن يمنع الآخر من الاتقاء به دخولاً أو خروجاً

(۷۶۵۰)

إذا خدم صاحب الدار سقوا نعلها حتى يمانية فلو لم نأته ومصر عز ذال

(ماترہ: ۶۷)

أذا لم يتم الشئ بالصالح صاحبه فعليه التوبة لا جرم عليه فإن امتنع صاحب الشئ من توبته
وعنه صاحب العاقبة لأن صاحبه أو بائنه القاضي فله الرجوع على صاحب الشئ عما أنفقته
على العبادة والقام بالحق لله

أولاً: الخلل في زمن البناء لأفمن الرجوع
ثانياً: الخلل في زمن البناء لأفمن الرجوع

روجر داندن القاضي و يستخلص منه من أجرة

(مادة ٦٨)

لا يجوز لأحد أن يبيع في علوه بناً جديداً ولا أن يزيد في ارتفاعه بغير إذن صاحب المنزل
إلا إذا علم أنه لا يضر بالمنزل فإنه ذلك بغير إذن صاحب المنزل

(مادة ٦٩)

لا يجوز للجار أن يبيع بداره على أقامة الحائط أو غيره على حدوده ملكه ولا على أن يعلقه به جدران
الحائط أو من الأرض القائمة عليه الحائط

(مادة ٧٠)

إذا كان الحائط مشتركاً بين اثنين فلا يجوز لأحدهما أن يتصرف فيه منه بزيادة أو زيادة في البناء
عليه إلا أن الآخر سواء كان يتصرفه بشرط الآخر أم لا

(مادة ٧١)

لكل من الشريكتين في الحائط أن يرفع عليه خشباً ما يشاء بشرط أن لا يضر بالآخر ولا
منه ما يضر به الحائط وأبى لا يرفع منه ما أن يريد في خشبه يدين اثنين الآخر كأنه لا يجوز لأحد
منهما أن يحول محل خشباً يداني على الحائط بيتاً أو عملاً ولا من أفضل إلى أعلى وليس أعلى
إلى أسفل جاز وإذا كان لكل منهما خشب فاحصاحب الأسفل أن يرفع خشبه بحداه
صاحب الأعلى أن لا يضر بالحائط وكذا لصاحب الأعلى أن يرفع خشبه إن لم يضر بالحائط

الكتاب الثاني

(في أسباب الملك)

(مادة ٧٢)

أسباب الملك هي العتق والموعدة ونقل العين من ماله إلى آخر كبيع أو هبة أو وصية والقبول
ووضع اليد على الشيء المباح الذي لا ماله له وإنشأه

الفصل الأول

(في العتق)

(مادة ٧٣)

يصح أن تملك العين بعوض وبغير عوض سواء كانت عقاراً أو منفقلاً

(47 224)

يقتل ملك العين المبيعة للشترى بغير دسوس أو سوءة أو فساد ولا يفتد بالمال إلا ما
سواء كانت عقارا أو متقولا

(10514)

للاشتري أن تصرف في العين المباعة بالبيع قبل استلامها أن كانت عسارا لا يقتضي بذلك
وإيس له أن يوجرها قبل قبضها كأنه ليس له أن تصرف في المبيع قبل قبضه لا...
أولا اجارة
ان كان منة ولا

(۷۳۵۰)

إذا استلم المشتري العين البيعة فصار أكلت أو منقرضاً ولا على أنها مملوكة للبائع فلا أن يتصرف فيها بجميع التصرفات ولا يمنع تصرفه من استرداد العين لاستخدامها إذا ظن أنها مستخدمة الغير وثبتت عنه فيها

القسم الثاني

(في التهجئة) (راجع الأجزاء الإضافية)

(yy53L)

الهيئة ذلك النفس بلا عرض. وقد تكون بعرض

(مادة ٧٧)

يُشترط في هذه المهمة أن يكون الواجب حرا بالغا عاقلا مالكا للعين التي تبرع بها غير محجور عليه

(- ۷۹ : ۱۰۰)

اذا كان المالك غلاما لم يبرع ولم يكن محجورا عليه بدین أو دونه فإنه إن يهب وهو في حال صغره كل ماله أو بعضه لم يشره.

(A. 334)

الإجابات على ما عارضه المذهب الموهوب له إلا أنه في بعض العين الموهوبه قد بينا كلامه في شذوذه يوم الاثنين
لا يخفى القبحه

6443263

أما أركان الموعوب من ماء احتمل النسخة فلا تقبدها بالملك بالقبض إلا إذا أقم الزايب

الموهوب وسقط مفرزاً عن غير الموهوب لاندخاله ولا مستغولاً عليك فإن علمه شائعاً للموهوب
له فلا عليك ولا يتعد تصرفه فيه وبقائه من ٤٤ ثلث أو استلث

ويكون للواهب حق التصرف فيه واسترداده أو ورثته

(مادة ٨٢)

إذا مات الواهب قبل تسليم العين للموهوب لم يطلت الهبة

(مادة ٨٣)

إذا مات الموهوب قبل استلامه العين الموهوبة يطلت الهبة ولا حق لورثته فيها

(مادة ٨٤)

إذا وهب شخص هبة لمن ليس أهلاً لقبول جازئولية أو وصيه أو من هو في حجره أن يقبل الهبة
ويقبضها عنه

وإذا كان الصبي الموهوب له مميزاً قبله وقبضه معتبران ولو دمج وجوزأيه

(مادة ٨٥)

حكم الهبة في من حق الموت بعد استبقاء شرائطها قبل حكم الوصية في اعتبارها من الثابت
بوقتها أو لاحقاً لوقتها

الفصل الثالث

(في الوصية) (راجع الأحوال الشخصية)

(مادة ٨٦)

الوصية قليل مضاف إلى ما به الموت بطريق التبرع

(مادة ٨٧)

يشترط صحة الوصية كون الموصي حراً بالغاً عاقلًا مختاراً أهلاً للتبرع والموصى له سبياً
حقيقاً أوتة دبراً والموصى به قابلاً للتبليك بعد موت الموصي

(مادة ٨٨)

يجوز لمن لا دين عليه ولا وارث له أن يوصي بحاله كله أو بعضه لمن يشاء

(مادة ٨٩)

من كان عليه دين مستغرق لاله فلا يجوز وجوبه إلا أن يرتفع ماله

(مادة ٩٠)

لا تهم والوصية لوارث الا اذا اُتي بها الورثة الا انهم يعد موت الموصى وهم من أهل التبرع

(مادة ٩١)

تجوز الوصية بالثالث لا يجزى عند عدم السانع من غير اجازة الورثة ولا تجوز بعد اداء على الثالث الا اذا اُتي بها الورثة بعد موت الموصى وهم من أهل التبرع ولا يبرأ بها من قبل بالحياته

(مادة ٩٢)

الاخلاف الذي في الماله لا يمنع صحة الوصية فتجوز الوصية من المسلم للمسلم والمستأمن ومنهم على المسلم

(مادة ٩٣)

لا يملك الموصى به الا بشئ من الوصية سراحه أو لا ان يكون الموصى به يعلم موت الموصى بلا قبول ولا رد ولا يصح قبوله الا بعد موت الموصى فان قبل الموصى به بعد موت الموصى اُتت له ملك الموصى بسواه قبضه أو لم يقبضه

فان مات بعد موت الموصى قبل القبول أو الرد انتقل الموصى به الى ملك ورثته

الفصل الرابع

(في الميراث)

(مادة ٩٤)

يتبع في الميراث أحكام الشريعة الاسلامية في حق المسلمين وأما الذين في بيع في موارثهم أحكام آحادهم الشخصية وان تراضوا وترافعوا البنا يحكم بينهم بحكم الاملام

كتاب الشفعة

الفصل الاول

(في تعريفها وأقسامها واشتقاقها)

(مادة ٩٥)

الشفعة هي حق مالك العقار المبيع أو بعضه ولو جبردا على المشتري عما قام عليه من الثمن والمؤن

(مادة ٩٦)

سبب الشفعة هو اتصال ملك الشفع ببالعقار المبيع اتصال شركة أو اتصال جوار

(مادة ٩٧)

الشركة في الشفعة على نوعين شركة في نفس العقار المبيع وشركة في حقوقه

(مادة ٩٨)

الشركة في نفس العقار المبيع أن يكون للشفع حصص شائعة فبذلك كانت أو كثيرة فإن كانت له حصص مبرزة عن العقار فلا يكون شركا فيه والمشاركة في أرض مائة الجار ربعه ومشارك في نفس العقار

(مادة ٩٩)

الشركة في حقوق العقار المبيع هي عبارة عن الشركة في حق الشرب الخاص أو الطريق الخاص سواء كان الطريق خاصا لدار واحدة أو مجموعة دور مفتوحة أو أرباب في زقاق غير المأهول إذا يمتد في زقاق غير المأهول بجميع أهله شائعة يستوي فيها المصالح والمقاييل والاعلى والأسفل

(مادة ١٠٠)

الجوار المصالح هو من له عقار متصل بالعقار المبيع أو المالك عقارا جارا منفصلا عن العقار المبيع انحصالا تاما ولو بقدرة شرب أو أقل فلا يكون جارا منفصلا الشفعة فإذا بيع بيت من دار فالتصا للبيت حولا قضى الدار في الشفعة سواء لكونه دالا عقارا كما

(مادة ١٠١)

إذا كان الدار قبل لشخص واحد ولا يخير بعين كل منهم جارا أصلا وكذا ذلك من كانت له حصة في مجموعة على حائط لدار فيه أو كانت شركا في حصة من مجموعة على حائط بعين جارا أصلا لا لشركة

(مادة ١٠٢)

الطريق العام لا شفعة فيه له أصحاب الملاحة المقابل للعقار المبيع ولو قارب باب الأتبات وأما أن يكون الشفعة للجوار المصالح سواء كان باب دارة في هذا الطريق أو في غيره

(مادة ١٠٣)

إذا اجتمع أسباب الشفعة يفترق الأقوى فالأقوى فبذلك الشركة في نفس العقار ثم الشركة

في أرض الخاطئ المشترك المسمى الميريك في حقوق المبيع الخاصة ثم الجار فلا يصح
وأى ترك الشفعة أو مسقط حصة معين تستل الشفعة إلى من يملكه في الرتبة

(مادة ١٠٤)

استحقاق الشفعة للمشارك يكون بتقدير رؤسهم لا بقدر أنصبتهم في المال فإذا باع أحدًا من شركائه
حصة لأحد منهم بحسب أنصبتهم في الشفعة وتقسيم الحصة المباعة بينهم

الفصل الثاني

(فيما ثبت فيه الشفعة ومالاته)

(مادة ١٠٥)

لا تثبت الشفعة إلا بعد البيع مع وجود السبب الموجب لها

(مادة ١٠٦)

يشترط في المبيع الذي تثبت فيه الشفعة أن يكون عقارًا مملوكًا ولو غير قابل للتقسيم وإن يكون
بيعه صحيحًا نافذًا أو فاسدًا انتداع فيدعى المفسخ لبيان خيار شرط لا بائع وأن يصحكون
المعرض مالا ولا فرق في العقارين أن يكون دارًا أو حارة أو أرضًا أو كرمًا أو علوًا أو سلا

(مادة ١٠٧)

يشترط أن يكون العقار المقتوع به ملكًا للشفيع وقت شراء العقار المشقوق وأن لا يحد من
الشفيع رضا المبيع لأخراسة ولا دالة

(مادة ١٠٨)

لا شفعة في ملكه ملكه بجهة بلا عوض مشروط فيها أو صدقة أو إرث أو وصية ولا في عقار ملكه يدين
ليس بحال كالحوائس أو شيا به أو حوائس

(مادة ١٠٩)

لا شفعة في البناء والشجر المبيع قصدًا بدون الأرض القائمة عليها فإذا بيع البناء والشجر ربحها
للأرض تثبت فيه الشفعة

(مادة ١١٠)

لا شفعة في البناء والشجر القائم في أرض محتكرة أو في الأراضي الأميرية

(١) قوله ثم شريك في أرض الخاطئ الخ يس عليه واحد من لياي الثاني في مراتب التسوية في أنواع

(مادة ١١١)

الأراضي الأميرية التي بأيدي المستعدين الشفعة لا يبيع بغيرهم لها فلا شفعة فيها

(مادة ١١٢)

إذا باع ولي الأمر شيئاً من الأراضي الأميرية التي ليست في يد أحد من المزارع أو باع المزارع شيئاً من الأراضي التي في أيديهم بغير إذن شرعي أو وصي اليتيم فيبيعه صحيح تثبت فيه الشفعة

(مادة ١١٣)

لا شفعة في الوقف ولا له فإذا بيع عقار محمول في وقف أو كان بعض المبيع ملكاً لبعضه ووقفه وبيع الملك فلا شفعة للوقف

(مادة ١١٤)

لا تجوز الشفعة في القسمة فإذا قسمت دار أو أرض مشتركة بين اثنين فلا يبيع كل واحد منهما شفعاً فيها

(مادة ١١٥)

لا شفعة فيما يبيع بغير إقامته إلا إذا انقطع حتى البائع عنه بأن قبضه المشتري ونصرف فيه تصرفاً يمنع فسخ البيع كأن يورثه أو يورث أو عرس فيه

(مادة ١١٦)

لا شفعة فيما يبيع بشرط الخيار للبائع إلا إذا أمضت الخيار حتى خياره حتى لزوم البيع فتجب فيه الشفعة للشعيع أن يطالبه عند البيع بشرطها

الفصل في المسائل

(في طلب الشفعة)

(مادة ١١٧)

طلب الشفعة على ثلاثة أوجه طلب حوالية وطلب شهادة تقرير وطلب شفع

(مادة ١١٨)

طلب الحوالية هو أن يبادر الشعيع بطلب الشفعة قسراً في مجلس علمه بالبيع والمشتري والاثنى ولو علم بذلك في حين بدونه أن يفسد دهره ما يدل على الأعراض وأن يشهد على طالبه شخصية بعود المشتري لأثره

(مادة ١١٩)

طالب المشترى هو أن يشهد الشفع على البائع أن كان العار المبيع في يده أو على المشتري وأن لم يكن له ثار في يده أو عند المبيع بأنه طلب وإبطال فيه الشفعة الآن وإن تمتة المصارف بين هذا الطالب والمطالب الأول مدة قدرها المالك سنة فإن تمكن فكأن أو رد مولى ولم يتمد بإبطال شفعته وإن لم تمكن منه فلا تعلق.

وإن أشهد الشفع في طلب المواتية عند أحد من هؤلاء المالكين كونه من كفاه ذلك الاستهاد فقام مقام المالكين.

(مادة ١٢٠)

طلب الثلاثة هو طلب الخصامة والمراعاة عند القاضى فإذا أخرج الشفع بعقد طلب المواتية أو التفرير شهر أو أحد بلا عذر بطلت شفعته وإن أخرج بمذرع قبول فلا تعلق.

(مادة ١٢١)

لولى الصبي أو وصيه أن يأخذ له بالشفعة فإن لم يطالبه المولى أو باع الصبي فلا شفع له بعد البلوغ وإن لم يكن للصبي ولوى ولا وصى ينصب له القاضى قبل أن يأخذ له بالشفعة فإن لم ينصب له قاضاً فإنه يبقى على شفعته حتى يبلغ خياً أو غناً ولو قضى على بيعه أو فتر المذرع سنوات.

(مادة ١٢٢)

الخصم بالشفيع في إثبات الشفعة كل من المشتري والبائع قبل تسليم المبيع للمشتري وبعد تسليمه إليه فالخصم هو المشتري فقط.

(مادة ١٢٣)

إذا كان المبيع في يد البائع وراقع الشفع معه فلا تعلق له الشفع عليه حتى يحضر المشتري ومضى ثقت الشفعة مسددة وفي غير أقطارها يفتح القاضى ثمره المشتري وبفضى الشفع بالعار المذرع بطلب الشفع.

(مادة ١٢٤)

إذا كان أحد المشترين غائباً فلا ينتظر قدومه ولا يؤقف له نصيب بل يقضى للمحاضر بجميع المبيع فإن حضر القاضى وطلب الشفعة مسددة فاشترط أن يطلب يقضى له بحصة إن لم يوجد مسددة له فإن كان مثل الأول يقضى له بالنصف وإن كان فوقه يقضى له بجميع المبيع وبطلت شفعة الأول وإن كان دونه يمنح.

الفصل الرابع

(فى حكم الشفعة)

(مادة ١٤٥)

لا يثبت الملك الشفعى فى المبيع الا بقضاء القاضى أو بخلاف من المشتري بالتواضع

(مادة ١٤٦)

فإن العقار قضاه كان أو رضاء بغير شرط جديد فى حق الشفعى فله خيار الرؤية والعيب وإن اشترط المشتري مع بائعه البرء منها

(مادة ١٤٧)

إذا قضى الشفعى بالمبيع وكان منه مؤثر الا على المشتري بأخذ الشفعى من حال فإن أذاه للبائع سقط الفسخ عن المشتري وإن أذاه للمشتري فليس للبائع أن يفتاد المشتري به قبل حلول الاجل المتفق عليه

(مادة ١٤٨)

إذا قضى الشفعى بالعقار المشعور فأدى عنه ثم استحق المبيع فإن كان أذاه للمشتري فعليه عنه سواء استحق قبل تسليمه إليه أو بعده وإن كان أذاه للبائع واستحق المبيع وعوفى بدفعه ليدفعه عن الثمن الشفعى

(مادة ١٤٩)

لشفعى أن يحتضر جميع نصرفات المشتري حتى لو رخص العقار المشعور مع أو بعده لم يستفيد منه

(مادة ١٥٠)

إذا بنى المشتري بناء فى الدار أو الأرض المشعورة أو غرس فيها أشجاراً فالشفعى بالخيار أن شاء تركها وإن شاء أخذها عن المبنى ودفع قيمة البناء أو الشجر من ثمن التلغ أو يكافى المشتري قلعهما وإذا زاد المشتري على العقار المشعور شيئاً من ماله بان يرضه أو يصبغه بالوان فإن الشفعى يكون بالخيار أن شاء تركه وإن شاء أخذها عن الثمن وقيمة الزيادة

(مادة ١٥١)

إذا هدم المشتري بناء الدار المشعورة أو هدمه غير أو قطع الأشجار التى كانت مغروسة فى الأرض المشعورة بأخذ الشفعى العرصه أو الأرض بمصتها من الثمن بان يقسم الثمن على قيمة العرصه أو الأرض وقيمة البناء أو الشجر وما يخص العرصه أو الأرض منه بدفعه الشفعى ولا يكون الاتراض والاختصاص للمشتري

(مادة ١٣٢)

إذا اشترى الدار المشفوعة أو ربحت أن يجارها إلى مكان المشفوع بالاعتقدي أحد، عليها أخذها
 الثلثين من الثمن المسمى
 فإن كان بها أنشأ من أو خرب وأخذها المشتري تسقط حصته من الثمن بأن يقسم الثمن على قيمة
 الدار أو البستان يوم شد وقيمة الانقضاء والتخشب يوم الأخذ

(مادة ١٣٣)

إذا تملك بعض الأرض المشفوعة بغير حق وشغور سقطت حصته المثلث من أصل الثمن

(مادة ١٣٤)

إذا أخذ الشئ العقار المشفوع وفي قيمته أو عرض فيه أن يجارها ثم استحق العتار فإنه يرجع
 بالثمن فقط ولا يرجع له بقية البناء والشجر على أحد، معني أنه لا يرجع بمادة نص بالنفع (١)

(مادة ١٣٥)

الشفعة لا تقبل التجزئة فليس للشئ أن يأخذ بعض العقار المشفوع ويترك بعضه جباراً على
 المشتري المضافاً للمشتريين والتمتع بالبيع وقبضوا البيع منه أو لم يقبضوه ودفعوا له الثمن
 فالشئ أن يأخذ نصيب بعضهم ويترك الباقي

الفصل الخامس

(فيما يسقط الشفعة ويطلبها)

(مادة ١٣٦)

يسقط الشفعة بترك طلب المواجهة أو بالتخلل شرط من شروط محجته وتسقط أيضاً بترك طلب
 انتقار ررو الإقليم إذ مع امكانه والقدرة عليه وتأخير طلب المحضجة شهراً بلا عذر

(مادة ١٣٧)

إذا أسقط الشئ حصة في الشفعة وترك قبل الحكم سقط حقه وطلبه الآخر أن يأخذوا
 ما عتار المبيع أن طلبوا الشفعة بشروطها وإن أسقط حصة بها حكم له فلا يسقط ولا يكون
 لأحد حق فيه

(١) يستفاد حكمها من أوائل الباب السابع عشر في التفرقات من الشفعة من الفصل بقرعة ٢٠٦ ومن
 أوائل الفصل السادس عشر في الاستحقاق والغور الخ من جامع الفصولين قرعة ٢١٢

(مادة ١٣٨)

يشترط اجهة الشفعة أن يطلب الشفيع كل المبيع فإن طلب أحد الشر بكثر نصفه بناء على أنه يصدق النصف فقط بطلت شفعته

(مادة ١٣٩)

لا يطل الشفعة بموت المشتري

(مادة ١٤٠)

يطل الشفعة بموت الشفيع قبل تلك العقار المشفوع به بالقضاء أو الرضاء أو الكسوة قبل الطلب أو بعده ولا ياتقل نصفه في الورثة

(مادة ١٤١)

إذا باع الشفيع العقار المشفوع به أو رقه أو جعله سجدا قبل تلك العقار المشفوع به بطلت شفعته

(مادة ١٤٢)

إذا اشترى الشفيع العقار المشفوع به من المشتري سقطت شفعته وإذا سقطت شفعته فلا بد منه أو مثله في الذريعة من الشفعة أن يأخذ به العقد

(مادة ١٤٣)

إذا استأجر الشفيع البيع وسارمه بعد أو إجارة أو طلب من المشتري يجعله نولية أي يملكه الفين الأول سقطت شفعته

(مادة ١٤٤)

إذا اشترى الشفيع عقار الفين فاستكثره فلم يطل الشفعة ثم تحقق له أن الفين أقل مما أخبر به فلا يحق الشفعة

(مادة ١٤٥)

إذا علم بالشراء فلم يطل الشفعة ثم بان له أن المشتري هو غير من يبيع فلا يحق الشفعة

(مادة ١٤٦)

إذا بلغ الشفيع شراء نصف العقار المشفوع به فلم يطل الشفعة ثم تحقق له شراء كل المبيع فلا الشفعة وفي عكسه لا شفعة

_____ 14

(في التملك فو ندمع اليه على الاموال المباحة)

(1472)

الأراضي الموات أي المباحة التي لا ينتفع بها لو تيسر في زمانها أحد أن يكون ملكاً لمن وضع مع يده عليها وأحاطها بحد ولا الأمر سلطاناً كان أو دماً لا مصلحاً لنا

فمن اذن له بالبحر، ارض موات، وكان واحدا منهم، ما واثق اعجابات زرعها أو غرس أو بخر فيها قصد
مآكلها ولا تنزع منه بل يربط عالم الغنم ان كانت اقرب الى ارض الغنم، وكان الحبي مسلما
والا فالخراب

(1942-1943)

أذا وجد في أرض عشرة أوجبة مملوكة لشخص مع من معدن ذهب أو فضة أو حديد أو نحاس أو نحو ذلك من الجواهر التي تنال بالآثار فإنه يكون ملكاً لبلدات الأرض وعليه الجنس العكسي

وان وجدت في أرضي ملكوكا لغريمي من كذا احدى الحكومات فليكون كاهل الحكومة

(مادة ٤٤)

من وحي في أرض من الأراضي المباحة كالجمال والمناوير كنزاهة قوتنا وعليه علامة أفراس
هذه العلامة أفراس نعمة أحاسن وجهه للملكوت

وإن كان عليه أن ينش من القنوق الإسلامية فهو الثالث الأرض التي وجد فيها الإنسان الذي ملكه والآخر نقطة

(46-736)

الـمـنـاسـخـ الرـاـوـحـيـا و مـنـاسـخـ الرـاـعـيـة و مـنـاسـخـ الرـاـعـيـة و مـنـاسـخـ الرـاـعـيـة

—

(في وضع اليد وعدم-ممانع الدعوى عبر الزمان)

(ماده ۱۵۱)

من كان واقفاً يابسه على عذرا أو غيره دية نسوة ثمانية الملائكة ينادونهن عولا. عارض مائة

١٥ مئة ولا نسوة عليه دعوى الملائكة والأرض من أحد ليس يذني عذرا ثم هي أن كان منكرا

(مادة ١٥٢)

من كان واضحاً عليه على عقار متهمة فافيه تصرف المالك في المدة ثلاث وثلاثين سنة
فلا تسع عليه بعد ذلك، ولا يورث ولا دعوى أصل الوقف إلا بعد تشرى

(مادة ١٥٣)

لواضع اليد على العقار أن يضم إلى مدة وضع يده مدة وضع يده من قبله العتق من سواه كان
اتقاه البتة أو هبة أو وصية أو إرث أو غير ذلك، فإن جهات المدة فإن ينفذ المدة المحددة فلا تسع
سماح الدعوى فلا تسع على الواضع اليد دعوى المالك المطالب ولا دعوى الأثر ولا الوقف

(مادة ١٥٤)

الاستيلاء والاستيداع والاستيجار والاستعارة والامتياز، لا تعتبر إقرار بعدم المالك في استيلائه ذلك
فلا تسع دعواه لنفسه على واضح، وليست له على من وضع اليد المدة المحددة فلا تسع سماح الدعوى

(مادة ١٥٥)

من كان واضحاً عليه على عقار بطريق الاستيلاء أو الاستعارة أو الإيجار أو الميراث فلا تسع له أن
يطلبه ويرد خمس عشرة سنة على وضع يده في مدع سماح دعوى الميراث أو الميراث عليه فإن كان
مشكراً بالإيجار أو الميراث في جميع تلك المدة والمدة في المدة ولا تسع دعواه مع التمكن
منها وبغير ذلك فلا تسع دعواه بعد ذلك

(مادة ١٥٦)

إذا تسع دعوى المالك أو الأثر أو الوقف على واضح اليد أن يحقق ترك الدعوى إلا بعد تشرى
في المدة المحددة

(مادة ١٥٧)

إذا تركت الدعوى بعد من الأثر أو التسمية في المدة المحددة كما كان كل المدعي ناجباً أو قائماً
أو مجنوناً ولاولى لها ولاوصى فلا تسع من مدع دعوى الأثر أو الوقف ما لم يحضر
الغائب في المدع الأصبي ويقتضى الجنون ويترك الدعوى بعد دسيرة أو بوجه أو بوجه أو بوجه
تسليح المدة المحددة

(مادة ١٥٨)

وإذا ادعى في مدة المدعى في المدة على واضح اليد فلا تسع المدعى فلا تسع من مدعها
فانياً ولو مضت المدة المحددة في المدعى فلا تسع المدعى ولاولى والمدعى المدة المحددة

(مادة ١٥٩)

المطالبة في أثناء المدة المحددة في غير مجلس القضاء لا تعتبر ولو تكررت مراراً

(مادة ١٦٠)

من كان واضع اليد على عقار اشتراء فلا تسج دعوى المالك عليه ممن كان معه في البلد وهو يعلم البيع وزاد وهو يتصرف فيه بناءً وذرعا وغير ذلك وسكت عن دعواه ولو لم يرض على وضع اليد خمس عشرة سنة ووافقت من كل ما ظهر يعلم البيع ويرى التصرف كورثته في عدم إجماع المدعى منه

(مادة ١٦١)

لا تسج دعوى المالك على واضع اليد من ولد البائع له ولا من أقاربه أو زوجته الذين سكنوا سائر من وقت بيع العقار له زعمان به وسكتوا عن دعواه ولو لم يرض على بيعه خمس عشرة سنة

باب

(في تزويج المالك)

(مادة ١٦٢)

لا تسج ذلك أحد من يده بقدر حق شرعي

(مادة ١٦٣)

إذا تزوج المالك من يد صاحبه إذا تصرف فيه بوجه من وجوه التصرفات السابقة للملك بمجرد العقد كالبيع

(مادة ١٦٤)

إذا كان المالك مديونا ثمانية أعليه شرعا يجوز تزويج ملكه الزائد عن حوائجه الضرورية الخراج المأبى الحال وشها سكته الضرورية إذا لم يمكن له مال من خمس ما عليه من الدين الشرعي ويباع قضاء إذا امتنع عن بيعه بقوله لقضاء دينه من ثمنه ويبدأ في البيع بالأيسر قال الأيسر بقدر الدين

(مادة ١٦٥)

إذا اقتضت الحاجة الماسة أخذ ملك التوسيع طريق انعامه يؤخذ بقيته لكن لا يؤخذ من يد صاحبه ما لم يؤذله ثمنه بقدر ما يعرف من يوثق بعد التمسك من أهل الخبرة (١)

(١) في حاشية في المودع على ما سكت من لوقت غرة ١٢٩٥ قضاة المسند على الرأس ولعمري أرض (جني) فوجدت في كره الأمانة من المدة والحرام أخذ الحيازة أربعين يوما وزادوا في التمسك أربعين يوما من الأكرام على

(مادة ١٦٦)

معاهدة الموقوف عليهم يجب رعايتها فلا يجوز أخذ مكان وقف لا تساع طريق العامة إلا إذا امتثل بأحسن منه صفقا وأكثر نقدا وأغزر ربحا

(مادة ١٦٧)

إذا اقتضى الحال أخذ أرض من أراضي الأمير بتمتع بغير موافقة وزارة الزراعة إلا في طريق العامة أو غير ذلك من المصالح العامة برفع عن صاحبها من المال المربوطة برعايتها أو أخذ منه

في العقود والمذاريات والامانات والخصمانات

كتاب العقود على العموم

الباب الأول

(في ما يسمي بالعقد في شرائطه)

(مادة ١٦٨)

العقد هو عبارة عن إيجاب الإيجاب صادر من أحد العاقدين يقبل الآخر على وجه يثبت أثره في العقد وعليه

ويترتب على العقد التزام كل واحد من العاقدين بما وجب به للآخر

(مادة ١٦٩)

يصح أن يرد العقد على الإيجاب منقولة كانت أو عارية أو تملكها بعوض أو بغير عوض

(مادة ١٧٠)

يصح أن يرد العقد على الإيجاب منقولة أو عارية أو تملكها بعوض أو بغير عوض

(مادة ١٧١)

يجوز ورود العقد على منافع الاعيان لا تشفع بها بعوض أو بغير عوض إغارة ورد عيتم

(مادة ١٧٢)

يصح أن يرد العقد على عمل معين من الأعمال الصناعية أو على خدمة معينة

(1997: 54)

يشترط إقضاء كل عقد في ثلاثة أشياء وهي: العقدان، وصيغة العقد، وشغل رضا الطرفين. ويشترط أيضاً أي علة أعلى العقدين، وكون العقد مفيداً، وكون الأصل قابلاً لحكم الشرع، وكونه شاملاً للمصلحة.

الفتنة الأولى

(في أهلية المأذون)

(147E 2346)

بشروط لا تقتصر عقود البيع والشراء والائتمان والاستثمار والشركة والحالة والزمن
والوكالة وشعور ما من التعريفات التي تؤدي إلى النفع والضرر أن يكون كل من العاقدين مميزا بمثل
معنى العند ويقصد به الاشتراط بغيره ما غير أن عقودها لا تكون بالمتكاتف كما يشجب ورعا عليهم ما
(راجع الحالة الأخيرة وما بعدهما)

(1962b)

الخبور عليه لغير سنة وعدم قبيرة ترفاته وعوده باقار لا تفتد أصلا سواء كانت باقية له أو مضرة أو دائمة بين النفع والضرر
والكبير المخبون جنونا دائما على علة حكمه حكم الصغير الذي لا يعقل فلا تنصع عنوده التي
ومعه ما لا ينفصل تكون باطلا أي ما فات كل حين تارة وبشيء أخرى فعودته التي به شذها
حال الخافقه وهو ناعا العقل تكون مخصصة وانته

(147314)

إذا كان الحبيب راعيه عبيداً أمراً أو كبيراً معنواً فاستغنى عن نصرته وشدته التي تكون دافعة له إذا
مخالفة له ولو لم يجزها الولي أو الوصي وأما نصرته وعتوده المنة فيستغنى عن نصرته
فهي كمنه فان استغنى الفهم عن عتوده لانه في أملاً ولو أجازها الولي أو الوصي

(۱۷۷۵)

المجبر عليه سواء كان هيا من ذاك أو كبراً ذاع عنه أو رفيداً إذا عقد عقد من المدة والنفقة في وقت
النفع والضرر التي لا يشترط فيها الرجوع لعدم انعقادها فلا ينفذ عقده ولا يترتب عليه حكم إلا
إذا أجاز له الولي أو الوصي أو المولى إجازة معينة فإن أجاز ديار وقتت أحكامه وإن لم يجز
أو أجاز له وكان له خبر وكان كل شيء من فاحش الزمارة أو قضا فلا يجوز ولا ينفذ أصلاً

(مادة ١٧٨)

الصبي أو العبد إذا أذن له بالتجارة أصبح عقود بيعه وشراؤه وقبوله بالبيع والشراء والجارحة والتجارة وحضارته ومساكنه وزوجه وأولاده وقصوره وأقربائه وأولادهم من قبله أهلية أو غاربية أو ودية وحظه من الثمن يجب تقديره بمطابق التجار وتجوزة الحماقة وتاجير الدواب والصلح عن دين له على بعضه إن لم تكن له دينة وليس له أن يقرض ولا يهب ولا يكفل عن غيره

(مادة ١٧٩)

المجهور عليه تجزأ قضائيا بسننه وسوء تصرفه في ماله حكمه حكم الصبي المميز في التصرفات التي تحصل التسخير ويطلبها الولي كالتسليم والابادة ونحوه ما خلا تسخيره في المالا إذا أباحها القاضي فإن أباحها أثبتت وأثرت مباديات

والأصح تصرفاته التي لا تحصل التسخير كالنكاح والطلاق والأعتاق والاستيلاء والتدبير وعوفي وجوب زكاة وفطرة ورجوع عبادات وذوالولاية إليه أو جده وفي صحة قراره باعتقوبات وفي الأعتاق على من تازمه نفقة في وفرضائه بالشرب من ثلث ماله إن كان له وارث كالنفع

(مادة ١٨٠)

يستترط لصحة عقود التبرعات كالتبعية والصدقة والوصية أن يكون المتبرع عاقلًا بالغًا مطلق التصرف في ماله ولا يستترط العقل والبلوغ في المتبرع له بجهة أو صدقة أو وصية

(مادة ١٨١)

يستترط لصحة عقود التبرعات وجوب حفظ التوابع والامانات والالتزام بأداء الدين المحال به في المباديات أن يكون كل من الضامن والمسنودع والمفترض بوقاها الدين المحال به عليه عاقلًا بالغًا غير محجور عليه ولا يستترط العقل والبلوغ في صاحب الدين المفترض أو المحال به ولا في صاحب الوجبة إذا لم يترك كل منهما العقد بنفسه وهو غير عاقل أو عاقل غير مأثور فانه لا يستند في الآثر ولا ينفذ في الثاني إلا إذا أباحه الولي أو الوصي

(مادة ١٨٢)

يستترط تنافذ عقود المعاوضات الزائدة على الاعيان المالية أو على منافعها أن يكون المتصرف في العين الزائدة عليها عند انعقادها أو تركها عن حاله أن كان عاقلًا بالغًا أو وليًا أو وصيًا عليه إن كان صغيرًا أو كبيرًا محجورًا أو مشوها وأن لا يتعلق بالدين حتى لا يغير المتصرف فيها

(مادة ١٨٣)

يشترط لزوم عقود الماه اوضاع الواردة على الاعيان أو على منافعها أن تكون عارية عن الطيارات

(مادة ١٨٤)

يجوز للمتعاقل ان يبالغ في المحجور عليه أن يشرأى عقد كان بنفسه أو يوكل به غيره
عن يشرأء قدما من العقود بنفسه لنفسه فهو الملزوم دون غيره بما يترتب عليه من الحقوق
والاحكام

(مادة ١٨٥)

من يشر بطريق الوكالة عن غيره عقد هبة أو صدقة أو عارة أو ايداع أو رهن أو قرض
فإن كان وكيل من جهة مريداً لذلك يصح العقد على الموكل مطلقاً سواء أضاف الوكيل العقد
أو كذا لنفسه

وإن كان وكيل من جهة طالب التخليص فإن أضاف العقد الى نفسه يقع العقد له للموكل وإن
أضاف العقد للموكل يقع العقد للموكل وتعلق به الحقوق في غير ان فرض الاذبالع على سبيل
الرسالة

(مادة ١٨٦)

من يشر بالتوكيل عن غيره عقد المعاوضة المالية كالباع والشراء والاجارة
والصلح عن اقرار يقع العقد للموكل سواء أضاف الوكيل العقد الى نفسه أو الى الموكل

(مادة ١٨٧)

إذا أضاف الوكيل عقد المعاوضة المالية الى نفسه تعرر من عقود العقد كالأجرة فإن كان يبيع
أو اجارة أو صلح من جهة المدعى يكون عوالمطالب تسليم ما يباعه أو أجرة ويكون له المطالبة
بائنن والاجرة وبدل الصلح وإذا استحق المبيع أو المؤجر أو المصالح عنه يستحق المشرى
أو المستأجر أو المتدعي عليه المصالح الرجوع عليه بالنق أو الاجرة أو بدل الصلح

وإن كان وكيلاً بشراء شيء أو استجاره أو المصاحفة عنه من جهة المدعى عليه فلا يقبض ما اشتراه
أو استأجره وعليه دفع ثمنه أو أجرته وبدل ما صلح عنه
فإن أضاف العقد الى موكله عادت كل حقه على موكله فلا مطالبة للموكل ولا عليه ما يترتب
على العقد من الحقوق والواجبات

(مادة ١٨٨)

الاب المسمى ونحوه إذا تصرف في مال ولده الصغير أو الكبير الخشون أو المعتوه يبيع أو اجارة

وكان نصرة به مثل القيمة في سيرة الفيزع المعتد وليس للولد نقضه بعد الادراك أو بعد الافاقة من جنسه أو غيره

(مادة ١٨٩)

الاب الفاضل الذي لا يحسن التصرف في المال اذا تصرف في مال ولده الصغير أو الكبير المجهول أو المجهول ببيع فلا يصح بيعه أصلاً الا اذا كان بضعة شتمت أو كان المبيع عقاراً أو متقولاتاً باعته بأقل من ضعف القيمة يكون للولد نقضه بعد البلوغ أو الافاقة

(مادة ١٩٠)

الوصي اذا تصرف في عقار الميراث ببيع بغير موافقة من المسودات الشرعية فلا يصح تصرفه ولصغير نقضه بعد ادراكه وان تصرف فيه بمسوخ شرعي لم ينصي أمكانه وليس له نقضه وتصرف الوصي في مال الميراث غير انشاء مثل القيمة أو جسر القين به لا يلزم فليس للوصي نقضه بعد بلوغه وان تصرف فيه بغير فاحش لا يصح تصرفه أصلاً ولا إيجازه

الفصل الثاني

(في رضا العاقدین وما يعدم الرضا)

(مادة ١٩١)

يشترط لصحة العقد الوارد على الاعيان المالية أو على منافعها رضا العاقدین بلا إكراه ولا إكراه

(مادة ١٩٢)

الإكراه نوعان ملجئ وغير ملجئ

في الإكراه الملجئ يعدم الرضا وهذا الاختيار ويكون بالتمديد بخلاف نفس أو عضو أو بعض عضو أو بغيره من سبب يخاف منه تلف نفس أو عضو أو بأثر كل المال والإكراه الغير الملجئ يعدم الرضا أيضاً لكنه لا يفسد الاختيار ويكون بالتمديد بخلاف النفس والقبيل المديدین وبإكراه الغير المتلف على حسب أحوال الناس

(مادة ١٩٣)

الإكراه جبر الولى والاولاد وغيرهم من ذوي رحم محرم أو بغيره يعدم الرضا أيضاً

(مادة ١٩٤)

يختلف الإكراه باختلاف أحوال الأمتصاص وسهم وضعه فيهم وسماهم وباطهم وتربطهم تأثرهم وتألمهم من الخس والضرر كثرة وقلة وشدة وضعفاً

(مادة ١٩٥)

يشترط لاعتبار الاكراه المذهب أن يكون المذكرة قادراً على ايقاع مذهب به وأن يخاف المذكرة وقوع ما يضره من مذهب في الحال بأن يغلب على ظنه وقوع المذكرة به إن لم يفعل على الأمر المذكرة عليه فإن كان المخبر غير قادر على ايقاع مذهب فلا يكون الاكراه مذهباً

(مادة ١٩٦)

إذا عند المذكرة المقتدى في خيابه المخبر ولم يرسل المخبر أجرة تبره إليه إن لم يفعل فلا يعتبر الاكراه ويكون قد عقدت طونه على

(مادة ١٩٧)

إذا شرط أحد العتود أن يتسحق فقه سند فوائده وذلك كالتابع والشراء والانتجار والاستعارة والهبة والصلح والتبليغ الدين والتسعة وضوفاً
فإن أكرهه أكرهه اعتبر بأحد مني الاكراه على عدمه فلا يتسحق عقده

(مادة ١٩٨)

لا يصح اجتماع الاكراه ابراء الدائن مديونه ولا ابراء الكفيل بنفس أو ماله
فإن أكرهه اعتبر ابراءاً أو غير ملحق على ابرام مديونه أو كفيل مديونه فأبرأه غير صحيح وله مطالبة كل منهما بدينه

(مادة ١٩٩)

الكنانة والحوال لا يحدان أياً بالاكراه فإن كثر من غيره كرها أو قبل حوالته من عليه جبراً
فلا يلزمه شيء مما التزم به قهراً

(مادة ٢٠٠)

لا يصح الاقراء بالاكراه فإن أكرهه أكرهه اعتبر على الاقرار وعلم به لانه الحال انه إن لم يقر به
أكرهه عليه يقع به المذكرة ما عذب به من انلاف أو حبس أو ضرب وهو قادر على ايشاء عدة أقرباً حتماً
من وقوع ذلك فلا يعتبر اقراره ولا يلزمه شيء مما التزم به

الزوج ذر شوكه على زوجته في أكرهه زوجته بالتدبير أو منعها عن أهلها التمس له مفرها
فوجب له وهي خاتمة فلا تصح الهبة ولا تبرأ فتمت من المهر

(مادة ٢٠١)

انه قد واد التصرفات التي تصنع مع المهر ولا تحتل التسحق كالتكاح والطلاق والطلاق وضوفاً
لا يؤثر فيها الاكراه ولا يطل به

في أنكره على عقد النكاح أو على طلاق أو اعتناق بآراء عند نكاحه ووقع طلاقه وصح اعتناقه
ويرجع المصنف كرها فيمنعه عنه على من أنكره إذا أعتنه لغير التكفارة وكان عتبه يا أقول
لا بالنقل

(مادة ٢٠٢)

من أنكره على عقد من العقود المبررة بالفسخ بإزالة أحد فسخه بعد زوال الإكراه ولا يطلحق
فسخه بموته ولا يثبت من أنكره ولا يثبت انعاقدا الآخر بل تقوم ورثتهم مقامهم

(مادة ٢٠٣)

عقد المكره باءه فاسدا لا باطلا فيقبل لإبازته فإن أبازره المكره بعد زوال الخوف صراحة
أو دلالة يقابل صحيحا

(مادة ٢٠٤)

عقد المكره لا يبرأ منه إلا إذا كان على إبازته بعد زوال الإكراه بل تنفذ بالوقف وتنفيذ المائتة
بالقبض فإن كان المكره عليه عقد بيع ذلك المشتري المبيع فبشبهه كالمقاسدا ويصح فيه كل
تصرف من التصرفات التي لا تكون تنفضها وتلزم قيمته ويكون البائع مكرها للخيار إن شاء ضمن
المكره على البيع قيمته يوم تسليمه إلى المشتري وإن شاء ضمن المشتري قيمته يوم قبضه أو يوم
أحدث فيه تصرفا لا يحل التقض

(مادة ٢٠٥)

البائع للمكره ولو رغب من بعده أن يتنص تصرفات المشتري التي تحتل فيفسخ ويرد العين التي
أنكره على بيعها حيث وجدها وإن بدا أولها الأيدي فإن علمت العين في يد المشتري ضمن قيمتها
والبائع الخيار إن شاء ضمنه وإن شاء ضمن الخيار فإن ضمن الخيار له الرجوع بماله منه على المشتري
فإن كان المشتري هو الذي أجبر على الشراء وحل المبيع في يده فلا تعدد فلا ضمن عليه
وكذا الأضمان على البائع للمكره أن قبض الثمن مكره على ذلك في يده فلا تعدد منه

المفصل الثالث

(في الغبن الناجش وانحطت الزائع في العقود)

(مادة ٢٠٦)

الغبن الناجش لا يفسد العقد ولا يوجب حق فسخه للمغبون إلا إذا كان فيه تغير وانحطت
العقد ويجب فسخه بالمغبين الناجش ولو لم يكن فيه تغير إذا كان المغبون غيبا أو حشا صغيرا
أو كان المال الذي حصل فيه الغبن الناجش مال وقف

(مادة ٢٠٧)

اذ وقع غلط في محل العقد وكان الماعشود عليه مسمى ومثارا اليه فان الخلف الجنس يتعلق
العقد بالمسمى وبالمال لانعدامه وان اتحد الجنس واختلف الوصف فعلى العقد بالمشار اليه
ويستبعد للوجوه ويختبر انعقاد ثواب الوصف ان شاء أمضى العقد وان شاء انقضى
فلا يبيع عبدا انقص على أنه ياقوت فاذا خور ببيع بدل تباع ولو بيع هذا لنفس ليعز على أنه
ياقوت آخر فظاهر أصده مع المبيع والشئرى بالخيار بين امضاءه ووضعه

الفصل الرابع

(في محل العقد وفائدته وقصد شرعيته)

(مادة ٢٠٨)

لا بد لكل عقد من محل يضاف اليه يكون قابلا لحكمه ويجب أن يكون محل العقد مالا عينيا
كان أودينا أو منفعة أو عملا

(مادة ٢٠٩)

يلزم لخدمة الماعشودات المالية من الجاهل أن يكون كل من البدين معينات عينه تافيا لجهالة
الفاضة سواء كان تعيينه بالاشارة اليه أو الى مكانه الخاص ان كان موجودا وقت العقد
أو بيان وصفه مع بيان مقداره ان كان من المقتدرات أو بغير ذلك مما تستفي بدالجهالة المشاحنة
ولا يكتفى بذلك بالجنس عن التقدير والوصف

(مادة ٢١٠)

لا يصح أن يكون الشيء الماعشود الذي سيوجد في المستقبل محلا للعقد المتقدم ذكره الا في السلم بشرائطه

(مادة ٢١١)

يلزم أن يكون في العقد فائدة ماعشود وأن يكون مقصودا شرعا
وكل عقد لا فائدة فيه للعاقدين فهو فاسد وكذا العقد الذي قصد به قصد غير شرعي

الفصل الخامس

(في أحكام العقود العاقدة)

(مادة ٢١٢)

ان تجري أحكام العقود في حق العاقدين ولا يلزم بهما غيرهما
ولا يجوز فسخ العقد إلا بالامتناع من مافي الاحوال التي يجوز فسخها

(مادة ٢١٣)

عقد المعاوضة من البضائع الواردة على لاعيان المالية اذ لموقع مستوفيا بشرائط النجدة يقتضى
ثبوت المالك لكل واحد من العاقدين في بذل ماله والتزام كل منهما بما عليه ملكه المعقود عليه
الالتزام

(مادة ٢١٤)

عقد المعاوضة من البضائع الواردة على منافع الاعيان المالية مستوفيا بشرائط النجدة والنقد
يستوجب التزام المتصرف في العين بتسليمها للمستفيد والتزام المستفيد بتسليم ما استعفى من بدل
المنفعة اذا سبب له عين

(مادة ٢١٥)

عقد التبرع بالهبة بلا عوض لا يتم بغير انعقاده صحيحا ولا يلزم المتبرع بحكمه الا بتسليم العين
الموهوبة له فهو عيب له وقد فيها نجدة تاما
وعقد عقد الهبة بشرط العوض قائم لا يتم الا بتسليم العوض

(مادة ٢١٦)

اذا انعقد العقد ثم وقع عيبا غير باطل كان العقد فاسدا نصرف في ذلك عيبه بطلانه او كان
العيب ميبها بطلان يظهر اثره ولا يقيد بثبوت المالك الا اذا ثبت له المالك في المدة الاولى والثانية
او لوصي في المدة الثالثة ووقعت الاجازة مستوفية بشرائط النجدة

(مادة ٢١٧)

العقد الصحيح الذي يظهر اثره قائم فانه هو العقد المبرور اذا اوصفنا
ونظر اذ لم يرد عيبه فانه ووصفه ان يكون ركنه صلا من اقسامه فاقا الى محل قابل لمحكمه
وان تكون اوصافه صحيحة سالمة من الخلل وان لا يكون مقروفا بشرط من الشروط فان مدة
العقد

(مادة ٢١٨)

العقد انقاسد هو ما كان مقروفا باحد الاوصاف التي انبه يكون صحيحا باعتبار اصوله لاخل
في ركنه ولا في محله فاسد باعتبار بعض اوصافه الخارجية وان يكون المعقود عليه او ماله شيئا ولا
جهالة قائمة او يكون العقد الباطل او يكون مقروفا بشرط من شرائط الوجبة
لفساد العقد والعقد انقاسد لا يشيد المالك في المعقود عليه الا بشيئة مبرمها صحيحه

(مادة ٢١٩)

العقد الباطل هو ما ليس مشروعا لأصولا ولا وجدنا أي ما كان في حكمه أو في محله داخل بان كان
الالتزام بوجوبه أو بغيره من غير أن يكون له أصل أو لا أصل له أو كان العمل غير قابل لمحكم العقد
وغيره لا ينعقد أصلا ولا يشيد المالك في الأعيان المالية ولو بالتبض

(مادة ٢٢٠)

العبارة في العقود بالتقاضي والمعاينة لا تلائم نشاط والمباينة

الباب الثاني

(في انعقد التي يصح إقرارها أو تعليقها بالشرط والتي لا يصح إقرارها وتعليقها به)

(وفي العقود التي يصح إقرارها في المستقبل والتي لا يصح)

الفصل الأول

(في ما يسميه الشرط والتعليق)

(مادة ٢٢١)

الشرط هو التزام مستقبل في أمر مستقبل بصيغة مخصوصة (١)

والتعليق هو ترتيب أمر مستقبل على حصول أمر مستقبل مع إقراره بإذائه أو أدائه الشرط

(مادة ٢٢٢)

العقد الملتزم ما كان بصيغة مطلقة غير معلقة بشرط ولا مضافة إلى وقت مستقبل وهذا يقع
حكمه في الحال

(مادة ٢٢٣)

العقد المعلق هو ما كان معلقا بشرط غير كائن أو بحدثة مستقبل

والمعلق متأخر إقراره مسببا إلى وجود الشرط فعدم وجوده يمتنع مسببا مستقبل إلى حكمه (٢)

(١) الذي في تعريفات الشرط ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكول في أي حال من أمثله ولا يكون مؤثرا
في وجوده وقيل الشرط من توقف وجود الشيء عليه

وفي الشرط ما كان عينا في الشيء إليه وجوده أو عدم وجوده لا يوجد

(٢) يستند حكم المعلق والمضاف إلا في تركيب الأعيان من الاستعداد للمعوى غرض ٢٢٣ مطبوعه اسلامبول

(مادة ٢٢٤)

يشترط لصحة التعليق أن يكون مدلول فعل الشرط معدوماً على شرط الوجود لا شيئاً ولا مستحيلاً

(مادة ٢٢٥)

العقد ملحق على أمر محقق يخترق في الحال إذا كان لبقائه حكم ابتدائه والتعليق على مستحيل لغو غير معتبر

(مادة ٢٢٦)

العقد المضاف عموماً كأن مضاً إلى وقت مستقبل والمضاف يتعدى سابق الحال لكن لا أثر وقوع حكمه إلى حلول الوقت المضاف إليه

(مادة ٢٢٧)

الشرط الذي يتضمنه العقد أو بلافه ويؤكده موجهاً بغيره يصح إقتران العقدين وكذلك يعتبر الشرط المتعارف الذي جرت به عادة البلد وتقرر في المعاملات بين التجار وأرباب الصنائع

(مادة ٢٢٨)

الشرط الذي لا يكون من مقتضيات العقد ولو أقره ولا مما يوجب ولا جرى به العرف ولا تنبيه تدفع لأحد العاقدين أو لا تدفع غيرهما فهو فاسد والشرط الذي لا تدفع فيه لأحد العاقدين ولا لا تدفع غيرهما فهو لغو غير معتبر والعقد الذي يكون مقروفاً به صحيح

الفصل الثاني

(في بيان الأمور التي يصح إقترانها وتعليقها بالشرط)

(والتي لا يصح إقترانها وتعليقها به)

(مادة ٢٢٩)

كل ما كان مبادلة مالى كالمبيع والشراء والايجار والاسفنجار والمزارعة والمساواة والقسمة والصلح عن مال لا يصح إقترانه بالشرط الفاسد ولا تعليقه به بل فسادنا اقترنت أو علقته به

ومثل ذلك اجازة هذه البعثة وفائدها بقدر إقترانها بالشرط الساسد وتعليقها به

(مادة ٢٣٠)

ما كان مبادئاً لمال بغير مال كالشكاح والخلع على مال أو كان من عقود التبرعات كالهبسة
والقرض أو من التقييدات كعزل الوكيل والجزع على الشيء من التجارة فإنه يصح مع اقتضائه
بالشرط الفاسد ويلغو الشرط ولا يصح تعليقه بالشرط بل يبطل العقد إن تعلّق به
وكذلك الرهن والأمانة تقع باقتضائهما بالشرط الفاسد ويبطل الشرط ولا يصح تعليقهما بالشرط

(مادة ٢٣١)

ما كان من الاستعانة لمصلحة كالإطلاق والعتاق ونسليم الشيعة بعد وجوبها أو من
الالتزامات التي يحلف بها كحب وعقلاء يصح تعليقه بالشرط المزمع أن يكون أو غير المزمع ويصح
مع اقتضائه بالشرط الفاسد ويلغو الشرط
وكذلك الوكالة والإيلاء والوصية يصح تعليقها بالشرط المزمع وغير المزمع وتصح مع اقتضائها
بالشرط الفاسد ويبطل الشرط

(مادة ٢٣٢)

الحوالة والتكفيل يصح تعليقهما بالشرط الملائم ويصح مع اقتضائهما بالشرط الفاسد ويلغو
الشرط وكذلك ما كان من الاطلاقات كالاذن للشيء بالتجارة

الفصل الثالث

(في العقود التي يصح اضافتها الى وقت مستقبل والتي لا يصح اضافتها اليه)

(مادة ٢٣٣)

ما لا يمكن تحليكه في الحال وما كان من الاستعانات والاطلاقات والالتزامات يصح اضافتها الى
الزمان المستقبل وذلك كإيجار وقسطها والمزارعة والمساقاة والمشاركة والوكالة
والكفالة والإيلاء والوصية والعتاق والإجارة والطلاق والعتاق والوقف والمعارضة
والأذن في التجارة للشيء ونحوه

(مادة ٢٣٤)

كل ما كان في الحال فلا تصح اضافته الى الزمان المستقبلي وذلك كالبيع والمحرقة
وقسطه والعتاق والشركة والهبسة وعقد الشكاح والبيع عن مال ولا بد من الدين

الباب الثالث

(في أنواع الخيارات)

الفصل الأول

(في خيار الشرط)

(مادة ٢٣٥)

يجوز أن يشترط في العقد أو بعده الخيار بشخصه أو بماله في مدة ثلاثة أيام لئلا كثر في العقود كراهة الألف الوقت والسكينة والمساكن بالدين فيجوز فيها أن كثر من الثلاث وتعتبر مدة الخيار من وقت العقد ولو كان الشرط فيه فلز بعده من وقت الشرط

(مادة ٢٣٦)

خيار الشرط يصح فيما يحفل القسح من العقود اللازمة كالبيع والاجارة والمساكن والمزارعة وقدة القيمات المتعددة والمختلفة جنسا والصلح عن مال والرهن والكفالة والحوالة والابراء والتوقف والائالة والاطاع وفي ترك الشفعة بعد الطالين الاولين

(مادة ٢٣٧)

خيار الشرط لا يصح في التوكاح والطلاق والحرف والسلم والقرارة الوكالة والهبة والوصية

(مادة ٢٣٨)

يصح أن يجعل خيار الشرط لكل من انه باقدين أو لاحدهما دون الآخر أو لا يجبي

(مادة ٢٣٩)

إذا جعل في عقود المعارضات المالية خيار الشرط لكل من العاقدين فلا يخرج البطلان عن ملكهما

وان جعل خيار الشرط لاحدهما فلا يخرج سانه عن ملكه ولا يدخل مال الآخر في ملكه

(مادة ٢٤٠)

ينفسخ العقد المشروط فسخه بالخيار اذا نسخته من له الخيار ولا أو فعلا في ائمة المعينة ولا يشترط علم الآخر في المدة في النسخ القول لا الفعلي

والمراد بالنسخ انقول أو الفعلي كل قول أو فعل يصدر من له الخيار لا اعلى فسخ العقد

(مادة ٢٤١)

العقد المشرط فسخه بالخيار يتم ويلزم إذا أجاز من له الخيار في النسخ المعتبر قولاً أو فعلاً ولو لم يعلم الآخر

والإجازة القولية أو الفعلية هي كل قول أو فعل يدل على رضا من له الخيار بلزوم العقد

(مادة ٢٤٢)

إذا كان الخيار مشروطاً بالكل من العاقدين فأجازة أحدهما منسوخة خياره وحده وبقي خيار الآخر مابقيت المدة فإن كان أحدهما قد فسخه فليس للأخر إجازته وإن أجازته فلا يفسخ إلا بإذنه سواء سبقه الفسخ أو الإجازة أو وقتاً معاً أو قبل ما يدل على رضا من له الخيار بلزوم العقد

(مادة ٢٤٣)

يتم العقد المشرط فيه الخيار ويلزم مضي مدة الخيار بدون فسخ ولا إجازة للعقد عن شرط له الخيار

(مادة ٢٤٤)

يلزم العقد إذا عرفت من له الخيار من المتبايعين في أثناء المدة قبل فسخه أو إجازته ولا يفسخه وإنه

فإن كان الخيار للمتبايعين معاومات أحدهما لم يلزم العقد من جهته ويبقى الحى على خياره إلى انتهاء المدة

الفصل الثاني

(في خيار الرؤية وخيار العيب)

(مادة ٢٤٥)

حتى يفسخ العقد خيار الرؤية يجب من غير شرط في أربعة مواضع وهي الشراء لا إعيان الذي يلزم تعيينها ولا ثبت ديناً في المدة ولا جارة وعقبة غير المذبات والتصلح عن مال على شئ بعينه ولا يثبت خيار الرؤية في القعود ما لا لا يحتمل الفسخ

(مادة ٢٤٦)

من اشترى شيئاً لم يره من الأعيان التي يلزم تعيينها أو استأجر شيئاً لم يره أو قاسمه شركه قسمه فراض ما لا مشركاً من العقبات المحددة أو اختلافه في القاس ولم يكن رأى المال اختسوم أو صلح عن دعوى مالده بن على شئ مدين لم يره فيه ويخبر في هذه أحوالها عند رؤية المبيع أو استأجر أو أحصه التي أصابته في القسمة أو بدل الصلح أن شاء قبل وأمضى العقد وإن شاء تخلف

ونقضى القصة والحق النسخ والرد قبل الرؤية فإنه إما أن يرد ما يظن قبل أو بعد الرؤية أو ما يدل على الرضا بعد الرؤية فلا بد منها

(مادة ٢٤٧)

خيار الرؤية يطل بتصرف من له الخيار في العين أو قصره لا يحتل النسخ أو يوجب حقه الغير كالبيع المطلق عن شرط التيسر للبائع والرهن واللاجارة والبيعة مع التسليم قبل الرؤية ويعمل بها

فإن تصرفه قصره لا يوجب حقه الغير كالبيع بخيار البائع والبيعة بالانظيم العين الموهوبة للوهاب لا يحتل الخيار بعد الرؤية لا قبلها

وكذلك يطل بموت من له الخيار قبل الرؤية ويلزم العقد فلا ينقل الخيار إلى ورثته

(مادة ٢٤٨)

ثبت حق فسخ العقد بخيار العيب من غير اشتراط في انعقد حين عتد عتده شراء أو اجارة أو أجر مع شرط يكف فسخه مالم يشترط من القيمين أو المالكات المتعده أو الخرافة الخبز أو صلح عن دعوى مال معين على شيء بعينه فله فسخ العقد وانقض النسخ بخيار العيب الذي يوجد في عشرة أوقى أو في العين المسأجرة أو في بدل الصلح أو في المصلحة التي أحاطت من القصة عداقها أو في المدة أو في الرضا أو حين انعقدت الرؤية يوجب منه ما يدل على الرضا به بعد اطلاع عليه ولا يشترط البراءة من العيب

فإن وجد شيء من ذلك سقط حق خياره ولزمه العقد والخصه التي أحاطت في القصة

كتاب البيع

الفصل الأول

(في عتد البيع)

(مادة ٢٤٩)

عند البيع هو عليك البائع مالا منتزعا بال يكون لنا البيع

(مادة ٢٥٠)

لا يصح البيع إلا براضى المتعدين أحدهما بالبيع والآخر بالشراء وتعين المثلن والثنن والأذا كان الاحتجاج بمعالي التسليم وانضم فانه يصح بدون معرفة قدر المبيع

(مادة ٢٥١)

بأنه قد اتفق بالبيع باليجاب وقبول أي بكل الغنمين منبذتين عن معنى الثقلين والنفوس

(مادة ٢٥٢)

كأنه قد اتفق بالبيع باليجاب والقبول خطا بالبيع المتكافئ منبذتين أو مكافئة (١)
ويشترط القبول في مجلس وصول الكتاب وقراءته وفهمه فلو كتب إلى رجل ان يترتب عليه
هذا البيع فكتب اليه بغيره منبذتين كان بيعا ولا يقع البيع أيضا إلا بإشارة المهر وفه
لا لا ترضى

(مادة ٢٥٣)

يصح انعقاد البيع بالتنازل والتعاطي ولو من أحد الجانبين بعد بيان الثمن فيما يكون ثمنه غير
معلوم ما لم يفسح البائع مع التعاطي بعدم الرضا

(مادة ٢٥٤)

يصح أن يكون البيع بالتنازل أو أن يكون بشرط الخيار
ويجوز أن يكون خيار الشرط للبائع أو المشتري أو لهما معا

(مادة ٢٥٥)

يصح البيع بالشرط الذي يقتضيه العقد وبالشرط الذي يلائم العقد ويؤكده
وبالشرط الذي جرى به عرف البلد وعاداتها وبغير الشرط

ويصح البيع بالشرط الذي ليس فيه بيع لأحد العاقدين ولا لأحدهما وبغيرها وبالشرط

(مادة ٢٥٦)

لا يصح البيع بالشرط الفاسد وهو ما ليس من مقتضيات العقد ولا مما يؤكده ولا يجرى
به العرف وفيه نفع لأحد العاقدين أو لأحدهما ولا يفسد البيع باقرانه

(مادة ٢٥٧)

لا يصح تطبيق البيع بشرط أو عاقبة مستقبل ولا يصح اضافته إلى وقت مستقبل

(مادة ٢٥٨)

يصح بيع المؤجل بالتعجيل في السلم بشرطه

(مادة ٢٥٩)

مجازي يف عقد البيع فيمالية ما لم يتسلم البيع كإبرة كيل ووزن يبيع إذا بيع بمائة على البائع

(١) كذا فيهم من المندرجين في البيع من الظهيرة

وكذا أجرة دلال إذا باع بنفسه فليس بينه وبين المتبايعين حتى باع المال بنفسه بعته بالعرف
وثيبا بعلق شاسم الثمن كاجرة فقد ووزنه على المشتري وكذا أجرة كاتب السندات والنجار
تكون على المشتري

الفصل الثاني

(في العاقدین)

(مادة ٢٦٠)

يشترط لآفة فذلك البيع أن يكون كل من العاقدین أهلا لله (أي عاقلا مميزا) فلا يتعدى بيع
لجنون والصبي الغير لمميز

(مادة ٢٦١)

يشترط لآفة أن يكون البائع مالك لما يبيعه أو وكيله المالك أو وليه أو وصيه وأن يكون
المالك البائع بنفسه غير مجبور عليه وأن لا يتعلق بالبيع حق الغير

(مادة ٢٦٢)

يشترط لآفة البيع رضا الله تعالى بالبيع والشراء من غير إكراه ولا إجبار

(مادة ٢٦٣)

أما الآخر من خلقه أي إشارة المعروفة كالمبيات باللسان أو بالإصبع أو بأشارة
المعروفة صح بيعة وشراؤه وإشارته معتبرة وإن كان قادر على الكتابة وكتابه كاشرة

(مادة ٢٦٤)

بيع المريض في مرض موته لو أنه موقوف على اجرة بقبلة الوترية ولو كان بمنزله أو أجازوه
جاز وإن لم يميزوه بطل

(مادة ٢٦٥)

يجوز بيع المريض في مرض موته لغير ورثته ضمن مثل أو بغيره بغير ولا يبعد العين البسيرة مضافة
عند عدم استغراق الدين (١)

(مادة ٢٦٦)

إذا باع المريض في مرض موته لغير الورثتين فله من ثمنه في الثمن فهو مضافا بغيره من ثمنه
فإن خرجت من ثمنه ما له بعد الدين فإن كان الثلث بقي منها لم يبيع وإن كان الثلث لا يفي بها

(١) راجع تجميع النسخة من أفراد المروية

أن زادت عليه بغير اشتري، فإن أن يدفع للورثة المأخذ على الثلث لا كمال مانعة من الثلثين أو يفسد البيع

(مادة ٢٦٧)

إذا باع المربض لأجنبي شيئاً من ماله بمعاينة أو بسيرة وكان مدين بدين مستغرق ناله فلا تصح المعاينة سواء أجازته الورثة أم لم يجزوه وبغير اشتري من قبل أصحاب الدين فإن شاء بالغ البيع تمام القيمة والأصح أن يبيع فإنه كمن قد تصرف في البيع قبل الفسخ فلا يرد قيمته بالذمة سابقاً

(مادة ٢٦٨)

لا يجوز لأجنبي أن يبيع ماله لليتيم ولا أن يشتري ماله من اليتيم لنفسه وله أن يشتري من الوصي شيئاً من مال اليتيم أو يبيع ماله من اليتيم ويقتن ويصبه وإن كان هو الذي أوصاه وصياً

(مادة ٢٦٩)

يجوز للأب الذي له ولاية على ولده الصغير أو الكبير الملقب به أن يبيع ماله لولده وإن يشتري ماله ولده لنفسه بمثل قيمته ويقتن بسيرة أو فاحش ولا يبرأ الأب في الشراء من أن ينسب إلى صاحب القبلتي لولده فيما يأخذ الثمن من الأب ثم يسلّمه إليه أو يظلمه لولده

وإن باع ماله نفسه لولده فلا يصح إبطاله بمجرد البيع حتى لو هلك قبل التمكن من قبضه فدماره على الأب

(مادة ٢٧٠)

لا يجوز للوصي المقام من قبل القاضي أن يشتري لنفسه شيئاً من مال اليتيم من نفسه ولا أن يبيع ماله لنفسه لليتيم من نفسه مطلقاً سواء كان في ذلك خير لليتيم أم لا فلا يشتري هذا الوصي من القاضي أو باع حاز

(مادة ٢٧١)

لا يجوز للوصي المقام من قبل الأب أن يبيع ماله لنفسه اليتيم ولا أن يشتري لنفسه شيئاً من مال اليتيم إلا إذا كان في ذلك خير لليتيم والخير في المعاينة هو أن يشتريه بنفسه أو يبيعه بالقيمة الحقيقية والخير في المنقول أن يشتريه بثلثي ما زاد على قيمته مقدار الثلث وأن يبيعه إليه بثلث ناقص عن قيمته مقدار الثلث أيضاً

(١) دليلاً في تلخيص الحنفية من باب المربض في دفتر الحنفية وهو يبيع استغراق الدين من ثمة ٧٧

باب

(في شروط المبيع وفيما يجوز بيعه وما لا يجوز وفي كيفية المبيع)

الفصل الأول

(في شروط المبيع وأوصافه)

(مادة ٢٧٢)

يشترط أن يكون المبيع موجوداً وأن يكون مالا متقوماً مقدوراً للتسليم وأن يكون معاً عند المشتري على ما في المادة الخامسة

(مادة ٢٧٣)

إذا لم يكن المبيع معاً عند المشتري بأن كان غائباً عنه يعلم ببيان قوله وأوصافه المبرزة عن غيره

وإن كان المبيع حاضر في المجلس تشكك الإشارة إليه ولا حاجة لوصفه

(مادة ٢٧٤)

المبيع يتعين به عينه في العقد غير أن البائع أن يسلطه عليه

(مادة ٢٧٥)

يسمى البيع والشراء إذا لم ير العاقدان وقت العقد بشرط ذكر جنسه ووصفه أو بشرط الإشارة إلى المبيع وإلى مكانه

غير أن البيع لا يكون تاماً ولا يلزم المشتري وإن وقع العقد صحيحاً

(مادة ٢٧٦)

يشترط لزوم البيع أن يرى المشتري المبيع وقت البيع أو يكون مقدراً قبله ثم اشتراه حال الوقت للشراء أنه حرر من بيع السابق (١)

ورؤية التوكيل في الشراء أو القبض ورضاه كرضاه الأصل ورضاه

(مادة ٢٧٧)

من اشترى شيئاً أو كان مقدراً له أو وكيله في الشراء فليس له أن يرد ما لا إذا وجد متغيراً عن الحالة التي رآه عليها

وتشكك رؤية ما يدل على العيب لا يرد قبل الشراء في سوط اختياره بعده

(١) يستفاد من هذه المادة أن المشتري إذا كان من أولئك الذين لا يردون ما لا إذا وجد متغيراً عن الحالة التي رآه عليها

(مادة ٢٧٨)

من اشترى شيئا ولم يردقه شرائه وقبل له الخيار اذا اراد ان شاء قبله وان تناه عن البيع وردقه ولو كان قد رضى به فاقولا قبل برؤيته

(مادة ٢٧٩)

ثبت للشترى حق فسخ البيع ورد البيع الذى اشتراه دون ان يراعه ولو لم يشترط ذلك فى العقد ولا يوقف خيار الرؤية بمدة ماله يرد منه ما يظله قولا أو فعلا أو تعيبا للمبيع وبغير ذلك ولا خيار له بالتعيب فيما يبعده ويؤخره

(مادة ٢٨٠)

يصح شراء الاغنى ويحذف منه أو يغيره ولا رد ما اشتراه بدون أن يعلم ما يعرف به المبيع من وصف أو غيره وليس له رد ما اشتراه بعد وصفه له أو بعد حبه وردقه وشبهه أو بعد نظره وكيله فى الشراء أو وكيله بالتعيب اذا قبله منظر النية

(مادة ٢٨١)

الاشياء التى تباع على مقتضى العرف فيها تكون رؤيتها لا تخرج منها فان ثبت أن المبيع دون الاعتراف الذى اشتراه على مقتضاه يكون شترى من قبله بالثمن المسمى أو ردقه بغيره المبيع

(مادة ٢٨٢)

يشترط لزوم البيع ان كان المبيع دارا أو دارا رؤيته كل جيرة أو فائدة منها الا ان كانت منوعة على تسع واحد فيكتفى برؤيته واحدة منها

(مادة ٢٨٣)

اذا بيعت جله اشياء متفاوتة صفقة واحدة فلا بد للزوم البيع من رؤيته كلى واحدة منها على حدته ولا يكتفى برؤيته بعضها

(مادة ٢٨٤)

من اشترى شيئا مشتقا لونه من صفقة واحدة ورأى بعضهم ابدون أن يرى البعض الآخر فان رآه ووجدته به ان بحيث لو كان رآه قبلها لما كان اشتراه أو لم يكن يشتره فله الخيار بين أخذ جميع الاشياء المبيعة بالثمن المسمى لها وبين فسخ البيع ورد ما جيعا وليس له أن يأخذ ما رآه ورضى به ويترك ما لم يكن رآه

(مادة ٢٨٥)

اذا تصرف لمشتري فى المبيع الذى اشتراه قبل أن يراه تسرقا لا يعقل الفسخ أو يوجب حقا

لغيره بأن يباعه بغير ما يطالبه عن شرط الخيل أو ورثته أو أجره أو ما في يده أو ما في يده أو ما في يده أو ما في يده
في يده حتى صار بحال لا يمكن معها نسخ البيع سقط عنه في رده خيار الرؤية ولم يمسح والثن
وكذا يلزم البيع ويحب الثمن إذا مات المشتري قبل رؤية البيع ولا يتخلل خيار الرؤية ورثته
(مادة ٢٨٦)

من اشترى شيئاً لم يره فلا يطالب بثمنه قبل رؤيته
وله استرداد الثمن الذي تقدمه إذا فسخ العقد ودل البيع بخيار الرؤية
(مادة ٢٨٧)

إذا بيع مال يوصف من غيوب فيه فوجود البيع بالياء عن الوصف الذي يرغب المشتري فيه من
أجله فلها الخيار بين أخذ بكل الثمن المسمى أو رده بنسخ البيع
فإن تصرف فيه تصرف الملائنة فلا حق له في رده وإن مات فيه ما ينع الرديئة وم البيع مع
الوصف المرغوب وبدونه ويرجع على البائع بقدر التفاوت من الثمن وإن مات قبل خياره
انقل حق طلب النسخ إلى ورثته

المقصود من الثاني

(فيما يجوز بيعه وما لا يجوز)

(مادة ٢٨٨)
يجوز بيع كل ما كان مالا موصوفاً بصفة واضحة وما لم يكن بنفسه مقدور التسليم
(مادة ٢٨٩)

بيع العبد وما طل ولا يجوز بيع الثمر قبل ظهوره ولا بيع الزرع قبل نياحه ولا بيع الحل
(مادة ٢٩٠)

الثلث التي ظهرت وانعقدت يجوز بيعها وهي على شجرها سواء كانت صالحة للأكل أم لا
(مادة ٢٩١)

ما تلاحق أقرانه وتبرزت أفضياً كالكواكب والأزهار والذخائر وإن كان قد ظهر أكثره
يجوز بيعه مع ما سبقت به حادثة واحدة
(مادة ٢٩٢)

بيع ما لا يعمد مالا أصلاً وما ليس مقدور التسليم وما كان غير محرز من المباحات ولو في أرض
ملكه لا يباع ما طل

(مادة ٢٩٣)

لا يجوز بيع العود دون السفل الا اذا كان العلوة انما فلو سقط لا يجوز بيعه بل يبطل

(مادة ٢٩٤)

اذا كان العلوة صاحب السفل يجوز لصاحب السفل ان يبيع العلوة وهو قائم ويكون سلع
السفل صاحب السفل ولا يشرى حق القرار حتى لو اتهم بدمه ، اذ لو كان له أن يبي على السفل
علوا آخر مثل الاول

(مادة ٢٩٥)

يصح بيع حصص شائعة معلومة من عقار قبل فرزها

(مادة ٢٩٦)

يبيع أحد الشريكين حصصه مشاعاً في بناء أو شجرة قائم في أرض محتكر قبل ان يتركها ولا يجزي

(مادة ٢٩٧)

ما يترك على بيعه مشاعاً من البائع أو لشريك فلا يصح بيعه مشاعاً

فإن كان له أرض وله في أرض فلا يصح بيع الزرع قبل ادراكه بدون الأرض لكن اذا لم يفسخ
العقد حتى أدرك الزرع انقلب العقد بائناً ولا يجوز للشريك أن يبيع حصصه مشاعاً من الزرع
قبل ادراكه ومن الغر قبل بدو صلاحه ومن الشجر قبل بلوغه أو من قطع من دون بيع الأرض
وجوز للشريك

فإن لم يفسخ العقد حتى اشوى الغر وأدرك الزرع وباع الشجر انقلب البيع صحيحاً

(مادة ٢٩٨)

ما من ضرر للبائع والشريك بجوز بيعه مشاعاً فيصح بيع الثمر بعد نجيده والزرع بعد ادراكه
والشجر بعد بلوغه أو ان قطع بدون الأرض سواء يبيع ذلك الشريك أو لا يجزي

(مادة ٢٩٩)

يبيع الموهون والمستاجر بعهده موقوفاً على اية المرتهن وان تأخر فإن أجاز المستاجر البيع
او مدت لمدة أو انقضت الاجارة نفقاً لبيع ولا يبيع المأجر من المستاجر حتى يستوفي ما قدمه
من الاجرة القرام المستحقة

وكذلك الحكم ان أجاز المرتهن أو قضى الراهن دينه أو أبرأ المرتهن منه يتم البيع

وليس للمستاجر والمرتهن فسخ البيع ولا فسخه والراهن وأما المشتري فله خيار الفسخ قبل
الاجارة وإن كان يعلم بالاجارة والراهن

(مادة ٣٠٠)

من باع ملكة غيره لا تخبر بغير اذنه الفاعل بعهده موقوف على إجازة الثالث فإن أباه نقض والإبطال

(مادة ٣٠١)

يشترط صحة الإجازة من المالك الذي يبيع ملكه بغير اذنه أن يكون كل من البائع والمشتري وماحب المتاع المبيع حيا وأن يصح كون المبيع مائلا على ماله لا يغير بغير اذنه بعد شيئا آخر وأن يكون الثمن باقيا إن كان عرضا مباحا

(مادة ٣٠٢)

إذا أجاز المالك بيع الفضولي الذي تصرف في ماله بغير اذنه إجازة معتبرة بالقول أو بالفعل تعتبر إجازته أو كيل له عنه في البيع ويطلب الفضولي بالثمن إن كان قبضه من المشتري وإن لم يكن قبضه منه فلا يجبر المشتري على أدائه للمالك لكن إن دفعه إليه صح الدفع ويرى وسكوت المالك عند بيع الفضولي ماله ملاقفة لا يكون رضاه ببيع

(مادة ٣٠٣)

إذا لم يجز المالك بيع الفضولي وكان المشتري قد أدى الفضولي للثمن غير مال الوقت إلا أنه فضولي باع ملك غيره بغير اذنه فله الرجوع عليه بالثمن إن كان قائما وبطله إن كان هالكا وإن كان قد أداها إليه علم أنه فضولي وهلك الثمن في يده فلا يرجع له عليه بشيء منه

(مادة ٣٠٤)

إذا سلم الفضولي للمشتري العين التي باعها فلا يردون إذن مالكها فهلكت في يد المشتري فلا مالك أن يضمن قيمتها أو ما شاء من الفضولي أو المشتري وأبهم ما اختار ضمنا ويرى الآخر

الفصل الثالث

(في كيفية بيع المبيع)

(مادة ٣٠٥)

المبيع إما أن يكون متبايا أو قويا فالمتباي ما يوجد له منسل في التجزئتين تفاوت يصنابه ومنه العوديات المتفاوتة التي لا يكون بين أفرادها تفاوت في القيمة والقوي ما لا يوجد له منسل في التجزئتين أو يوجد له لكن يتفاوت في القيمة ومنه العودات المتفاوتة الجزئين أفرادها تتفاوت في القيمة

(مادة ٣٠٦)

المكيل والموزونين الغير التقدي والامددي لما ذاب يصلح أن يكون جميعا وأن يكون شذبا

(مادة ٣٠٧)

يصح بيع المكبلات والموزونات بمردنهما من فاضلان يباع مكبل عوزون أو مكبل من جنس آخر وموزون بمكبل أو عوزون من جنس آخر بشرط أن يكون يدا يده لاندسية

(مادة ٣٠٨)

يصح بيع المكبلات والموزونات بمردنهما من فاضلان بشرط أن يباع حطه بصلصة أو دقيق يدقيق أو صابون بصلصة بشرط أن يتساوى كيلا ووزنا

وان تفاضلان كان أحدهما أكثر من الآخر فدا البيع

ولا يعتبر التفاوت في قياس المكبلات والموزونات بين الطيب والردى فيجوز بيع أحدهما طيبا والآخر رديا اذا تساوى المكبلان كيلا والموزونان وزنا

ويكفي انه لم يداق البدين في قياس العقد فلهذا يباع مكبل بمكبل من جنسه ووزنا وعوزون من جنسه بمجازفة وعلم التساوى في الجنس ماز

(مادة ٣٠٩)

كما يصح بيع المكبلات والموزونات بالمردن والمذروعات كالأوزان ودا وضرع بشرطه يصح بيعها جزاها بشرط أن يكون المبيع ممزجا ومشارا إليه

(مادة ٣١٠)

اذا بيعت المكبلات والموزونات التي ليس في بعضها ضرر والمسدات جزاها جزا للشرى التصرف فيها قبل كيلها وزنم او عدتها

وان بيعت بشرط الكيل والوزن والعدت فليس للشرى التصرف فيها حتى يقبضها ولا بعد قبضها لها حتى يكال وتوزن وتعد

(مادة ٣١١)

اذا بيعت المذروعات والموزونات التي في بعضها ضرر جزاها أو بشرط الذرع والعدت وقدمى الثمن بطله جاز للشرى التصرف فيها قبل ذرعها أو وزنم وان كان يسمي لكل ذراع أو رطل ثلثا لا يجوز له التصرف فيها قبل الذرع والوزن

(مادة ٣١٢)

يصح بيع المكبلات والموزونات والمذروعات مقدرة ويصح بيع بقدر اربعة عشر يوما صفة واحدة مع بيان غن كل فرد منها على حدة أو بيان ثمنها بجملة

(مادة ٢١٣)

ما جازيعة مفردا يجوز استثنائه من البيع

(مادة ٢١٤)

كما يصح بيع انعقاد الحدود بالقرو والخراج يصح بيعه بتعيين حدوده

(مادة ٢١٥)

يصح أن يكون المبيع أحد شيئين يتميزين أو شيئين من جنسين مختلفين أو ثلاثة أشياء كذلك
يعين فن كل منها على حدته ويجعل الخيار في تعيينه للمشتري بأن يأخذ أيا شاء بثمنه أو للبائع
بأن يدفع أيا أراد بثمنه للمشتري ولا بد من توقيت هذا الخيار لثلاثة أيام أو أقل لا أكثر

(مادة ٢١٦)

إذا كان خيار التعيين للبائع فله أن يلزم للمشتري أم شاءه إلا أنه يجب لأحد الشريكين في يده
فأبسر له أن يلزمه المبيع الأبرضاد فإن لم يرخص به فليس له أن يلزمه بالآخر

(مادة ٢١٧)

إذا كان خيار التعيين للبائع وهناك أحد الشريكين في يده كان له أن يلزم المشتري بالثاني فإن علم كلا
مرعايا بطل انعقاده

(مادة ٢١٨)

إذا كان خيار التعيين للمشتري وذلك أحد الشريكين في يده فعين عليه أن يأخذ ويكون الاستحقاق في يده
أولية فإن علم كلاهما من وقت كل واحد منهما وإن تعييا معا فالتعيار بهما وإن تعييا معا فالتعيار بهما
تعيين أخذ ما أعجب أولا

(مادة ٢١٩)

إذا مات من له الخيار قبل أن يعين انتقال حقه إلى وارثه ويجوز على تعيين الشيء الذي يريد إعطائه
إن اتفق على الخيار لو ارث البائع أو الذي يريد أخذه إن اتفق لوارث المشتري وبطال بقضه

الفصل الرابع

(في التأمين)

(مادة ٢٢٠)

التأمين هو ما ترضى عليه العاقدان سواء زاد على قيمة المبيع أو نقص
والقيمة هي ما تقوم به الشيء بمنزلة التأمين من غير زيادة ولا نقصان

(مادة ٢٢١)

يشترط لصحة العقد تعيين الثمن في العقد ومعلوميته عند انعاقدين

(مادة ٢٢٢)

إذا كان الثمن حاضرا يعلم بمشاهدته أو الإشارة إليه وإن كان غائبا يعلم به عند بيان قدره

(مادة ٢٢٣)

إذا تعدد نوع المكوكات المذهب والمضمة في بلدة واختلفت ما يشاء من الأمتواء في رواجها يلزم أن يبين في العقد نوع الثمن منها والناقص العقد انما إذا بين بعد ذلك في المجلس ورضى به الآخر بثواب العقد صحة الأرتفاع المقبول تشريره

(مادة ٢٢٤)

إذا بين وصف الثمن في العقد لم يشترى أن يؤخذ من صنف الثمن الموصوفه

(مادة ٢٢٥)

يعتبر الثمن في مكان العقد وزمنه لاقى رأس الأمانة

(مادة ٢٢٦)

يصح البيع، فمن حاله ومؤجل إلى أجل معلوم طويلا لا يمكن أو قصيرا ويجوز اشتراط تقسيط الثمن إلى أقساط معلومة تدفع في مواعيد معينة ويجوز الاشتراط بأنه إن لم يوف القسط في ميعاده يفسخ كل الثمن

(مادة ٢٢٧)

يعتبر ابتداء الاجل من وقت تسليم المبيع في بيع لأجل زمني، فمن مؤجل لاس وقت العقد إذا كانت مدة الاجل منكرتلا معينة فله فيه خيار فله شروط الخيار وللشترى ان يمتد إلى سنة منكرتلا إلى سنة ثانية من تسليم المبيع البائع السلة عن الشترى سنة الاجل المنكرتلا معينة أو لم يمتنع البائع من التسليم فلا يثبت له الاجل في غيره

(مادة ٢٢٨)

لا يجل الاجل موت البائع ويجعل موت الشترى

(مادة ٢٢٩)

البيع النطاق الذي لم يذكروا في عقدته تأجيل الثمن أو تأجيله يجب فيه الثمن معجلا ويدفع في الحال الا اذا جرى عرف بالمادة وعادتهم أن يكون الدفع مؤجلا أو مقسطا بأجل معلوم فإن كان كذلك يلزم البائع العرف والمادة بالمطوية (١)

(١) دليل في الشرائع والمبادئ العامة (١) المجلد ١

(مادة ٣٣٠)

يجوز للبائع أن يتصرف في الثمن قبل قبضته وأن يحصل ثمنه على البائع سواء كان يتبع
بالتبعين أم لا ، أما إذا كانت الثمن ديناً فالمتصرف فيه يفسد ولو لم يكن إلا يكون لا يفسد ، لأن عليه
الدين لا غيره

(مادة ٣٣١)

إذا اشترط البائعان في عقد البيع أن المشتري أن يلزم وثم الثمن إلى ثلاثة أيام فبإسراع بينهما
صح البيع والشرط فإن أدى المشتري الثمن في المدة المحببة فزعم البائع وإن لم يؤد في المدة المحببة
أو مات في أثناءها قبل أداء الثمن ففسد البيع (١)

باب

(في حكم البيع)

(مادة ٣٣٢)

حكم البيع انعقد صحته الأزمان ثبت في الحال ، أما المبيع للمشتري ومالك الثمن للبائع فينتقل
مالك المبيع للمشتري ولو رتبته أن ماله قبل قبضه ماله كان المبيع ماله ولا أوقعه أو حراً أو ثمة
من المذلول أو العتق أو غيره من حقوقه

(مادة ٣٣٣)

يترتب على عقد البيع العيص الملازم أمور
الأول الزام المشتري بدفع الثمن إن كان المبيع حاضراً والثمن من الثمن وتضمنه حالاً إن
كان ماله أو غيره من أجل الإيجي إن كان ماله أو غيره
الثاني الزام البائع بدفع الثمن الحال بتسليم المبيع للمشتري فلو كان الثمن مؤجلاً أو غيره
انعقد الزام البائع بتسليم المبيع قبل قبضه الثمن
الثالث ضمان البائع الثمن للمشتري إن استحق المبيع بينه أو أقر له المدين أو الك في يد
البائع أو استلمه غيره من المشتري أو بفعل أجنبي واختار المشتري فسد البيع
الرابع ضمان المشتري ثمن المبيع إذا قبضه قبل دفع الثمن
والبيع العيص هو البيع بتمام المشرع فلو تأخر أو فسد

(١) قوله أو مات أي المشتري في أثناءها أي خلال ماله على خلاف ما في شرح القومين غير الشرط إلا أنه في رد المحتار
قد جاءه عن صاحب المهر ، وعليه أن شرح يبيّن من قوله أو مات أي خلال المدة بعد البيع

(۲۳۱۰۹۷۰)

فإنه انما انعتد البيع موقفاً غير ثابت بأن كان العاقد قد فوض لغيره بلاذنه أو كثر انعتاده
صريحاً أو ضمني كذا في الإلزام من ذلك البيع المشتري للأسان الثمن تعاديب البيع الا اذا
أبطلوا المال في الدونة الاولى والى أو الوصى في العورة الثانية ووقعت الإجازة مستوفية
شروط العدة

(170514)

إذا انعقد البيع نافذاً غير لازم بأن كان فيه خيار لمرط البائع وحده، فلا يخرج المبيع عن ملكه إلى مالك المشتري إلا إذا أجاز البائع المبيع في مدة اختياره أو لا أجازة على صاحبه أو دلالة أو مضت المدة بدون تفسير أو ممان في أثناء المدة.

وكذلك إذا كان الخيار للبائع والمشتري معاً فلا ينتقل الجميع إلى ذلك المشتري ولا إلى من أراد أن
البائع إلا إذا أجاز له المشتري في المادة ايازارة معينة ثم يسبقه أو لم يلبطه في قسم من البائع أو قدمت
المادة أو مات المشتري في أثناءها كما لو كان الخيار له وحده

(۱۲۶)

إذا ادّعت البائع بخلاف الشرط في مدة الخيار بعد تسليمه لمثلت تسمى فإن كان التليار بالتابع بإلزام البائع
ويُلزم المثلت تسمى القيمة يوم قبضه بالغة ما بالغت وإن كان التليار لا تسمى وعنه في يده فلا يسلط
لبائع ويلزمه الفتن المسمى كتعجيله في يده بعيب لا يرتفع سواء كان باعاً على المشتري أو باعاً على
ثالثي أو باعاً فاعه ثلثية أو باعاً على المشتري

[174]

وإذا وقع البيع قبل ما فلا يملك المشتري المبيع إلا إذا قبضه بختاب أو ماله وإذا لم يرد، فحجته بقرينة
المسئلة والألفين منه يوم قبضه

$$\{ \text{FEN 24} \}$$

فإذا وقع البيع بالإطلا فلا ينعقد أصلاً وإذا انعقد المشتري المبيع فلا يكون مال كاله وإن هلك في يده ضمن مثله إن وجد أو قيمته

(१२९ पृष्ठ)

الباع الباطل هو ما أوثق خلافاً في ركن البيع أو في محل
البيع الفاسد هو ما أوثق مخالفاً في غير الركن والمحل (وهو باءنا أخرى)
البيع الباطل ما لا يكتفون بشرعاً أصلاً ولا وصفاً والبيع الفاسد ما كثر
بشرعاً أصلاً ولا وصفاً

باب (في تسليم البيع)

الفصل الأول (في كيفية التسليم ومكانه ووقته)

(مادة ٣٤٠)

التسليم في البيع هو أن يخلّي البائع بين البائع وبين المشتري على وجه يتمكن المشتري من قبضه من غير حائل ولا مانع

(مادة ٣٤١)

الخطية قبض حكومي يختلف بحسب حال البيع فإن كان المبيع عقارا أو حائوت أو نحوها فالقبض فاسميه يكون بدفع المتاع إلى المشتري مع الأذن له بقبضه كما يكون بالخطية بين المبيع والمشتري والأذن له بالاستلام إن كان البيع قرضيا منه

(مادة ٣٤٢)

إذا كان المبيع أرضا فاسميه إلى المشتري يكون بالخطية من البائع على وجه يتمكن المشتري من قبضه بأن تكون قرضية منه

فإن كانت بعيدة عن المشتري فلا يعتبره أيضا مجرد إذن البائع له بالقبض

(مادة ٣٤٣)

إذا كان المبيع متقولا فاسميه يكون بمعاذنه من يد البائع أو وكيله إلى يد المشتري أو وكيله كما يكون بالخطية والأذن بالقبض

فإن كان المبيع داخل حائوت أو صندوق يكون تسليمه بدفع مفتاح الحائوت أو الصندوق إلى المشتري مع الأذن له بقبضه

(مادة ٣٤٤)

كذلك المكيلات ووزن الموزونات المعينة بأمر المشتري ووضعتها في الاوعية والجواري التي هيأها المشتري لوضع فيها فاسميه فيكون تسليمها

(مادة ٣٤٥)

إذا كانت العين المبيعة موجودة تحت يد المشتري قبل البيع فموجب أو يعتد فاسد فاستراهن المالك بنوب القبض الأول عن الثاني

وان كان المبيع في يد المشتري عارية أو ودعة أو رهنا فلا يرد له بقبضه ما لم يرد العقد الا ان يكون البيع محض رهن أو يذهب البيع حتى يتمكن من قبضته (١)

(مادة ٣٤٦)

يشترط في التسليم ان يكون المبيع مقبولا غير مشغول بحق البائع فان كان المبيع دارا مشغولة بمناخ للبائع أو أرضا مشغولة بغير رهن فلا يصح التسليم الا اذا فرغ الدار من المناخ والارض من الزرع ويجوز على التفريع والتسليم للمشتري اذا تقدمت

(مادة ٣٤٧)

اذا قبض المشتري المبيع ورأه البائع وهو يقبضه ولم يرضه من قبضه يعتبر ذلك اذعان البائع بالبائع

(مادة ٣٤٨)

اذا قبض المشتري المبيع قبل اداء الثمن المستحق اذاعه بانذاره بانذاره بانذاره فلا يكون قبضه معتبرا والباقي حتى استرده فان هلك المبيع في يد المشتري يخلف المقبض معتبرا ويلزم المشتري بدفع ما بقي من الثمن

(مادة ٣٤٩)

تأخر المشتري المبيع قبل قبضته ولم يرضه او يرد قبل قبضه ولو سلمه وهو منقول غير جائز فلا يصح رهنه فالبائع لا يصح

وان رهن المبيع المبيعة قبل قبضه أو رهنا قبل قبضه وقبضه الموعود به أو الرهن جائز وقام قبضه مقام قبض المشتري

(مادة ٣٥٠)

مطلق العقد يقتضي تسليم المبيع حيث كان وقت العقد ولا يقتضي تسليمه في مكان العقد (٢)

(مادة ٣٥١)

اذا كان المشتري لا يعلم محل البيع وقت العقد ثم علم به بعده فله الخيار ان شاء فسخ البيع وان شاء أتمه واستلم المبيع حيث كان وجودا (٣)

(١) يستعاض عنه بقرينة من أو تخلف في متعلق القبض غرض من الالتزام بقرينة ٢٥٥ و٢٥٦ من المبيع

(٢) انما انشأ فسخ الخيار من المبيع وهو غير لازم بالذنب

(٣) تنفذ الالتزام بقرينة من أو استلم المبيع في الأقل فيسقط الرهن ولا يجوز من الخالية في أو كل المبيع

(مادة ٣٥٢)

إذا اشترط في العقد على البائع تسليم المبيع في محل معين لم يسه قد لحق في الغل الخلف كذا (١)

(مادة ٣٥٣)

يجب تسليم المبيع المشتري عند تقبله ، الثمن للبائع ويؤثر طاعة البائع (٢) في عقد البيع تأجيل المبيع المعين وتسليمه للمشتري في وقت كذا ، بقصد البيع ولو شرط المشتري (٣) أخذ المبيع في وقت كذا قبل تقبل الثمن للبائع ، أو ولو شرط أخذ المبيع قبل العقد للثمن بالاعتين وقت لأخذه فله

(مادة ٣٥٤)

إذا بيعت جولة من الممتلكات أو الموروثات أو المذروعات التي ليس في بعضها ضرر أو من العقوبات المتأخرة وتعين مقدارها مع بيان خطها أو بيان من كل كبر أو رطل أو فرد مع ما على حدته فإن وجدت الكمية المبعدة تامة عند التسليم (٤) المبيع وإن ظهرت نقصه عن المقدار المعين في أنه قد قل المشتري اختيار أن شاء فسخ البيع وإن شاء أخذ المقدار الموجود بحصته من الثمن وإن ظهر أنها زائدة على المعين في العقد الزيادة للبائع

(مادة ٣٥٥)

إذا بيعت جولة من الموروثات أو المذروعات التي في بعضها ضرر أو قطعة أرض معينة قدر وزنها أو ذرعها مع بيان جودتها فإن وجدت عين وزنها أو ذرعها تامة لم يفسد البيع وإن ظهرت نقصه عن الذي بينه المشتري اختيار أن شاء فسخ البيع وإن شاء أخذ القدر الموجود بجميع الثمن المعين وإن ظهرت زائدة عن المقدار المعين فالزيادة للمشتري ولأخذ البائع

(مادة ٣٥٦)

إذا بيع مجموع من الموروثات أو المذروعات التي في بعضها ضرر أو قطعة أرض مع بيان مقدار وزنها أو ذرعها أو بيان من كل رطل أو ذراع على حدته فإن وجد المجموع وقت التسليم زائدا أو ناقصا عن المقدار المعين من الوزن والذرع قل المشتري مخير أن شاء فسخ البيع وإن شاء أخذ ذلك المجموع بحساب الثمن الذي يباعه لكل رطل أو ذراع

(١) يستعاض عن خيار في الأثنية وتولية الخليفة أو نائب البيع انقلابه

(٢) قوله ولو شرط البائع المتعقد من الجانب الآخر من المبيع على أو سطره وفرد ، بخلافه يجب المبيع أيضا أنه

(٣) قوله ولو شرط المشتري المتعقد في المذروعات أو الموروثات قبل تسليمه يدخل في البيع بغير القدر المتعقد فلا من الجعولة في الخفية من ثمنه على كل حال في الشروط المفصلة للبيع

(مادة ٢٥٧)

إذا بيع مجموع من الممتلكات المتفاوتة وبين مقدار أو عن ذلك المجموع فقط فإن ظهر عند البيع
تأثيراً من البيع وإن ظهر ناقصاً أو زائداً كان البيع في العورين فاسداً

(مادة ٢٥٨)

إذا بيع مجموع من الممتلكات المتفاوتة وبين مقدار مع بيان أو عن آحاده أو أفرادها فإن ظهر عند
التسليم تأثيراً من البيع وإن ظهر ناقصاً أو زائداً كان المشتري مخيراً في قبح البيع أو في أخذ ذلك القدر
بحد منه من الثمن المسمى وإن ظهر زائداً كان البيع فاسداً

(مادة ٢٥٩)

في العور التي يخبر فيها المشتري من لوازم السابقة إذا قبض المشتري المبيع وهو له أنه ناقص
فلا خيار له في الاستيفاء المتبقي

الفصل الثاني

(في حق حسن البيع القبيح الثمن وفي خلاف البيع)

(مادة ٢٦٠)

للبيع حق حسن البيع لاستيفاء جميع الثمن إن كان الثمن كله مالا
ولو كان البيع شيئاً أو جزءاً شيئاً بمسئلة واحدة ومن لكل منها حق الاستيفاء إلى استيفائه
مكمل الثمن

(مادة ٢٦١)

لا يسطح حق البائع في حسن البيع بإعطاء المشتري له رهناً أو كفيلًا ولا بإبرائه من رهض الثمن
إلى لمحاسبته إلى استيفائه بتمامه

(مادة ٢٦٢)

إذا أجاز البائع أحد اعلى المشتري بكل الثمن إن لم يكن قبض منه شيئاً أو عاقب له منه إن كان
لم يقبضه كله وقبل المشتري الحق أو السقط حق البائع في حسن المبيع (١)

(مادة ٢٦٣)

إذا أجاز المشتري البائع بالثمن كله إن كان كله في ذمته أو عاقب في ذمته إن كان أذى به وقيل
البائع الحق أو السقط حقه في حسن المبيع

(١) يستفاد من هذه المادة والمادة التي قبلها أن البائع لا يملك أن يبيع ثمة المبيع من الثمن أو رد المقتضى
لحقه أو يوافق التابة بخلافه فله خياره في الرجوع إليه

(४७५ अक्ष)

إذا كان الثمن مؤجلاً في عقد البيع أو رضى البائع بتأجيله بعد البيع فلا حق له في حبس الباع
بل يلزم تسليمه إلى المشتري ولا يطأ الباع الثمن قبل حلول الأجل

(۳۶۵۵۰)

أذاع اسم الجائع الميسع قبل أن يرضي الخلق ففقدوا سقط حتى حبسه فليس له بعد ذلك أن يترد الميسع

(۱۷۷۷)

إذا اشترى المبيع عند التنازع بفعله أو جعل المبيع أو بائنه معاوية بطل البيع ويرجع المثل إلى
على البائع بالتمسك أن يكون مدعوا

(سادہ ۳۶)

وان كان الخيار لا يبيع، فهو في البيع فلهذا الزمناه من ان كان مثليا او فقهنا كان قسما

(1785)

فان هذا المبيع قبل القبض يفعل اجنبى فانه مستر بمجه الحيار ان شاء فخرج البيوع وربع المبيع
مستترى على المبيع ويضاهيه مثله لو شاء ان يوفى به ولو شاء ان يوفى به ولو شاء ان يوفى به ولو شاء ان يوفى به
على المانع

(۱۳۹۹)

فإنما المشتري من الله البيع وقيل أخذ الثمن فالبائع أسوة الخرماء ولو ربحه من الله
فأخذ منه فلا يكون أسوة لهم وإنما من أرباب الحنيفة على المشتري

(17) C_{10}H_8 $\xrightarrow{\text{H}_2, \text{Pt}}$ $\text{C}_{10}\text{H}_{16}$

لأصاحبة المشتري من قبل قبض البيع ودفع الثمن فالبايع حتى يحضره إلى أن يستوفي الثمن
من تركه المشتري أو يبعه التفاضل فيؤدي البايع حقه من ثمنه فإن زاد الثمن عن حق البايع يدفع
لأصاحبة الباقي الثمن وإن قلته ولم يعرف حصة المأذونة لم يكن له حصة الثمن ما عدا ما له

1500

ذات انبات مع فلسا بعد قبضه عن المبيع وقيل تسليمه للبشرى فالحاشى نرى الحق بدمى سائر
الغرماء وله اخذ وان كنت عليه فاعلم انك لو اسرنا اذا لم يكن قد عرفت عند المبيع ام عند
المشتري (١)

(١) يتقدم حكومته إلى أفاضل خريفيها، مما دخل في البيع بها الخبز من ردا اتحاد، مرة ٤٤

فصل

(في مصارف القياس والوزن والقياس)

(مادة ٢٧٢)

المصاريف المدة ثلثين كمنه ووزنه تلزم المشتري وحده وكذلك مصاريف الحل

(مادة ٢٧٣)

على البائع مصاريف المصارف كالبيرة الكيل والوزن والقياس ونحوه

(مادة ٢٧٤)

أجرة كتابة السندات والخرج وصكوكه المبادعات تلزم المشتري

فصل

(فيما يدخل في البيع تبعاً وما لا يدخل)

(مادة ٢٧٥)

كل ما جرى عرف البائدة على أنه من مشاغل البيع أو كان متصلاً بالأرض اتصالاً قراراً سواء
كأن اتصاله ظاهرياً أو متصلاً يدخل في البيع تبعاً إلا ذكر

(مادة ٢٧٦)

فدخول في المار محدودها كل ما كان مبنياً أو متعلقاً بها أو متصلاً بها اتصالاً لا ينفصل
عنه ويدخل في بيعها المداخل فيها لا الخارج عنها ولو كان بابه فيها إلا إذا كان أصغر منها
فدخول تبعاًوما لا يكون من بنائها أو لاسي بوابه المتصل به فلا يدخل في البيع إلا إذا جرت عادة البلدة وعرف
أهلها على أنه البائع لا يتصرف به ولا يمنع من المشتري

(مادة ٢٧٧)

ويدخل في بيع الأرض تبعاً ما لا بد كالأشجار المغروسة فيها البقاء والتأيد سواء كانت صغيرة
أو كبيرة شجرة أو غير شجرة إلا الأشجار المخصصة التي لا بد من قطعها فخرج بالاحط أو لأشجار المغروسة المعدة
لأكلها من وجه الأرض وإنشائها في كل مدة معلومة فذلك لا يدخل في البيع إلا بالتسمية وكل
ما ليس (أ) للقطعة مدة وتم أياً معلومة فهو بمنزلة الشجر(أ) قوله وكل ما ليس الخ كسور المنطقة والنصب ونحوها في القطعة من أثر الفصل الثاني في بيع
الأراضي والتكروم

(مادة ٢٧٨)

كل ما كان من حقوق المبيع ومرافقه أي وأية ما أتت لا بد له منها ولا تقصد إلا لأجله يدخل في البيع إذا كانت الحقوق والمرافق في العقد فإذا بيعت دار بجهة وقتها ومرافقتها أدخل في البيع الطريق الخاص بها وحق الشرب وحق المسيل وإن لم ينص في العقد على بيعها بحقوقها ومرافقتها فلا تدخل الطريق الخاص بها ولا الشرب ولا المسيل

(مادة ٢٧٩)

كل ما ليس من حقوق البيع ومرافقه فلا يدخل في البيع وإن ذكرت الحقوق والمرافق فلا يدخل في بيع الأرض تبعاً للزراع الذي يبت وله قيمة وإنما يدخل الزرع الذي لم يبت وعائنت ولا قيمة له

(مادة ٢٨٠)

لا يدخل الثوب في بيع الشجر إذا اشترطه البائع سواء بيع الشجر مع الأرض أو وحده وكل سائفة ممددة ونهاية معاومة فهو بمنزلة الثمر

(مادة ٢٨١)

ما كان في حكم جزء من المبيع بأن كان لا يتصرف بالمبيع إلا بقائه يدخل في البيع بلا ذكر فإذا بيعت بقرة حلب لأجل إبتهاج دخل فلوها الرضيع في البيع تبعاً

(مادة ٢٨٢)

شراء الشجرة لأجل ثمرها يدخل فيه الأرض القائمة عليها الشجرة وإن قطعها المشتري فليأت بغيره في مكانها شجرة غيرها وإن اشتراها لأجل قلمها فلا تدخل في بيعها الأرض القائمة لها ولو اشتراها المشتري فقلعها وليس له أن يحفر الأرض التي ماتت هي إليه عروقها فليقطعها من وجه الأرض ثم يثبت من أجلها أو من عروقها شجرة فهي حق البائع وإن قطعها من أعلاها فلا يثبت منها شيء وللمشتري

(مادة ٢٨٣)

وإن اشترى شجرة للثلع وكانت في قلمه آمن الأصل ضرر البائع بقطعها من وجه الأرض من حيث لا يضر به البائع ولو أخطأ في قلمها حط ضمن البائع ما ضاع من قلمه

(مادة ٢٨٤)

كل ما يدخل في البيع تبعاً إذا دخل قبل التسليم لا يقابل من من الثمن فلو اشترى داراً فاشتريه سائفة قبل التسليم شجرة المشتري إن شاء أخذها بكل الثمن وإن شاء ترك (١)

(١) قلنا لو اشتريه من غيري من قبله في خلاف البيع والتمن بغيره ٢٥٦

(مادة ٢٩٢)

لا يجوز بأى وجه كان المشتري أن يجبر على التنازل بعد قبض المبيع الا اذا استحق المبيع بالينة وقبض المبيع قبل أداء الثمن

(مادة ٢٩٣)

اذا لم يدفع المشتري الثمن حالاً ان كان موجلاً أو عند حلول أجله ان كان مؤجلاً فلا يفسخ البيع بل يجبر المشتري على دفع الثمن فالتنازل عن المبيع من مباح المشتري ما بقى بالثمن المطالب به

(مادة ٢٩٤)

لا يجوز للقاضي أن يجهل المشتري في دفع الثمن لبيان ما لم يكن المشتري معسراً الا بشروط على الوجه المبين فى الميسرة

(مادة ٢٩٥)

اذا كان الثمن عيناً يجوز للبائع أن يتصرف فيها قبل أن يقبضه من المشتري ببيع أو هبة أو رسية أو غير ذلك

(مادة ٢٩٦)

اذا كان الثمن ديناً في ذمة المشتري فليس للبائع أن يتصرف فيه قبل قبضه ولا يملكه لاحد غير المشتري الثابت الدين في ذمته ما لم يسلطه على قبضه من المشتري في قبضه منه أو يحمل عليه غيره لما استخدمه أو يوصى به لاحد فان يصح تغيير المشتري في هذه الصور الثلاث

فصل

(فى ضمان المبيع عند الاستحقاق)

(مادة ٢٩٧)

البائع ضامن للمبيع نفسه عند استحقاقه لا غير ولو لم يمسكه الضمان فى العقد

(مادة ٢٩٨)

لا يصح اشتراط عدم ضمان البائع الثمن المبيع عند استحقاق المبيع وبفساد المبيع بهذا الشرط (١)

(مادة ٢٩٩)

يصح ضمان الثمن للمشتري معلقاً بفساد المبيع والاستحقاق (٢)

(١) انما يعلق المشتري من الجارية فى اوريد الباب العاشر فى الشروط التى تضمن البيع ثمة ١٢٨

(٢) ورضه ان الدرك موقوفه من رد المشتري فى الاستحقاق عند قبول المبيع ولا يرجع على بائنه ما لم يرجع عليه ولا على الكفيل من اوائله ثمة ١٩٠ ومصرح به فى جامع الفوائد من اواسط السادس عشر

(مادة ٤٠٠)

علم المشتري بكون المبيع ليس ملكاً للبائع لا يمنع من رجوعه بالتقضى على البائع عند استحقاق المبيع (١)

(مادة ٤٠١)

إذا يرجع المشتري على البائع بالتقضى إذا ورد الاستحقاق على ملك البائع المتكامل من الأصل فإن ورد الاستحقاق بأمر ثالث في المبيع بعد الشراء في ملك المشتري كما لو أضاف المشتري أنه يملكه بنار يخ من غير عن الشراء أو بعد ما صار إلى حال لو كان قد سلب الملكة القاصية به فلا حق له في الرجوع بالتقضى على البائع علم ثبت أنه كان له قبل هذه المدة (٢)

(مادة ٤٠٢)

لا يرجع المشتري على البائع إلا ثابت استحقاق المبيع عليه بالبيعة فإن ثبت الاستحقاق باقرار المشتري أو وكيله أو بكتول المشتري أو وكيله فلا يكون له حق في الرجوع على البائع

(مادة ٤٠٣)

الحكم بالملك للمستحق حكم على ذي اليد وعلى من تلقى ذواليد بالملك سنة ولو كان مورثه فيتعدى إلى شبيهة الورثة فلا تجمع دعوى المقتضى من أحدهم (٣)

ومضى استحقاق المبيع من يد المشتري الأخير وفضى به للسحق جائز لكل واحد من الباعة أن يرجع على صاحبه بعد رجوع المشتري عليه ولو كان أداؤه الثمن له بلا الزام القاضي إليه

(مادة ٤٠٤)

إذا أقال البائع بالتقضى على المشتري فدفعه إلى المحال ثم استحق المبيع بالبيعة يرجع المشتري بالتقضى على البائع لا على المحال (٤)

وان كان قد اشترى من وكيل البائع ودفع له الثمن فإنه يرجع على الوكيل لا على الأصلي وإن كان دفعه للأصلي يومم الوكيل بأخذه منه ودفعه للمشتري (٥)

(١) نظامي الميراث أو آخره لا تحظى مرة ٩٩

(٢) يستفاد ذلك من رد المحقق في الاستحقاق منه قول المصنف ويستفاد من رجوع المشتري على البائع بالبراءة بالبراءة مرة ١٩٤ وكان جامع الفوائد من أول السادس عشر والأشهر في بين أو سبب الاستحقاق مرة ١٩٤

(٣) نظامي الميراث أو آخره لا تحظى

(٤) يستفاد من رد المحقق في الاستحقاق منه قول المصنف ويستفاد من رجوع المشتري على البائع بالبراءة بالبراءة مرة ١٩٤

(٥) يستفاد من الاستحوازية من الاستحقاق في أوائل الميراث أو آخره مرة ١٩٩

(مادة ٤٠٥)

إذا استحق المبيع على المشتري بالقيمة قبل استرداد الثمن بماله من البائع ولو نقصت قيمة المبيع بعد البيع بأي سبب كان (١)

(مادة ٤٠٦)

إذا زادت قيمة المبيع عن ثمنه الذي اشتراه به المشتري فليس يستوفى طلب ثمن البائع زائداً عن الثمن الذي أداه (٢)

فصل

(في حكم البناء والغراس)

(مادة ٤٠٧)

إذا باع المشتري (٣) بناءً في المبيع أو غرس فيه أشجاراً ثم استحق المبيع بالبيع ترجع للمشتري على البائع بالثمن وبقيمة البناء والغراس إن سلّمه البائع ونية وتم قيمته ما قام بين غير مملوعين يوم تسليمه ما لا يقع فإن رجح المشتري بالثمن (٤) فقيمة البناء والغراس على البائع فلا يرجع هذا البائع على بائعه إلا بالثمن دون قيمة البناء والغراس

(مادة ٤٠٨)

إنما يرجع المشتري إذا باع أو غرس بغيره ما يمكن اقتضه وتسليمه للبائع أما ما لا يمكن تسليمه إليه ولا تبقى له قيمة بعد اقتضه كالحطب والمطبخ ونحوه ما فلا يرجع للمشتري بغيره على البائع كما أنه لا يرجع له بغيره ما اقتضه في المنافع من حفر بئر أو قنطرة أو مزرعة أو ممر متعش في المبيع المستحق ونحو ذلك (٥)

(١) في جامع المصنفين من أبواب هذا الموضع عشر غرة ٢١٩ جده قوله ترى يتبادر فحين وفيه وخوب السقف الأعلى إلى آخره ولو استحق الأعلى والأسفل بهما الخراب فالسحق بينهما قوة التقاضين

ويرجع المشتري على البائع بكل الثمن

(٢) في المصنفين من أبواب الاستحقاق غرة ٢٢٣

(٣) في المصنفين من أبواب الاستحقاق غرة ٢٢٤

(٤) في المصنفين من أبواب الاستحقاق غرة ٢٢٥ قوله إنما يرجع المشتري على البائع بالثمن وبقيمة البناء والغراس إن سلّمه البائع ونية وتم قيمته ما قام بين غير مملوعين يوم تسليمه ما لا يقع فإن رجح المشتري بالثمن (٤) فقيمة البناء والغراس على البائع فلا يرجع هذا البائع على بائعه إلا بالثمن دون قيمة البناء والغراس

(٥) يستند من المصنفين من أبواب الاستحقاق غرة ٢٠١

(مادة ٤٠٩ -)

إذا قلع المشتري البتة أو التجر الذي كان قائما بالبيع قبل أن يسلمه المشتري البائع فإنه يرجع الثمن على البائع وهو في النقض بالخيار إن شاء سلمه إلى البائع ورجع عليه بقية ماله غير مئة وحش ومنه وسائر مبالغ يوم تسليمه إلى البائع وإن شاء أمسكه لنفسه ولا يرجع بالافصال (١)

(مادة ٤١٠ -)

إذا اشترى المشتري أو غرس في المبيع الذي اشتراه حال كونه عالميا أن البائع لم يكن مالكه وأنه يباعه إليه بلا أمر ماله فلا حق له في الرجوع بقيمة البناء والغراس وإن لم يكن له حق في الرجوع بالثمن فقط

فإن كان المشتري جاهلا وقت الشراء أن البائع يباعه بأمر انكسار أو بغير أمره وغيره البائع يقول له أمرت المالك بالمبيع فاشترى وغرس أو بخر في المبيع ثم استخذه ماله وأنكر الأمر بالبيع يكون الحق للمشتري في الرجوع بالثمن وبقيمة البناء والغراس (٢)

(مادة ٤١١ -)

إذا استحق بعض المبيع قبل القبض بطل البيع في قدر المستحق وبخبر المشتري في الباقي إن شاء رده ورجع بجميع الثمن وإن شاء أمسكه ورجع بمحضه المستحق سواء أوردت الاستحقاق عيبا في الباقي أم لا أي سواء كان قريبا أو متبعا انفرق العدة بعد التكميل وكذلك الحكم إن قبض بعضه ثم استحق سواء استحق المتبعض أو غيره وإن استحق موضع بعينه قبل القبض فالمشتري بالخيار أيضا وإن استحق بعد القبض فلا خيار له ورجع بغير المستحق (٣)

(مادة ٤١٢ -)

إذا قبض المبيع كله فاستحق بعضه بطل البيع بقله ثم إن أحدث الاستحقاق عيبا في الباقي بخبر المشتري إن شاء رده ورجع بجميع الثمن وإن شاء أمسكه ورجع بغير المستحق وإن لم يحدث عيبا في الباقي يأخذ المشتري بالخيار ورجع بمحضه المستحق كذا بين استحقاق أحدهما أو كليهما أو وزي استحق بعضه ولا يضر بعينه فالمشتري يأخذ الباقي

(١) يستفاد حكمه من جامع المسؤولين في الشرائع في أوصله بقوله ٢١٧

(٢) يستفاد من هذا الحكم من الاستدلال من أوصل الاستحقاق بقوله ١٨٩

(٣) يستفاد من قوله ٢١٢ من حاشية الدرر واختار اهـ

(مادة ٤١٣)

إذا اشترى المشتري في المبيع ثم استحق منه جرح أو شذويع المشتري ما بقي منه على البائع كان له أن يرجع عليه بالنقص وأيضاً قيمة البناء وإن استحق منه جرح أو شذويعه فلا تكون البعثة في ذلك الجزء خاصة يرجع المشتري بجميع قيمة البناء وإن كان في الجزء الآخر فلا يرجع بقيته (١)

(مادة ٤١٤)

إذا استحق أحد الطرفين في المتباينة وهي بيع عين بعين يرجع المشتري بالبطل الآخر إن كان قائماً أو بقيته إن كان هالكاً لا بقيمة المستحق (٢)

(مادة ٤١٥)

ما يدخل في المبيع تبعاً إذا استحق هذا البعض كان له حصته من الثمن فيرجع المشتري على البائع حصته من الثمن (٣)

وإذا استحق قبل القبض فإن كان لا يجوز بيعه وحده كالشرب فلا حصته له من الثمن فلا يرجع بشئ بل يجزيه من أخذ المبيع ككل الثمن أو تركه وإن كان يجوز بيعه وحده كالشجر والبناء تكون له حصته من الثمن فيرجع بها على البائع

(مادة ٤١٦)

إذا كانت المداينة المشتراة حذراً لمشتري ثم انحلت بالينة فالسحق يأخذ منه ما تاجهها والمشتري يرجع على البائع بالثمن وقيمة النتائج

(مادة ٤١٧)

إذا ورد الاستحقاق بعد ذلك المبيع فلا بد للسحق من أن يبرهن على قيمته يوم الشراء فيضمن المشتري القيمة ويرجع على بائعه بالثمن لا بما ضمن (٤)

فصل

(في رد المبيع بالعيب) تقديم)

(مادة ٤١٨)

البيع المطلق أي المجرى من شرط المداينة من العيوب ومن ذكر العيب والسياسة يقتضي أن يكون المبيع صالحاً ليعمل بكل عيب

(١) يستثنى من الإقروية في الأحوال الاستثنائية ١٩٠ - ١٩١ - ٢١ (٢) يستثنى حكمهما من الإقروية من الاستحقاق ١٩٢ - (٣) يستثنى حكمهما من الإقروية في رد المبيع ١٩٣ - (٤) حكمهما في رد المبيع ١٩٤ -

(مادة ٤١٩)

ثبت خيار العيب المشتري وان لم يشترطه في عقد البيع

(مادة ٤٢٠)

العيب الموجب لرد المبيع هو ما يتكسر الثمن ولو بسببها أو ما يفتوت به عرض صحيح بشرط أن يكون الغالب في أمثال المبيع عليه (١)

(مادة ٤٢١)

بشرط أن يكون العيب الموجب لرد المبيع قديماً

(مادة ٤٢٢)

العيب القديم هو ما كان موجوداً في المبيع وقت العقد أو حدث بعده وهو في يد البائع قبل انقضاء (٢)

(مادة ٤٢٣)

إذا ذكر البائع أن في المبيع عيباً فاشترى العيب الذي جهله فلا خيار له في رده بالعيب المسمى وله رده بعيب آخر ولو قبل المشتري بجميع عيوبه فلا يس له رده بالعيب المسمى ولا بعيب آخر

(مادة ٤٢٤)

المشروط البائع برأيه من كل عيب أو من كل عيب بدو قبل المشتري المبيع بهذا الشرط صحت البيع والشرط وان لم يسم العيوب لكنه في الحالة الأولى يبرأ البائع من العيب للموجود وقت انعقد ومن العيب الحادث بعده قبل القبض وفي الحالة الثانية يبرأ من الموجود دون الحادث فلو اشتري رده بالحادث لا بالموجود

(مادة ٤٢٥)

ما يبيع به عامطاً مضمناً ولا كان أو عقاراً وظاهر المشتري عيب قديم فيه فلا خياراً إن شاء قبله بكل الثمن المسمى وإن شاء رده واسترد الثمن إن كان ثلثه قبله للبائع

(مادة ٤٢٦)

إذا بيعت جارية أو شاة أو دابة واحدة وظهر به فيها عيب قبل التسليم فالمشتري مخير إن شاء قبلها أو بالثمن المسمى وإن شاء ردها جميعاً بها وليس له أن يرد المبيع وحده أو يأخذ المال (٣)

(١) أخرجه مالك في الموطأ وأبو حنيفة في المغني والبيهقي في الباعث في الثمن في الغالب ليس الغالب عدم التباين في المختار من أول خيار العيب — (٢) يستفاد من رد المختار في ثلثي خيار العيب غير ٧٢

(٣) يستفاد حكمه من رد المختار من أول خيار العيب منه قوله في الباعث في المختار في ثلثي خيار العيب غير ٧٢ وقيل أحدهما مخير ٩٠

(مادة ٤٢٧)

إذا بيعت جرة أشياء مصفوفة واحدة وظهرت بعضها عيب بعد التسليم فإن لم يكن في تفرقةها شغل فالمشتري أن يرد العيب منها بمحضته من الثمن ما سأل وليس له أن يرد الجميع وإن وضا البائع وإن كان في تفرقةها شغل فإنه أن يرد الجميع كله أو برة به بعض الثمن

(مادة ٤٢٨)

إذا كان المبيع كمية معينة من المكملات والموزونات ووجد في بعضها عيبا بعد التسليم فإن كانت في أوعية مختلفة فالمشتري أن يرد النوع الذي وجد فيه العيب وحده وإن كانت في وعاء واحد أو لم تكن في وعاء فله رد الكل أو أخذه بعيبه بكل الثمن وليس له رد العيب وحده بمحضته من الثمن (١)

(مادة ٤٢٩)

إذا وجد في الخطة أو أثاث غير مأمون الغلال أو ما كان المتراب قليلا بحيث لا بعد عيبا في التعرف فليس للمشتري رد المبيع وإن كان فالحل أو بيعه للأساس عيبا بخلاف المشتري من أخذ المبيع بالثمن المسمى أو رده واسترد الثمن إن كان عيبا فضا

(مادة ٤٣٠)

إذا ظهر للمبيع عيب قديم ثم حدث به عيب جديد عند المشتري فليس له أن يرد به بالعيب القديم والعيب الجديد موجودا فله رد المبيع أو يتقصان الثمن ما لم يرض البائع بأخذه على عيبه ولم يوجد مانع الرد

(مادة ٤٣١)

إذا زال العيب الحادث عاد للمشتري حق رد المبيع بالعيب القديم على البائع

(مادة ٤٣٢)

قدرة خصات الثمن معرفة أبواب الخبرة الموثوق بهم بأن يقوم المبيع سالما ثم يقرم معيبا وما كان بين التفتين من التفاوت بالنسب إلى الثمن المسمى ويقتضي إلغاء النسبة يرجع للمشتري على البائع بالثمن

(مادة ٤٣٣)

إذا حدث في المبيع زيادة من الرذ كصنع الثوب المبيع والبناء وانعرس في الأرض المبيعة ثم اطاع المشتري على عيب قديم في المبيع فإنه يرجع على البائع بتقصان العيب ويتبع الرد ولو قبله البائع بالعيب الحادث

(١) هذا التفصيل جدلي بين وهو لا يفي والافس وبين الحكم كذا ذكر في الرتبة الثاني هذا ما لا يفرق بين بناء ورجاءين وهو الاظهر والاصح كما في رد المحتار من غير ممة في أو سط خيار العيب

(مادة ٤٣٤)

إذا تصرف المشتري في المبيع ببيع أو هبة ثم علم بالعيب لا يرجع بانتقصان (١)

(مادة ٤٣٥)

إذا أبحر المشتري المبيع ثم وجد به عيبا قل نقص الأمانة وروده بعيبه ولو رهنه ثم وجد به عيبا ليس له تقضى الرهن وانما يرد به بعد فكه

(مادة ٤٣٦)

إذا علم المبيع العيب في يوم المشتري فيه إلا كنه عليه ويرجع على البائع بتقصان العيب

(مادة ٤٣٧)

إن ظهر أن المبيع للمعيب لا ينتفع به أصلا يبطل البيع ويكون للمشتري حق استرداد الثمن من البائع إن كان قد علم به

فصل

(في الغش في البيع والتقرير)

(مادة ٤٣٨)

تأخذ بعين فاحش في البيع إذا غش أحد المتبايعين الآخر أو غشه الدلال

فإن ثبت التقرير وتحتق أن في البيع غشا فالحاشا للمعيبون فسخه

والغش الفاحش في العقار وغيره هو ما لا يدخل تحت تقويم القدرين (٢)

(مادة ٤٣٩)

لا يشتمل البيع بالغش الفاحش إلا تقرير الأفي مال الصغير ومال الوقف ومال بيت المال (٣)

(مادة ٤٤٠)

إذا مات المقر والمقرون بعين فاحش فلا يثبت خيار التقرير ولو زنه (٤)

(مادة ٤٤١)

المشتري المقر والمقرون بعين فاحش إذا تصرف في بعض المبيع تصرفا يوجب له العلم بالغش

الفاحش منقطع حتى فسخه (٥)

(١) حكمه لو ما دنا من فيه الغش في قوله خيار العيب قوله ٨١ اهـ

(٢) هذا التعريف هو الصحيح كإحدى حالاته الأولى هي جامع القسولين من آخر الفصل السابع والعشرون اهـ

(٣) يستفاد حكمه لمن جامع القسولين من آخر الفصل ١٥ اهـ

(٤) هذا ما جرى عليه من قبل الشيوخ وأما في رد المختار من الشياخه وبهت الرمي والمقتضى أنه يردون اهـ

(٥) يستفاد من المختار ومن آخر الفصل في الرمي والمختار اهـ ٥٩

وأما تصرفه في بعض البيع قبل علمه بالعيب فلا يمنع الرد فيه رجائياً في ورده مثل ما صرف في سلبته
لومئذياً والرجوع بالنسبة (١)

(مادة ٤٤٢)

إذا دلل عند المشتري على عيب في ما اشتريه أو عيب في ما اشتريه فيه
بأنه فلا حق له في فسخ البيع ولا في الرجوع بالنسبة (٢)

باب السلم

(مادة ٤٤٣)

السلم هو شراء مئتين أجل ودفع المسلم فيه بشئ عاجل وهو رأس المال

(مادة ٤٤٤)

حكم السلم ثبوت المالك للمسلم إليه في المئتين عابداً ولا ريب السلم في السلم فيه أجل

(مادة ٤٤٥)

لا يصح السلم إلا في الأنبياء التي يمكن حطبها أو تعينها بقدرها ووصفها كالكسكيات والموزونات
والمشروعات والعنديات المتقاربة. وأما العنديات المتفاوتة في النجاسة فلا يجوز السلم فيها لعدم
الاجتماع كعاول وعاقق وهو ذلك

(مادة ٤٤٦)

يشترط صحة السلم أن كل السلم فيه خطئة أو غشاً أو خيراً أو شعيراً أو غير ذلك من تقاليد ونحوها
أن تكون موجودة وقت العقد في وقت التسليم
فلا يجوز السلم في خطئة أو ذرة حديثة قبل وجودها

(مادة ٤٤٧)

شروط خمسة في السلم

الأول بيان جنس المسلم فيه كثيراً أو قسراً أو قولاً أو شعيراً أو نحو ذلك

الثاني بيان نوعه أي كونه بعلية أو مسقوية (٣)

(١) حكاه في الدرر من أواخر المراجعة والتولية للمرة ١٥٩

(٢) رتبة أو حكمه من رد المحترق في أواخر المراجعة للمرة ١٦٠ عند قول المحقق وتصرفه في بعض البيع غير
ما عده في قولنا لا يرجع إلى المالك فيه ما عده في ذلك استدللاً بما قيل في جواز التليان في المراجعة بمقتضى

(٣) الثاني في نظر المحقق هو أي ما سبق في السلم من إيجابه أو تحصيله للمرة ١٦٠

الناث بيان وصفه أى كونه جديداً أو ديتاً أو متوسطاً
الرابع بيان قدره وزنه وكيفية ذراعونه فالكيليات والوزونات والمذروعات والمعدونات
تعيين مقدارها بالعدد والوزن والكيل والتذرع والمعدونات المقاربة تعيين مقدارها
بالعدد والوزن والكيل أيضاً وينبغي فى المنسوجات تعيين ملوحتها وعرضها وارتفاعها
وتخفيفها وملاصقتها وصفها (١)

الخامس بيان الاجل وأقله منهم فى السلم
السادس بيان قدر رأس المال ان كان مكيلاً أو موزوناً أو محدداً غير متداول
السابع بيان مكان الإقامة للمسلم والى اجل وموتة

(مادة ٤١٨)

ين شرط لبقاء السلم على الجهة قبض رأس المال ولو عتق قبل الافتراق

(مادة ٤١٩)

إذا اشترط الاقامة فى مدينة فكل محلاتهم اسوا من الإقامة حتى لو أوفاد فى محله فليس له
أن يطالبه فى محله أخرى وان كانت المدينة مدمرة بأن يلفت تواجد آخر محله بشرط أن يعين
للإقامة ناحية منهم (٢)

(مادة ٤٢٠)

ما لاجل له ولا موتة لا يشرط فيه بيان مكان الإقامة فهو فيه حيث شاء ولو عين مكانين

(مادة ٤٢١)

إذا أبى المسلم إليه قبض رأس المال يجبر عليه

(مادة ٤٢٢)

لا يجوز للمسلم إليه التصرف فى رأس المال قبل قبضه ولا لرب السلم أن يتصرف فى المسلم فيه قبل
استلامه بغير بيع وشراء (٣)

(مادة ٤٢٣)

يعطل الاجل دعوى المسلم إليه لا يبرئ رب السلم فلو خذ المسلم فيه من تركه المسلم إليه محلاً (٤)

(١) صرح به فى القواعد أوائل السلم غرة ٢١٤

(٢) حكاه فى البحر وما يشهد المختار من أوائل السلم غرة ٢٠٧

(٣) حكاه فى الدرر أوسط السلم غرة ٢٠٩

(٤) حكاه فى الدرر من أوائل السلم غرة ٢٠٦

فصل

(في بيع الرضا)

(مادة ٤٥٤)

بيع الرضا هو أن يبيع شيئاً بكذا أو بدين عليه بشرط أن البائع متى رد الثمن إلى المشتري أو أقره الدين الذي له عليه يرده العين المباعة رضاء

(مادة ٤٥٥)

لا يجوز للمشتري وفاء أن ينفذ بالبيع إلا بالذن البائع ويضمن ما كلفه غير إرضائه من مرة أو مائة ألفه من مخرجه (١)

(مادة ٤٥٦)

لا يجوز للبائع أو المشتري أن يبيع العين المباعة لخاص آخر فلو باعها البائع لآخر يباعها لآخر يوفى البيع على أجزائه مستخدمه أو فاءه وذا بيعه المشتري فللبائع أو ورثته حق استرداده ولو يكون للمشتري اعتدیه عليها حتى يستوفى دينه (٢)

(مادة ٤٥٧)

إذا قبض المشتري المبيع وفاء بعد ما دفع الثمن للبائع وتوافق البائع مع المشتري على أن يرده المبيع إذا رده نظير الثمن في وقت كذا ثم جاء الوقت واستعاب البائع من رد ثمنه الثمن للمشتري ويضمن البائع ببيع المبيع وقضاء الدين من ثمنه فإذا استعاب باع أخذك عليه (٣)

(مادة ٤٥٨)

إذا عاين المبيع وفاء وكانت قيمته مساوية للدين الظاهر من البائع سقط الدين في حقه بانه وإن كانت قيمته أقل من الدين المظاہر سقط من الدين بقدر قيمته واسترد المشتري الباقي من البائع

(مادة ٤٥٩)

إذا عاين المبيع وفاء في يد المشتري وكانت قيمته زائدة عن مقدار الدين سقط من قيمته قدر ما يقابل الدين وضمن المشتري الزيادة إن كان هلاك المبيع بعتبه وإن كان يدور بعتبه فلا تلزمه الزيادة (٤)

(١) حكمه في رد المخرجه ببيع الرضا من أولها إلى آخرها في مادة ٤٦٠

(٢) حكمه في رد المخرجه ببيع الرضا من أولها إلى آخرها في مادة ٤٦١

(٣) حكمه في بيع المبيع من أولها إلى آخرها في مادة ٤٦٢

(٤) يستفاد حكمه من أولها إلى آخرها في مادة ٤٦٣

(مادة ٤٦٠)

إذا مات أحد المتبايعين وفاته انعم ورثته متعلمة في أحكام الوفاء (١)

(مادة ٤٦١)

ليس لائر الغرماء أن يزاجوا المشتري في المبيع وإنما حتى يستوفى دينه من المبيع

فصل

(في الاستصناع)

(مادة ٤٦٢)

الاستصناع (٢) هو طلب عمل شيء خاص على وجه مخصوص من مادة من الصانع (٣)

(مادة ٤٦٣)

ينعقد الاستصناع على الوجهين الآتيين (٤)

(مادة ٤٦٤)

يجوز الاستصناع في كل ما جرى به العادة (٥)

وبشرط اعتباره بأن جفس المصنوع ونوعه وقدره ووصفه

(مادة ٤٦٥)

لا يصح الاستصناع فيما لا تعامل فيه إذا ضرب له شهراً كثيراً فيكون ملكاً يعتبر فيه شرائط

(٦)

وكذلك ما جرى به التعامل إذا ضرب له أجل وكان شهراً كثيراً يعتبر ملكاً (٧)

(مادة ٤٦٦)

لا يلزم في الاستصناع تعجيل العمل (٨)

(١) يستأمن المرفق ببيع الوفاء أو أجزائه من المادة ٢١٧

(٢) يستأمن حكمه من أو آخر السلمين من حج للمدين جانبة وقد اختار مرة ٢١٥

(٣) أو لأجزاء التي يتركب منها الشيء المودعة الاستصناع فيه من طرف الصانع ٢١٨

(٤) يستأمنه من الشراء أو من البذل ٢١٢

(٥) يستأمن حكمه من ما يشترطه الاختار أو آخر السلم مرة ٢١٢

(٦) يستأمن حكمه من المدين وجانبته ود الخائن أو آخر السلم مرة ٢١٤

(٧) يستأمن حكمه من حاشية رد الخائن أو آخر السلم مرة ٢١٤

(٨) يستأمن حكمه من رد الخائن أو آخر السلم مرة ٢١٢

(مادة ٤٦٧)

لا يتعين المبيع للأمر قبل اختياره فيجوز للصانع أن يبيع مصنوعه قبل رؤية الأمر كما يجوز للأمر أن يخذله وتركه بغير رؤية (١)

(مادة ٤٦٨)

إذا ضرب للاستصناع أجلًا شهرًا أو أكثر صار له أن يبيع مصنوعه قبل أن يفتحه بغيره بشرائط السلم ولا خيار لو أحدهما إذا سلم الصانع المصنوع على الوجه الذي عليه في السلم (٢)

(مادة ٤٦٩)

إذا ضرب للاستصناع أجلًا أقل من شهر أو جزئي فيتعامل كأن استصناعه صحيحًا ولو لم يجر فيه تعامل إن ذكر الأجل على وجه الاستمهال كان استصناعه صحيحًا أيضًا وإن ذكره على وجه الاستمهال فهو استصناع فاسد (٣)

كتاب الإجارة

الباب الأول

(في عقد الإجارة)

الفصل الأول

(في عقد الإجارة ومراقبتهما وبيان مقتضاها)

(مادة ٤٧٠)

عقد الإجارة هو تسليم المؤجر للتأجير منفعة مقومة بدفع العين المؤجرة في الشرع وتقدر بالقيمة بعوض يصلح أجر (٤)

(مادة ٤٧١)

يصح أن يرد عقد الإجارة على منافع الاعيان متناهية كانت أو غير متناهية وأن يرد على الحمل كمنشأة تجارة أو خدمة أو غيرها أو أرباب الحرف والصنائع (٥)

(١) يستفاد حكمهما من المادتين ١٣٠ و ١٣١ — (٢) يستفاد حكمهما من المادتين ١٣٠ و ١٣١ — (٣) يستفاد حكمهما من المادتين ١٣٠ و ١٣١ — (٤) يستفاد حكمهما من المادتين ١٣٠ و ١٣١ — (٥) يستفاد حكمهما من المادتين ١٣٠ و ١٣١

(١) يستفاد حكمهما من المادتين ١٣٠ و ١٣١ — (٢) يستفاد حكمهما من المادتين ١٣٠ و ١٣١ — (٣) يستفاد حكمهما من المادتين ١٣٠ و ١٣١ — (٤) يستفاد حكمهما من المادتين ١٣٠ و ١٣١ — (٥) يستفاد حكمهما من المادتين ١٣٠ و ١٣١

(١) يستفاد حكمهما من المادتين ١٣٠ و ١٣١ — (٢) يستفاد حكمهما من المادتين ١٣٠ و ١٣١ — (٣) يستفاد حكمهما من المادتين ١٣٠ و ١٣١ — (٤) يستفاد حكمهما من المادتين ١٣٠ و ١٣١ — (٥) يستفاد حكمهما من المادتين ١٣٠ و ١٣١

من الإجارة فقرة ٢٤٥

(مادة ٤٧٢)

يشترط لانعقاد الاجارة عقدية العاقدين بأن يكون كل منهم ماعقلا عيما ويشترط لتناذرها كون
العاقدين عاقلين غير محجورين وكون المأجر مالكا لشيء جزء أو وكيله أو وليه أو وصيه (١)

(مادة ٤٧٣)

يشترط اعادة الاجارة قرضا العاقدين وتعيين المؤجر ومعلومية المنفعة موجه لا يشغلي الى المتأجرة
ويبان مدة الانتفاع وتعيين مقدار الاجارة كالتفصيل في النصوص وتعيين قدره ولو وصفه بان كانت
من المتشدرات فان اختلف بشرط من شرائط النسخة المذكورة فسدت الاجارة (٢)

الفصل الثاني في التنازل

(في الاجارة ويبان شروطها)

(مادة ٤٧٤)

يصح اشتراط تعجيل الاجارة وتأجيلها او تسهيلها الى انقضاء تؤدى في أوقات معينة (٣)

(مادة ٤٧٥)

لا يلزم الاجارة تعجلا ولا تأجلا ولا تسهلا الا اذا اشترط على المتأجر تعجيلها وكانت الاجارة
منجزة (٤)

فان كانت الاجارة مضافة الى وقت مستقبل فلا يلزم ولا خلاف فيها الاجارة بشرط تعجيلها ولو عمل
المستأجر الاجارة في الاجارة المنجزة بأن دفعها للمؤجر فله ملكها ولا يجوز للمستأجر استردادها
منه (٥)

(مادة ٤٧٦)

اذا اشترط تعجيل الاجارة لزم المستأجر دفعها وقت العقد ولو جاز أن يتنعم عن تسليم العين المؤجرة
للمستأجر حتى يستوفي الاجارة وله أن يدفع عند الاجارة عند عدم الابقاء من المستأجر

(مادة ٤٧٧)

يجوز للأجير أن يتنعم من العمل الى أن يفسد وفي اجارة المشروط تعجيلها وله دفعها في الاجارة ان لم يفسد
المؤجر الاجارة

(١) يستفاد من الفقهين أو الخليليين أن الاجارة مرة ٣٩٣ — (٢) يستفاد من الحديث من
أو الخليليين أن الاجارة مرة ٣٩٣ ويستفاد من تنقيح الخليليين من الاجارة مرة ١٢٧ ومن رد المحتار
في أوائل الاجارة مرة ٢ — (٣) يستفاد من رد المحتار مرة ٩ من أوائل كتاب الاجارة — (٤) يستفاد
من الدرر في أوائل الاجارة مرة ٧ — (٥) يستفاد من الدرر في الباب المذكور مرة ٤ من أوائل الاجارة

(مادة ٤٧٨)

إذا اشترط تأجيل الاجرة لم المؤجر أن يعلم العين المؤجرة للمستأجر ان ترد العتقة على منافع
الاعيان ولم الاجراء فاء العمل ان عودت الاجرة على العمل ولا تلزم الاجرة الا عند حلول الاجل
في التصرفين وان كان قد أوفى العمل

(مادة ٤٧٩)

تجب الاجرة في الاجارة المحصية بطلب العلم العين المؤجرة فكذا أجر واستيفائه المنة فقولاً أو بحكمته
من استيفائه أو تسليمها له ولو لم يستوفها
فإن قبض المستأجر المدة المؤجرة فارتفعت عن منافع المؤجر لزمه أجره ولو لم يسكنها

(مادة ٤٨٠)

لا تملك منافع الاعيان في الاجارة الفاسدة بمجرد فسادها فلا تجب الاجرة لهم على المستأجر الا اذا
سالت له العين المؤجرة من جهة المؤجر المالك اي اذا تشعب بها التنازع حقيقة
فإن لم يكن فسامحه المستأجر من جهة مالكه اذ لا أجر عليه وإن استوفى المنة (١)

(المادة ٤٨١)

اذا وقعت الاجارة فاسدة باعتبار وجودها الى الاجر المسمى أو باعتبار عدم التسمية وقبض المستأجر
العين المؤجرة فوافقه في التنازع حقيقة الزم أجر المثل بانقضاء المدة
وان وقعت فاسدة بغيره فان شرط آخر من شرائط الصحة لزمه الا ان من أجر المثل ومن المسمى
ان يجد مسمى بغيره

الباب الثاني

(في اجارة الدواب للركوب والحمل)

٧

الفصل الاول

(في اجارة الدواب للركوب)

(مادة ٤٨٢)

من استأجر دابة فله مل فلا أن يركبها وان استأجرها للركوب فلا مل له أن يحمل عليها وان حمل
فقد أجر عليه (٢)

(١) حكمه انحصر في فساد الحظ من احوال الاجارة فند قول المصنف ويجب الاجراء في فساد الخمرة ٧

(٢) صرح في الطلب في أوائل التمسيس والتمسيس في استئجار الدواب للركوب مرة ٤٨٦

(مادة ٤٨٣)

من استأجر دابة أو عربة للركوب انوجه الى محل معين بأجرة معاومة فتعبت الدابة والركوب
أو خيل العربي في الطريق فلا تقص الأجرة وعيابه دفع مثله او ما أصاب ذلك المسافة من الأجر
المسمى (١)

(مادة ٤٨٤)

لا يجوز استأجر الدابة أن يتجاوزم الحمل المعين مقدرا لما يتساحح فيه القاصر بلاذن صاحبها
ولأن يذهب به الى محل آخر ولا أن يستعمله أن يزيد من المدة التي استأجرها فيه فإن تجاوز الحمل
المعين بلاذن صاحبها أو ذهب به الى محل آخر أو استعملها بعد مضي المدة فعطيت فعليه ضمان
قيمته (٢)

(مادة ٤٨٥)

من استأجر حمارا أو باليه ذهب به الى محل معين وكانت طريقه متعددة فلا أن يذهب من أي طريق
شأن من الطرق المألوفة قال ذهب (٣) من طريق غير الذي عينه صاحب الحيوان وتلف الحيوان
فإن كان الطريق الذي سلكه أصعب من الطريق الذي عينه صاحبها الزم الاستأجر ضمان قيمته
وإن كان مسافرا إليه أو قريبا منه فلا ضمان عليه

(مادة ٤٨٦)

لا يجوز للمدة أجرة أن يضرب الدابة ولا أن يسير حاملا غير اعتياد (٤)
فإن ضربها أو كسرها بالجماع أو سببها غير اعتياد فرق المدة فعطيت فعليه ضمان قيمتها

الفصل الثاني

(في اجارة الدواب والعربات للعلم)

(مادة ٤٨٧)

يجوز اجارة الدواب والعربات للعلم بشرط بيان ما يحمل عليه وتعيين المدة أو الحمل الذي يراد
حملها وقتها اليه (٥)

(١) يستفاد من الحديث من أوائل السادس والعشرين في اختيار الدواب للركوب مرة ٤٧٤

(٢) يستفاد من الوجه الأول وسأورد من الثاني من أوائل فصل في اجارة الدواب مرة ٣٣٦ ومثله في الحديث
دورة وتوحيد من السابع والعشرين في مسائل الغنم مرة ٤٧٩

(٣) قوله قال ذهب من طريق الخيل من الحديث في دورة من السابع والعشرين في مسائل الغنم مرة ٤٨٠

(٤) يستفاد من الخبر ورد المختار من أوسط ما يورد من الاجارة مرة ٢٥ وكذا المختار بعدد

(٥) يستفاد من الحديث من أوائل ما يورد من الاجارة وما لا يجوز مرة ٣٧٤

و يجوز استخارها للعمل بدون تعيين مقدارها ولا الإشارة إليه و يصرّف إلى المعتاد (١)

(مادة ٤٨٨)

من لم يتحقق منه قسمة قدر بأداة دخلها في استوفى منها أو دونها لا أكثر منها (٢)

فإن استأجر ذاب للعمل و بين نوع ما يحمله و قدره و زرافة أن يحمله و جلازم أو ياله في الوزن أو جلازم منه و زرافة لا أكثر منه

(مادة ٤٨٩)

إذا حل المسمى بأجر الدابة جلازم أو بما يعمل المسمى قطعت فإن كان المحمول يأخذ من موضع آخر أقل مما يأخذ المسمى عليه الضمان وإن استوفى أو زرافة أكثر مما يأخذها جليداً أو جراً وإن كان المحمول يأخذ من موضع الحل قدر ما يأخذ المسمى أو أكثر فلا ضمان عليه إلا إذا تجاوز التحميل في الصورة الشبيهة بموضع الحل كما لو سعى حيلة فعمل بوزنها جناً أو قطناً بحيث جاوز موضع الحل فله يضمن (٣)

(مادة ٤٩٠)

لا يجوز للمستأجر أن يجعل الدابة أكثر من القدر الذي عينه و استحقاقه بالعدد فإن خالف و جعلها زيادة عنه و كانت الدابة لا تقبله قطعت ضمن جميع قيمتها سواء كانت الزيادة ضمن جنس المسمى أو من غير جنسه

و إن كانت الدابة تقبل الزيادة و كانت الزيادة من جنس المسمى و جات على و المسمى معاً ضمن المستأجر و قدر الزيادة لا بجميع القيمة

و على المضمن المستأجر أن كان هو الذي يأسر الحمل بنفسه فإن جعلها صاحبها يأسره و جده فلا ضمان على المستأجر و إن جعلها و وضع الحمل عليها ساعاً و عيب النصف على المستأجر بدفعه و قدر فعل صاحبها (٤)

(مادة ٤٩١)

من استأجر ذاب أقل محل له إلى محل معين بأجر معلوم قطعت الدابة في أن يترك في قبل الوصول إلى المحل المقصود فإن كان المستأجر استأجر الدابة بغير تعيينها كان له الخيار أن يشاء فقص الأجرة وإن شاء

(١) يستأجر من استأجر من المالك كونه في له مرة ٤٢٥

(٢) يستأجر حكمه من الدار من ذاب ما يجوز من الأجرة و ما يكون خلاصته إلى توسطه

(٣) حكمه استأجر من القدر و المجرى من توسط ما يجوز من الأجرة مرة ٢٢

(٤) إذا حكم هذه الفقرات الثلاث من أو خط ما يجوز من الأجر من المرونة المحترمة ٢٤

تربص الى أن تقوى الدابة وليس له أن يطالب المؤجر بدابة أخرى وإن كان المستأجر استأجر دابة بغير عينها كان له أن يطالبه بدابة أخرى (١)

(مادة ٤٩٢)

وضع الحل عن الدابة على المكاري (٢) وتقدم على صاحبها (٣) فإن علقها المستأجر أو ساقها بغير إذن صاحبها فهو متبرع لاربع عليه عليه ما أتلفه

الباب الثالث

(في اجارة الآدى للخدمة والعمل)

(مادة ٤٩٣)

تجوز اجارة الآدى للخدمة أو لغيره من أنواع العمل مع بيان المدة أو تعيين قدر العمل وكيفية

(مادة ٤٩٤)

الاجير فله ان يخص ويستر له (٤)

(مادة ٤٩٥)

الاجير الخاص هو الذي يعمل اغيره واحداً كان أو أكثر عملاً موقفاً مع استمرار التخصيص عليه وعدم العمل لآخر هذا ان تقدم ذكر العمل في العقد في الوقت أو لوقت أو تقدم الوقت على العمل كأن استأجر شهر الرمي غنمه فلا يثرب التخصيص بل انتهاء التعميم ويجب تحقق الاجرة ان حشر للعمل منع تحككه منه وان لم يعمل (٥)

(مادة ٤٩٦)

ليس للاجير الخاص أن يعمل في مدة الاجارة اغيره مستأجره وإن عمل الغير ينقص من الاجر بقدر ما عمله وليس له أن يشتغل بشئ آخر سوى المكتوبة حتى لا يعمل في النافله (٦)

(١) يستفاد حكمهما من السادس والعشر من مواد الفقرة ٥٧٤ من القنينة

(٢) يستفاد من القنينة من السابع عشر من الاجارة فقرة ٤٤١

(٣) يستفاد من القنينة من أول الباب السابع عشر في باب في المستأجرة ٤٤٠

(٤) يستفاد حكمهما من أول باب ضمن باب الاجير فقرة ٢٥ من مقترح المجلد الثاني

(٥) يستفاد من الفقرة ١٠٠ من مقترح المجلد الثاني فقرة ٢٥

(٦) يستفاد من الفقرة ١٠٠ من مقترح المجلد الثاني فقرة ٢٥

(مادة ١٩٧)

الاجير المشترك هو الذي يعمل لأجل واحد مخصوص ولا لتمامه مخصوصين أو يعمل لأجل واحد
مخصوص وعن أجرة خاصة مخصوصين عملاً غير مؤقت أو عملاً مؤقتاً بلا اشتراط التخصص عليه (١)
والاجير المشترك لا يستحق الاجرة الا اذا عمل

الفصل الاول

(في الاجير المتخصص)

(مادة ٤٩٨)

يستحق الخادم الاجرة مقابل نفسه للمدة مدة عمله متناهية أو غير متناهية
وكذلك الاستثناء اذا استمر في التعليم على أوقاف أو مصنعة معينة المدة يستحق الاجرة مقابل نفسه
ويحتمل من التعليم سواء علم التليد أو غيره
فان كانت المدة غير معينة فلا يستحق الاجرة الا اذا علم التليد (٢)

(مادة ٤٩٩)

اذا كانت مدة الخدمة في العقد وفتح الخدم الاجارة قبل انقضاء المدة فلا عذر
ولا عيب في الخدم بوجوب فسخها ويجب على الخدم أن يوثقوا بالاجرة الى تمام المدة اذا سلم
انفسه للخدمة فيها

(مادة ٥٠٠)

اذا لم تكن المدة معينة في العقد حتى فسد به حاله بالكل من المتعدين مسجتها في أي وقت أراد
وللخادم أجر مثله مدة خدمته

(مادة ٥٠١)

اذا لم تكن أجر الخدم مذكورة في العقد فله أجر مثله مدة زاع على حسب العرف

(مادة ٥٠٢)

لا يلزم الخدم اعطام الخدم وكذا في الا اذا جرى العرف به فيلزمه وانما ترتبط ذلك عليه أم لا (٣)

(١) يستغنى المدين أو كل واحد من الاجير فله به جهات الخطاوى

(٢) يستغنى حكمه من المدين ورواها من أو سطر به جهات الاجير فله به

(٣) جواز الاشتراط على المدين على ما فيه من النقل عن التليد الى التليد والغير منه ان يد الخطاوى
بالقرب من مائة كانه لا يشرط بغيره ان كان يشرط وما ان كان يشرط وما ان كان يشرط الى غير ذلك

(مادة ٥٠٣)

يجوز استعمال الطير في الرضعة باجرة معينة واطعامها أو تسويتها ونكاح من توسط الشياطين^(١)

(مادة ٥٠٤)

يجب على الطير رضاع الطفل والاعتناء بنظافته وخليلها واصلح طعامه^(٢)

(مادة ٥٠٥)

إذا انقطع على الطير رضاعه انفسها فأرضعه من غيره إذا لم يستحق الاجرة وان لم يشترط ذلك عليها وأرضعه من غيرها باجرة أو غيرها أجر قائم، المستحق الاجرة^(٣)

(مادة ٥٠٦)

يجوز لزواج المرضعة أن يفسخ الاجارة مطلقا ولا سائرا إن فسخها أي بآداب موجب الإفساخ^(٤)

(مادة ٥٠٧)

إذا انتهت مدتها فزوجة الطير ولم يزوجها من ترضعه غيرها أو وجد لكن الطفل لم يلقه ثم تولى غيرها قائم الخبر على رضاعه

(مادة ٥٠٨)

إذا مات الطير أو مات رضيعهها انفسحت الاجارة ولا تنفسخ موت والد الرضيع^(٥)

الفصل الثاني

(في الاجارة المشترطة)

(مادة ٥٠٩)

يجوز استئجار اصانع أو المقاتلة لعمل بناء مع تعيين اجرة في كل يوم بدون بيان مدة العمل أو مع تعيين أجره لكل ذراع أو متر يعمل له أو بالمقاولة عن العمل كله مع بيان مقدار العمل طولا وعرضا وعمقا

- (١) يستأجر من الذين توسط الاجارة الفاسدة ثمنهم بملش رد المختار
- (٢) يستأجر من توسط الاجارة الفاسدة ثمنهم بالزمن ثمنهم بملش رد المختار
- (٣) يستأجر من القدر أو وسط الاجارة الفاسدة ثمنهم بملش رد المختار
- (٤) يستأجر من القدر أو وسط الاجارة الفاسدة ثمنهم بملش رد المختار
- (٥) يستأجر حكمهم من القدر من توسط الاجارة الفاسدة ثمنهم بملش رد المختار

$$\{0, 1, 2, \dots, 2^k - 1\}$$

انما يصح الاجارة او التملك لولا تعطل عمل البناء اذا كانت الآلات والمعدات اللازمة للمعارضة من صاحب العمل اما ان كانت من المعارى بان استأجره المالك لغيره لكانت الآلات من عبء باجرة كذا قاله لا يجوز واذا عجز المعارى بكونه لغيره مثل عمله وما أشبهه من الآلات (١١)

(041 324)

داعى الى الميثاق من ضمن ائمة ايسة أو انتم الادارة لعملة يا من صاحبنا و كانت قد سمى له اجرة على ذلك فله الاسم المسمى

(۵۱۴۳۱۵)

الذي لم يمين صاحب العمل أشجرة الزيتون على عمله يكون له أجر المنزل مقدرا على حسب العرف والزمن الذي استغرقه في عمله^{١٤}

(عادةً cit)

يقع مع استبعاد الصانع بوجوده في مبرقة من العمل ولا يتفصح بالانفصاح و ذامات انفسه
توجد الامانة الى (المنهج ٢٠)

(۵۱۹۳۵۵)

ولا يجوز للعامة أن يبيعوا أو يشاؤوا في العقد ما لم ينشئوه من بينهم بل غيره إذا
وإذا كان العقد طلقاً جاز له أن يشتري أو يشأ أول غيره على العمل كله أو بعضه ولا يكون خصاماً
إلا ذلك في عدم اشتراجه أو كآله ٥

(مادة ٥١٥)

لا يجوز لادع الترميم عملاً باقتضائه أن يطلب بعد العدة زيادة عن الاجر المسمى كالاجور
لصاحب العمل أن يطلب تنقيص شيء منه

(مادة ٥١٦)

ليس لصداع أو المقلع الأول الذي أن يطالب صاحب العمل بتمديد مدة الإضراب والمفاوض الأول
الآن أو كونه أو أنه على صاحب العمل

(١) يستأمنكم يامن يتفقد المحامدين فمن أوجب الاجارة غرة ١٠٠ — (٢) يستأمنكم يامن قبل أو انجز اجارة يتفقد المحامدين غرة ١٠٠ — (٣) يستأمنكم يامن الزور المحامدين فتح الاجارة غرة ٥١ و ٥٢ — (٤) يستأمن من الموردين كتاب الاجارية غرة ١١ وفي الاخير يضمن أو انجز من الاجارة الشوك والخامس غرة ٣٩ شرط أن يصر به ضمن بدفعه الجاهل غرة ١١ — (٥) قوله في كون الفسخ هذا قول الخراساني كماله فممن لا يتروى ومن أو لم يدفعه ان لا يدفع المباشرة والخامس غرة ٢٤

(مادة ٥١٧)

ليس للصانع أو المفاوض أن يطلب شيئا من الآخر فالمقتضى عليها ألا يقدم العمل وتسلمه لصاحبه ولو لم يلزم له صاحب العمل الآخر فأوجب أمره أن يراعى إذا كانت المفاوضة نحوها جارية في المنزل
أما كثر به صاحب العمل جاز للصانع أو المفاوض أن يطلب الآخر عن القدر الذي عمله ويجبر على تمام الباقي وهذا كله عند عدم الشرط (١)

(مادة ٥١٨)

إذا توافر العمل المقاول عليه قبل تسليمه لصاحب العمل فلا أجر للصانع فإن كان العمل في ملك صاحب العمل وتوافر الصانع أجره ما عمل به بحسنه فوجود التسليم حكم (٢)

(مادة ٥١٩)

الأجير إذا أصاب من أمين فإن دعاه إلى الشيء الذي يدينه ونعتبه أو تفتت به أو أعمله فلا ضمان عليه (٣)

(مادة ٥٢٠)

الأجير إذا غلبه ضامن الشيء إن غلب في يده بصدقه وإن غلبت الإحصنة فلا ضمان عليه إن كان هلاكه بأمره لا يمكن التحرز منه والاضمان (٤)

(مادة ٥٢١)

من كان من أبواب الصنائع لعل أثره في العين كالطباط ونحوه بهاز له جسم أو عزم تسلمه أحق باستوفاء أجره إن كانت الأجرة حائلة فإن تلفت عنده فلا ضمان عليه ولا أجر له وإن كانت سرحلة فليس له جسم إلا أن جسمها تلفت فله أجره قيمته (٥)

(مادة ٥٢٢)

من ليس له أثر من أبواب الحرف والصنائع كالغسل ونحوه فليس له جسم العين للأجرة فإن جسمها تلفت فله من قيمتها وصاحبها بالخيار إن شاء ضمنه فلهم المخلوطة وعليه له الأجر وإن شاء ختمها غير مخلوطة ولا أجر عليه (٦)

(١) يشاهد حكمه في المذهب من أول كتاب الأجير ص ٩ من مائة من المختار

(٢) يشاهد حكمه من المذهب من أول كتاب الأجير ص ٩ من مائة من المختار

(٣) يشاهد حكمه من المذهب من أول كتاب الأجير ص ٩ من مائة من المختار

(٤) يشاهد حكمه من المذهب من أول كتاب الأجير ص ٩ من مائة من المختار

(٥) يشاهد حكمه من المذهب من أول كتاب الأجير ص ٩ من مائة من المختار

(٦) يشاهد حكمه من المذهب من أول كتاب الأجير ص ٩ من مائة من المختار

(۵۶۴۵۶)

أما تأليف الجان في أثناء الطريق مما كان يحمله التحذير فهو جدير بأن يستدل به بما يجيء عقبه
فالمسألة أحرأمن يستجده قديم في المكان الذي حذر منه ولا أجر عليه له وإن شاء منه في المكان الذي
تألف فيه من وصفه له الآخر فيصدر المابقة (١)

فإن انتهى إلى الغل المتصدد ووقع الحمل من مؤلف فإلا بأس ولا خفاء عليه

(८१५ पृष्ठा)

لزم مجال إدخال الجلي إلى النار ولا يذوبه الصعود بل يوضع في الحبل الممدد في النار¹⁷

(۱۰۴۵)

إذا باع المالك ما لا يخرج منه شئ أخر فإذ كان على البائع أعلى المشتري ولو هو المالك
بينهم أرباع المالك فله بيعه فيما عرف أن كانت الدالة على البائع فعليه وإن كانت على المشتري
فعليه وإن كانت عليه فلهما (٣٥)

(277:26)

انما باع الدالان متاعا لا حظ بهن. فثبت من النفي الذي اقمه به قاضى بانه اذا باع المتاع وليس للدال
سوى الاجرة

وإذا انقضى المدد المسمى بالعلم بالمال أو غيره عيب فيه الأجرة وإن كان قد أخذ هذا المبلغ (نا)

باب الرابع

(في اجارة البورصة — واتات)

(01722)

تقوم جارة الدور والحواشي بدون ضمانات، مما يجعل فيها أيسر يكتمل أو يتصرف استعملها، يعرف
(البنية ٥)

(١) يستفاد من أنواع هذه الأساليب في التحري وحاشية الطعوض في فترة رسم وتنفيذ جامع المقاصع من أن أولها المحصل بالزكاة واللائحة في القضاء لثمن طلبة الخ لائحة بـ ١٠٠ وجعل في نصيبه في قوله إذا تمسك من الخبايا الخ فهو بعد الاستحراق في قوله لا زاد ولا أنقص بل إذا امتنع من قضاء

(٢) إقتداء منة في آخر صيغ الأفعال من المنة غنة ١١

(١٠) يُضْعَفُ الْحُكْمُ بِأَمْنِ الدَّوْرِ وَالْحَدَاثَةِ أَوْ الْخُرُوجِ فِيهِمَا لَا تَحِلُّ فِي الْبَيْتِ بِمَعْنَى خُرُوجِهِمَا

(٤) بعد ثمانية من الأقروية من أوصل استجاب الإجابة قول الله Pro

(٥) مدرس معبد في القصر الأول برب مانجور ومن الإمبراطور ليكوانغ غونغ، أغرة ١٧

(附註)

يجوز استئجار الدار أو الخانات وهي مستغلة بمحتاج الموحى ويحرم على تفرقة ما فيها قارعة
الاستئجار (١)

(059 534)

من استأجر داراً أو ثوباً فله أن يسكنها وأن يسكن معه غيره وأن يعمل فيها كل عمل لا يورث
الزهر في الثمن (٤٧)

ولا يجوز لأن يفتن ما يورث العقول والأمانات

(مادة : ٤٣)

ثم لما كنز لوكا الأجرة الثانية من غير جنس الأولى فالو كانت من جنسها الأنثى إلى الزيادة (٥)

 (∂_1, ∂_2)

الطائر أن أوجر العين المؤجرة له مائة درهم فباعه فبضها عاقباً وإن كانت عتاراً وليس له إجازتها
قبل التصديق بل إلهاماً كانت منه فوالله

$$\left(\frac{1}{\sqrt{2}} \begin{pmatrix} 1 & i \\ 1 & -i \end{pmatrix} \right)$$

على الموجب بعد فسخه الاجرام المسمى المشروط لتجديد ان يتم لتأخير العين الموجبة بالهيئة التي
اتخاذها او وقت المعقد فان كانت قد تغيرت بشعرا أو فعل غير متغيرا يحل بالسكنى فاما استأجر محقر
لنشا قبلها وان شاء فسمي الاجارة ١٥

(७११-२३५)

ملحة الاجارة المعقودة من المستاجر المالك المدة العين المستعجم الاذن مالك رقبته الثاني بانها
ملحة الاجارة المعقودة سنة ومن المالك

يؤتى على التماس عقد المتأخر الأول اذ التماس العقد الذي عقده مع المبدأ آخر الثاني

(١) يستفاد من القواعد التي يـ: يستوفى من الأجزاء وما يكون خلافاً فيها مرة ١٦ — (٢) يستفاد من القدر
جائز بقوة المختار، ثلث الأجزاء المذكورة في مادة ١٧ — (٣) يستفاد من حكمه من الخيرية أو الالباب
سماح في اجزائه لانه آخر مرة ١٨ — (٤) يستفاد من حكمه من الحدودية المختار من أو لا من ماله من
الاجزاء مرة ٥١ — (٥) يستفاد من حكمه من المعاصي في أو لا الاجزاء مرة ٥

[illegible]

(مادة ٥٢٤)

المستأجر الذي أبرأ غيره العين المستفيع بها عزم بالاجر فبطلت كلها وليس لذلك قبض من المستأجر الثاني الا اذا أحله المستأجر عليه أو وكلاه بقض من المستأجر الثاني (١)

(مادة ٥٢٥)

لا يجبر صاحب الدار المؤجرة على عمارتها وترميمها لتحل من إقامتها أو إصلاح ميازيبها وإن كان ذلك عليه لأعلى المستأجر لكنه اذا لم يفعل المؤجر ذلك كان للمستأجر أن يخرج منها الا اذا كان استأجر دائري كذلك وقد رآه القاضي في الخروج منها (٢)

(مادة ٥٢٦)

اذا حدث بالعين المستأجرة عيب يفوت به النفع بالكلية كخراب الدار أو يحل بالمنفعة كلتم دامت برء من المؤجر هذه على المنفعة المتصورة منها بكون المستأجر خيرا فحين الاجارة ويستند عنه الاجرة في الصورة الاولى سواء دفع أم لا وأما في الصورة الثانية فإن تسع بحضور قريب المارسة في حقه الاجر وإن لم يسع لا يسط الاجر سواء استوفى المنفعة مع التعيب أم لا (٣)
فإذا ثبت الدار وأصل الخلل الذي حدث فيها فلا شيء من الاجر

(مادة ٥٢٧)

اذا كان العيب الحادث بالعين المستأجرة لا يؤثر في المنفعة المتصورة منها ولا يحل بها كما اذا سقطت من الحائط الاضطرر بالسكنى فلا يثبت للمأجر المستأجر ريلومه الاجر المسمى (٤)

(مادة ٥٢٨)

اذا احتاجت الدار المستأجرة عمارتها فتمت وريرة استيانتها فلا يمنع المستأجر المؤجر من اجرائها فإن قرب على العماره ما يضر بالسكنى أو يحل المنفعة للمستأجر بالخيار بين القسح وعدمه (٥)

(مادة ٥٢٩)

لا يجوز نقل جران يعرض للمستأجر في امتهانها له بالمنفعة من الاجارة ولأن يحدث في العين المؤجرة فتمت مانع من الانتفاع به أو يغفل بالمنفعة المتقو عليها

(١) يستأنس بتفصيل المادة من أو سط الاجارة من جواب غرة ١٢٠

(٢) يستأنس بحكمها من التسع من اجابيب إلى المستأجر من أوله من الخلدية غرة ١٤٠

(٣) يستأنس بحكمه من المدونة واختار من قول في فتح الايام غرة ١٤٠ و ١٥٠ ومن المندقمين أو من التسع من في فتح الاجارة غرة ١٤٣

(٤) يستأنس به المختار من الجمل المقدمين غرة ١٤٠ ومن المدونة ١٤٩

(٥) يستأنس بحكمه من المندقمين الخلدية من أو من التسع من في فتح الاجارة غرة ١٤٣ المنفعة

(مادة ٥٤٠)

إذا سلم المؤجر جميع الدار لأجير ثم تعرض له وتزوج منها يتأمن بيوتها ورفع عن المستأجر من الإجرة بقدر حصته
وكذلك الحكم إذا اشغل المؤجر عنها بيتا من بيوت الدار المستأجرة فإن حصته تسقط من الإجرة المستأجرة (١)

(مادة ٥٤١)

إذا تعرض في مدة الإجارة ما يمنع من الانتفاع بالعين المؤجرة بانه غصبت الدار المستأجرة منه ولم يتمكن من إياي وسبيله كانت من رفع يد الغاصب تسقط الإجرة عن المستأجر ولو تعرض ذلك في بعض المدة تسقط الإجرة بقدره (٢)

(مادة ٥٤٢)

إذا قصر المستأجر في رفع يد الغاصب وكان ذلك كله فلا تسقط عنه الإجرة ولو أمكنه ذلك باتباعه بل لا يلزمه ذلك وتسقط عنه الإجرة

(مادة ٥٤٣)

إذا ادعى المستأجر أن العين المؤجرة غصبت منه فقلناه الانتفاع بها أو بعضها ولا يشترطه وأنكر المؤجر ذلك يحكم بحال بينهما فإن كانت الدار بيد المستأجرة فالقول للمؤجر وإن كانت في يد الغير المستأجر يصدق قوله ولا يجزئ عليه

(مادة ٥٤٤)

يجب على المستأجر أن يمتنع بالعين المؤجرة كاعتنائها بحلها ولا يجوز له أن يحدث بها تغييرا بدون إذن مالكها (٣)

(مادة ٥٤٥)

التميرات التي أتت أمثال المستأجر بأن المؤجر إن كانت عائدة لأصل صلاح المؤجر وصيانة عن الخلل فالتأجير يرجع عنها على المؤجر وإن لم يشترط الرجوع عن أصله وإن كانت عائدة لتأفيع المستأجر فليس للمستأجر الرجوع عن الأصل إذا اشتراطه (٤)

(١) اختلاف في قضية من الثاني عشر في نسخة تسمي الإجارة فترة ٢٣ ومنها من الثاني والعشرين في بيروت
المتفرقات من أوامر فترة ١٥٥ وكذلك الإجارة قبلها

(٢) يستقل حكمه بما لو دخل من المدين من كتاب الأوامر من المروعة يفر من الخلفين أو نسخة فترة ٨

(٣) استقلال حكمه بأن أو أن باب ما يجوز من الأوامر من الحدودية المختار فترة ١٥

(٤) استقلال حكمه بالتميز لا من تنفع المحل بغيره في أوامر كتاب الإجارة فترة ١٦٣

$$\{0, 1, 2, \dots\}$$

أزالة الأثرية والبناء التي تضر أحياء مدينة البحيرة تلتزم المسئون (١)

(مادة ٥٤)

يجوز لمصالح الإدارة أن تستوفي عين المصلحة التي قدرتها في العقد أو متضمنة لها أو دونها وليس له أن تضاعفها إلى ما فوقها

فلا حرج في استأجرها وتباعد طرفيها عن بعض طرفيها (٢)

$$\{0, 1, 2, 3, 4\}$$

إذا انتهت مدة الاجازة وجب على المستأجر أن يشرح الدار وأحوالها ونحوه ويسلمها للمعاجين ولا يأخذ من الخدمه مما بهما يخطئه

(۱۹۳۷)

إذا طلب المؤجر بعد ائنة عقد الأرض من المدين أن يزيد على الاجر المسمى وعين ثلث الزيادة وطالب منه قبضها أو أنفروا به من الدار فسكت المدينان بعد تركه رضاء وقبولاً للزيادة في لزمه أهر الخلل بشد الزمانة التي كان يمكنه أن يتغل فيها بتاعه لتخليه الدار ويعتد بها ينزع ما قاله المؤجر وقبضه يسكتونه (٣)

(cc. 236)

أذا مضت مدة الاجارة وسكن المستأجر بعد ذلكها أو أجزأه في المثل فيه ان كانت الدار موقوفة للاستغلال أو كانت وقفاً أو لم يتم

(عربی میں)

من سكن في الزعماء بدأ من غير عدد وكانت الدار مدة للاستقلال أو فضاء أو ديار يجب عليه
أجر المثل وإن لم تكن كذلك فخر عليه إلا إذا اقتضاه صائب الدار بالاجرة وسكن فيها بعد
سابقه أو كان مقره بالدار ولم يصح حقه الرضا بالجر.

(००५ ३३५)

إذا سكن أحد دار القبر شأوا على عقد أكثر من إذا سكن بيت الرحمن ثم ظهر أنه الله يرأسونها

(١) يستمد من هذا المختصر أو خرقة ٤٩ من باب سبع الأجرة — (٢) يستمد من الدرود المختص
من باب مختص من الأجرة ثمة ٧٨ ونحوه — (٣) يستمد من هاهنا العبارة الأولى في الحاشية من
أوسط فصل في الامتياز التي تحتها بالأجرة من آخر غرة ٣٧٧ وقول قوله ٦٠٦ وتساوي الثانية فيها.
من أوسط كتاب الأجرة ثمة ٢٥٦ والأجرة الثانية منهم — وأوجب المصحح من أول المادة وهو مكتفي بما في الدرود
من مسائل شتى للأجيرة غرة ٥٠ وفي درود المختص ما في الحاشية والاعتماد على النسخة، ففي الغوة المذكورة
(٤) يستمد من الدرود المختص أن أوسط مسألة شتى لأجرة ثمة ٥٥

بأن أول مال كان كبيت مشتملاً سكنه أحد الشركاء فلا يجب لأخيه على الساكن وإن كان ذلك
معدلاً مستغلاً مالاً لم يكن وقفاً أو يبيع

(مادة ٥٥٣)

بيع العين المأجورة بوقت ففادته على إجازة المستأجر فإن إجازته جاز وإن لم يجزه بقي موقوفاً
إلى أن يسقط حق المستأجر

(مادة ٥٥٤)

تفسخ الإجازة بموت المؤجر أو عوف المستأجر إذا عشد هذا نفسه لا لغيره بالتوكيل عنه فإن مات
التوكيل بانقضاء أو استحيار فلا تنطلي الإجازة بقوة

(مادة ٥٥٥)

إذا مات المؤجر وكان المستأجر قد دخل الإجازة لمدة لم تستوف المتدعة فيها فلا يجب للعين
المأجورة إلى استيفاء ما جله فإن مات المؤجر مديوناً وليس له ما يسد دينه غير أمين المؤجرة
تباع والمستأجر أحق بهتم من ترافعهما المالك أن يبيع في يده قبل وثق حقه من ثمنه وإن أراد
للغير ما وإن نص للمستأجر شيء منه لم يكره في الناقض أسوة الغرماء

(مادة ٥٥٦)

إذا سكن المستأجر بعد موت المؤجر يجب عليه أجرة المثل إن كان المأجور بعداً للاستغلال ولا
فلا يجب عليه شيء إلا إذا كان في ورثة المؤجر مدة فيجب عليه أجرة مثل حصته وإن لم يطلبه هذا
أذا سكن قبل طلب الورثة الأجرة أما لو سكن بعد طلبهم الأجرة منه يلزمه الأجر المسمى بسكناه
بعد ذلك لا فرق بين العدل والاستغلال أو غيره

(مادة ٥٥٧)

تصح الإجازة بعد لزوم دين على المؤجر حيث لا مانع لغيره من المؤجرة سواء ذات الدين بيبنة
أو باقرار المؤجر بوقف انصاحه الحق قضاء القاضي بشفاعة البيع لذلك في المهورتين (١)

(١) صرح القاضي بأن صح الإجازة بعد لزوم دين على المؤجر بوقف على النفس أو أن فلا يجوز العيصية كإزالة
مطلقاً بالقبض وبه بالإقرار على ذلك به أو بالضرورة في جميع الناقض أحد مصلحي لا تسر ولا هذا المذمور
ستنه ليجازي أن يكون غير مصلحي بقبضه وبين هذا المال فلا يفتقر في الصدقات بالقبض كذا في خيار البيع بغير ذلك
فإن كان الإجازة بغيره على حالها يجب على المستأجر إجازة للدين أن يفتح القاضي العقد بينهما بهذا فيد توقف
الالتزام على القضاء حتى في صورة تبوت الدين بالقبض ثم ذكر الاختلاف في كيفية القضاء في ذلك وقدم القول أنه يباع
المأجور مبدئياً به ثم تفسخ الإجازة أي ضمنه لو ذكر بعده أنه يفسخ الإجازة ولا يتم بيع المأجور بتقديم الأول فييد
ترجيحه على استطلاعه فيكون في أول مرة ٢٢٧ من أوائل فصل فيما يخص الإجازة وذكر في رد المختار من
أنه ليس ببيع الإجازة من شرح الزيارات السرخسي أن الإجازة مفسوخة ضمن اقتداء بشفاعة البيع وأنه لا خلاف في

وإنما تفسح الأجرة إن كانت قيمة المأجور تزيد عما يجزى المستأجر فإن العين المؤجرة حرة في البيع
وإن عطل المستأجر حقه من غنم أو مزارعة أو غيرها وأما إذا كانت قيمة المأجور مثل ما تجزى
المستأجر أو أقل منه فلا تفسح الأجرة

الباب الخامس

(في اجارة الاراضي)

(مادة ٥٥٨)

تصح اجارة الارض لزراعة مع بيان ما يزرع فيها أو تخيير المستأجر بأن يزرع ما يشاء فيها (١)

(مادة ٥٥٩)

لا يجوز اجارة الارض لاجارة منفردة وهي مستغلة بزرع غير المستأجر إن كان الزرع مثلاً ليعبر
أو أن حصاه وقد كان من ردها بها بحق فإن كان الزرع القاشم للارض ملكاً للمستأجر يارث اجارة
الارض له

وإن كان الزرع مدركاً يارث اجارة الارض لغير صاحبه ويؤمر بحصاه وتسلم الارض له لينة
للمستأجر (٢)

(مادة ٥٦٠)

إذا كان الزرع قائماً بالارض مزرعاً فيها لم يبرحق ولا يجمع عدم ادراكه من حصة اجارة الارض
لغير صاحب الزرع ويحجر صاحبه على قلمه ولو كان بقالة

(مادة ٥٦١)

أصح اجارة الارض للمستغول بزرع غير المستأجر اجارة مخافة الى وقت يحصد الزرع فيدور نصيب
الارض فارغة قباله للتسليم للمستأجر في الوقت المسمى وعندئذ سواء كان الزرع قائماً بحق أو بغير
حق مدركاً أو غير مدركاً (٣)

(مادة ٥٦٢)

للمستأجر الارض الشرب والمزريق وإن لم يشترطهما في العقد (٤)

(١) يستأجر من أوافق ما يجوز من الاجارة فترة مد من الدهر

(٢) يستأجر حكمها بمقتضى المدة والحدود المختار من الفترة للملكية قبله وكذا حكمها لبقائه ما عداها

(٣) يستأجر المدورة المختار من باب ما يجوز من الاجارة فترة ١٦

(٤) يستأجر من الدهر الباب قبله فترة ١٨

(مادة ٥٦٣)

من استأجر أرضاً سنة ليزرع فيها البساتين، فله أن يزرعها لزراعة شرب أو صيفياً^(١)

(مادة ٥٦٤)

إذا غلب الماء على الأرض المؤجرة واستحورت، ولم يكن زرعها أو أوقافه قطع الماء عنها فلم يكن ربحها فلا يجيب الاجرة أحداً ولا يستأجر من دفع الاجرة^(٢)

(مادة ٥٦٥)

إذا زرع الأرض المؤجرة فأصاب الزرع آفة، فله أن يوجب عليه من الاجرة حصص ما بقي من المدة قبل هلاك الزرع ومنطقة حصص ما بقي من المدة بعد هلاكه، لا إذا كثر من زراعته على الأول أو ذوقه في الضرر فيجب حصص ما بقي من المدة بقاها^(٣)

(مادة ٥٦٦)

إذا انتفعت مدة الاجارة وكان المستأجر قد بنى في الأرض بناء أو غرس به أشجاراً أو مريم يدم البناء وقطع الأشجار إلا أن يرضى التوفير، تركه في الأرض بالاجارة أو عارة فيكون البناء والشجر للمستأجر والأرض للمؤجر

فإن تركه مبالغة فلا أرض يكون له، أن يؤجر الأرض والبناء لثالث ويقسمان الاجرة على قيمة الأرض والبناء وعلى قيمة البناء بالأرض فيأخذ كل منهما حصته^(٤)

(مادة ٥٦٧)

إذا كان يدم البناء وقطع الشجر بغير إذن بالأرض ويقصان قيمتهما ومدة الاجارة فالمؤجر أن يتركه ما جاز على المستأجر وقد وقفتهم، مستحقين للذبح فأعين بأن تقوم الأرض بهما مستحق الهدم والذبح وبدونها فيضمن المؤجر ما بين القيمتين^(٥)

وإن كانت الأرض لا تنقص بقاها، فإنه يكون للمؤجر قيمة كقيمة البساتين رضا المالك تأجر وانحاله أمر المالك تأجر، قلعه ما من أرضه

(مادة ٥٦٨)

إذا مضت المدة وفي الأرض بغير عليه غرس في بذر المستأجر بأجر المثل أن لا يدر له وإن لم يرض المؤجر^(٦)

(١) - استفاد من المدة غرس به ما بقي من الاجارة غرة ١٨ - (٢) - استفاد من تقطيع الحادبة من أرض الاجارة غرة ١١٣ و ١١٤ - (٣) - استفاد من تقطيع الحادبة من أرض الاجارة غرة ١٣٨ - (٤) - استفاد حكمه بخلافه من الضرورة الحادبة من أرض الاجارة غرة ١٩ - (٥) - استفاد من الضرورة الحادبة من أرض الاجارة غرة ١٩ - (٦) - استفاد من أرض الحادبة من أرض الاجارة غرة ١٩

(مادة ٥٦٩)

إذا منعت مدة الاجارة وبالأرض الممتدة بزرع بقل لم يدرك أو أن حصانه يترك لك - تأجير به
المثل إلى أن يدرك ويحصده (١)

(مادة ٥٧٠)

إذا مات المستأجر فانتهت الاجارة بموت قبل انقضاء المدة وكان في الأرض زرع لم يدرك يترك
الزرع لورثته بالأجر المسمى إلى أن يدرك ويحصده

الباب السادس

(في اجارة الوقف)

(مادة ٥٧١)

للتأجير ولاية اجارة الوقف فلا يملكه الموقوف عليه الا اذا كان متوليا من قبل الواقف أو مأمورا
من له ولاية الاجارة من مآثر أو خاص (٢)

(مادة ٥٧٢)

ولاية قبض الاجرة للتأجير لا للوقف وبها الا ان أدركه التأجير قبضها (٣)

(مادة ٥٧٣)

يراعى شرط الوقف في اجارة وقفه فان عيّن الواقف مدة الاجارة اتبع شرطه وليس للتولي
مخالفته (٤)

(مادة ٥٧٤)

اذا كان لا يرغب في استعجار الوقف المدة التي عيّن بها الواقف وكانت اجارته أكثر من تلك المدة
أنعق للوقف وأهله ريع المتولى الأمر إلى الثاني ولو جرحها المدة التي راعاها لأجل الوقف (٥)

(١) يستأجر حكمه لو اتى مدعى من المندى من الباب الثامن في انتهاء الاجارة غير انفس من موصفه غرة ٤١٣

(٢) يستأجر من يتبع حكمه من أو وسط الاجل بمنع من وجوب غرة ١٥١ ومن المدين الوقف غرة ٣٩٩

من أصل راعى شرط الوقف - (٣) في المدين بتمتع ثلاث غرات من كتاب الاجارة غرة ١٠٩ - مثل كل قبض
الاجرة المتولى تصدق أو لا تصدق بمأجر المعزول وعلى ادفع المستأجر المعزول يطالب به بالتأجير لا بالمأجر
نعم قبض الاجرة المستد وبالأثر من زول وان أجر المعزول على الاصح وفاقا لمصلحة قبضه يطالب المستأجر بالاجرة
موجبة على المعزول لم يتكون أخذ مائة بقدر حتى والله أعلم ويستحق المندى من أو على ان ياب الخامس في ولاية
الوقف وانصرف القيم غرة ٣٣٨ - (٤) يستأجر من المدين أو من أصل راعى شرط الوقف في اجارة غرة ٤٩٤

(٥) يستأجر من أو وسط الباب الخامس في ولاية الوقف غرة ٣٣٥ من كتاب الوقف من المندى

(مادة ٥٧٥)

إذا عين الواقف المدة والشروط أن لا يؤجر أكثر منها إلا إذا أكتل أشنع للوقف وأخلد فلا شيء أن يؤجرها المدة التي برادها غيرا للوقف ولا يردون (في الثاني ١)

(مادة ٥٧٦)

إذا تحمل الواقف تعيين مدة الاجارة في الوقفية تؤجر بالدار والمساكن مئة والارض ثلاث مئة
الا إذا كانت المساحة تقدر في الزيادة في ايجارة الدار والمساكن أو نقص في ايجارة الارض (٢)

(مادة ٥٧٧)

لا يجوز للغير اضطراب ايجارة الواقف أو أرضه ايجارة طويلة أو طويلة مستمرة
فإن اضطراب في ذلك لمصلحة عمارة الوقف بان تغرب أو يمين أو يمين به جاز ايجارة الضرورة ايجارها
بأن القاضى مدة طويلة لا بد من ايجار به (٣)

(مادة ٥٧٨)

لا تصح ايجارة الوقف بأقل من أجر المثل الا بغير يسير ولو كان المؤجر هو المالك تحقق الذي له ولاية التصرف في الوقف (٤)

(مادة ٥٧٩)

إذا أجرة المثل في الوقف بغير فالحش لا يدخل تحت التنازيم تصدق في أجر المثل في الاجارة فاسد
ويلازم المثل تأجير انعام أجر المثل ودفع ما تنص منه في المدة الماضية من حين العقد (٥)

(مادة ٥٨٠)

إذا أجرة المتوفى دار لوقف وأرضه منه معلومة فحق في أجر المثل قبل انقضاءها كان وقت العقد فلا يتعدى شيء من الأجر المسمى ولا يتعدى العقد (٦)

(مادة ٥٨١)

إذا زاد أجر المثل في نفسه لـ كـ كثرة الزيجات العمومية في ذلك من في انقضاء مدة الاجارة زيادة
فالحشة تقرر على المستأجر فان رضيها فهو أولى من غيره ويعدده مع عقد ثانياً بالاجارة الثانية
من حين قبوله الى تمام مدة الاجارة ولا يلزمه الا المسمى عن المدة الثانية (٧)

- (١) يستفاد حكمه من ما قبلها من الاستعمال مرة ٥٠ من أول ايجارة الوقف — (٢) يستفاد من الوقف
الثلاثون في الاجارة الطويلة من كتاب الاجارة من أول ايجارة ٥٠ من الطرية — (٣) يستفاد من المثل
أوائل الاجارة ورد المختار من ٦ — (٤) يستفاد من المثل من قبل برامى شرط التوقف ورد المختار من ١٥٠
(٥) يستفاد من المثل من أول ايجارة المثل من الوقف من كتاب الوقف مرة ٤٠٠ ونحو ١٠٠
(٦) يستفاد من شرح الدرر وأصل برامى شرط الوقف مرة ٣٤٠ من كتاب الوقف
(٧) يستفاد من أوائل فصل برامى شرط الوقف من المثل ورد المختار مرة ٣٤٠ ونحو ٢٩٩

(مادة ٥٨٢)

إذا لم يقبل المستأجر الرابطة المعتبرة العارضة في أثناء مدة الاجارة بنسخ العقد وبيع غيره مالم تكن العين استأجرة مشغولة بزراعته فان كانت كذلك فبإبصاره إلى أن يخصصه الزرع وبقصاف عليه الزيادة من وقتها إلى حصاد الزرع ونسخ العقد (١)

(مادة ٥٨٣)

إذا انقضت مدة الاجارة فوجبر بأجر المثل في رغبتهما ولو كان غير المستأجر الأول مالم يكن للمستأجر الأول حق الفرار في العين المستأجرة فان كان له فيها حق الفرار من قبله أو غراس قائم يحق فهو أولى بالاجارة من غيره بشرط أن يدفع أجر المثل (٢)

(مادة ٥٨٤)

إذا انتهت مدة الاجارة وكانت للمستأجر بناء من ماله أو تمجور غرسه بماله في أرض الوقت فلا إذن الناظر يؤمر بهدم بناءه وقطع شجره إن كان عدده أو قطعه لا يضر بأرض الوقت فان أضر به فليس له هدمه ولا قطعه ويجبر على الترخيص إلى أن يسقط البناء واشهر ويخصص حقه في أخذ أنقاضه ولا يكون بناؤه وغرسه مائعاً لمن حصة اجارة الأرض لغيره والناظر إن فعله كان أراذلاً وقت ولو جبر على صاحبه بمن لا يتجاوز أقل التقنين دفعاً لوجوب أو قائماً (٣)

(مادة ٥٨٥)

إذا كان المستأجر قد بنى أو غرس في أرض الوقت من ماله فخصه بذلك ناظر الوقت وانقضت مدة الاجارة أو أي أن يدفع أجر المثل وكان هدم البناء أو قطع الشجر مضراً للأرض يحق الناظرين أن يتركه جبراً على المستأجر بشرطه مستحق الذمع ودين أن يتركه إلى أن يقتضاه من الأرض فيأخذ الحصة أجر أنشائه (٤)

وإذا أجرة المثل بناءً إذا من ماله مع عرصة الوقت جازو بطر مقادير ما يستأجره كل منهما فأصاب البناء يعطى لصاحبه وما أصاب عرصة الوقت يعطى لناظر الوقت (٥)

(١) يستفاد من رد المحذور من أوائل الفصل المذكورة لفظة ٢٩٩

(٢) يستفاد من رد المحذور من الفصل المذكور قبله لفظة المذكورة

(٣) يستفاد من الدين في لفظة المذكور في الآيات ١٧ من رد إلى انقضاء

(٤) يستفاد من رد المحذور من الفصل المذكور قبله لفظة ١٩ مع الذي في الفقرة المذكورة لفظة ١٥

(٥) يستفاد من رد المحذور من الدين من باب ما يجوز من الأجار من أوائل لفظة ١٩

(0.47 2.24)

إذا احتاجت إلى الوقف إلى المصلحة فأذن الناظر للاستأجر إيجاره من ماله للوقت فمهرها فله الرجوع على الناظر أن يدفعه على العارية بغير فائدة من غايه الوقت وإن لم يشترط الرجوع إذا كان يرجع معظم منفعة المصلحة للوقت وأما إذا كانت يرجع معظم منفعتها إلى المستأجر فلا يرجع ما لم يشترط الرجوع (١)

(only 22)

إذا كان قد جرى المستأجر أو المصلح في أرض الوقت بغير إذن المالك فانه مباح له أن يوقف وكان البناء بحيث لو دهم لا يبق غير المباح فانه يوقف في هذا الصدد وانه لا يملك البناء للوقت ولا يكون للمستأجر حق الرجوع عما أنفق على العمل ولا يملك المالك (١٢)

(مادة ٥٠)

فإذا تغير ما أجروا عالم الوقف بأن دفعه كله أو بعضه وجاء على غير الصفة التي كنن عالمه فإن كان ما غير الصفة المفعلة للوقف يعني ما أتاه على التبدية للوقف وهو متبرع عا أنفق فلو أخذ منه أجروا المثل بنفسه أولاً يحتجب له متى تمت في مقابلته ما أنفقته على العمارة وإن لم يكن أنفق للوقف وأكثر مما يفيض منه وإعادة العين إلى ما كانت عليه (٢)

(299 534)

لا تلهيكم الآخرة دون الآخرة ولا الدنيا ولا ما بينهما

1929

(في الحاضر والكذلك والماضي)

(09.36)

الاصحح كما هو في نسخة الشيخ عليه السلام في الارض للمياه في القرص او الاول هو الثاني

(۵۴۱)

ما يجنيه الحنكر أو يقرسه لنفسه بأن الممتلئ في الأرض المحتكر فيكون ملكاً له فيصحب به
الشركاء وغير الشركاء ووقعه يورث عنه (٥)

- [illegible]

(مادة ٥٩٢)

لا يكلف المستحكر برفع ثلثه ولا قلع غراسه وهو يدفع أبصر القل انقرو على مساحة الارض خالية من البناء والغراس (١)

(مادة ٥٩٣)

انما زاد أبصر مثل الارض المستحكرة بسبب بناء المستحكر أو غراسه فلا تزيد الزيادة فان زاد أبصر المثل في نفسه زبادة فاحشمه من الزيادة فان امتنع من قبولها أمر برفع البناء والغراس وتؤجر لغيره بالاجر الزائدة (٢)

(مادة ٥٩٤)

يثبت للمستحكر حتى انقراط في الارض المستحكرة بناء الأساس فيما أو يفرس شجره بها ويلزم بالجر مثل الارض ملداً ثم أس بنائه وغراسه قائم فيها ولا تنزع عنه حين يدفع أبصر المثل (٣)

(مادة ٥٩٥)

اذا مات المستحكر قبل أن يبنى أو يفرس في الارض المستحكرة انقضت الاجارة وليس لورثته البناء أو الغراس فيما يبدون ان الناطق (٤)

(مادة ٥٩٦)

بطلق الكدك على الاعيان المملوكة للمستأجر المتصلة بالملقوت على وجه القرار كالبنا أو لعل على وجه القرار كالات الصناعات المربكة به وبطلق أيضا على الصكر دار في الارض كالبنا والغراس فيها (٥)

(مادة ٥٩٧)

الكسك المتصل بالارض بناء وغراساً أو تركيباً على وجه انقراطه أو أموال مستفوتة بناه وتورث ولاصحابها حتى انقراطوا له ما سببه أوها بأبصر المثل (٦)

(١) يستفاد من تجميع الحامدية من أول بلد الاجارة سنة ١٢٢٠ وبنو ١٣٣٠ من الامصار في واخر باب مبيعوت وقية غرة من المذ ككون قلمة لاعن المصنف اه

(٢) يستفاد من المدروحاتية وهه تختار من أو اخر ترجمه كتاب الرخمة غرة ١٢٩١

(٣) يستفاد من تجميع الحامدية من الاجارة قبل كتاب الاكرام بسبع وريقات غرة ١٥١

(٤) يستفاد من تجميع الحامدية في المثل والتمرة المذ ككون غرة

(٥) يستفاد من رة المختار أو اخر ترجمه كتاب الرخمة غرة ١٢٩١

(٦) يستفاد من المدروحاتية المختار من المثل والتمرة المذ ككون غرة

(مادة ٥٩٨)

انظر المتعارف في الحيوانات حيوان يجب على الواقف أو المتولي أو المالك على الحيوان أن يذرا معناه من الدراهم بخدمه الساكن ويحيط به بحك شرعية فلا يبالغ صاحب الحيوان بعد ذلك اخراج الساكن الذي ثبت له الظاهر ولا يجوز الحيوان لغيره ما لم يدفع له المبلغ المقرم^(١)

(مادة ٥٩٩)

المرصد هو من مستقر على بهيمة الوقف المستأجر الذي يخدم ماله بحماره وريه في مستقر من مستقرات الوقف بالوقف باذن ناظره عند عدم مال حاضر في الوقف وعدم من يستأجره بأجره محله يمكن تغييره من^(٢)

(مادة ٦٠٠)

لا يجوز لأحد من المصالح أن يبيع ولا يبيع البنا الذي يملكه الوقف وإنما للمطالب المتولي بالدين الذي له ان لم يرد استقطاعه من أصل أجر المثل

(مادة ٦٠١)

يجوز^(٣) لأحد المصالح ولو لم يرد من العبد المأجور إلى حين استئجار المرصد فإذا مات المتولي الذي أذن بالتمارة فله صاحب المرصد وورثته الرجوع على تركه المتولي بما يكون مستحقا لهم من المرصد وتطالب ورثة المتولي من خلفه في أقدار الوقف لاجل أداء المرصد من أصل الوقف

كتاب المزارعة والمساقاة

الفصل الأول

(في المزارعة)

(مادة ٦٠٢)

المزارعة هي معاقدة على الزرع بين صاحب الأرض وبين المزارع فيقسم الحاصل بينهما بالتخصيص التي يفتقان عليها وقت العقد^(٤)

(١) يستفاد من أوصل وقت التجربةقرة ١٦ - (٢) يستفاد من تنقيح الحامدي من كتاب الوقف من أوصله غرا ٢٦١ - (٣) يستفاد من تنقيح الحامدي من أوصل كتاب الوقف غرة ٢٢٢ وحكم فاعلم الماد من أوصل كتاب الوقف في التجربةقرة ١٤ - (٤) يفهم من المدونة المختار من أوصل المزارعة قرة ١٧٥ وغرة ١٧٥

(مادة ٦٠٣)

يشترط لصحة المزارعة أن يكون العاقدان عاقلين وأن تكون الأرض صالحة للزراعة لاستحقة ولائزة وأن يترك البذر ولولد لا لغيره وإن كان هو صاحب الأرض أو العامل وأن لم يملك الأرض لزراع خارجة عن الزرع ولو كان البذر من رب الأرض (١)

(مادة ٦٠٤)

يشترط أيضا لصحة المزارعة أن تعين له مدة مدة اربعة اعمدة قصيرة بحيث لا يمكن فيه امن الزراعة ولا لازمة بحيث لا يعين أحد الماعناتيا فان سكتا عن المدة صحّت المزارعة ووقعت على زرع واحد

(مادة ٦٠٥)

يلزم احمه المزارعة أن يعين جنس البذر وأن يعين نصيب من لا يذره له سراحة أو ضعة فان لم يعين جنس البذر وكان من قبل صاحب الأرض صحّت المزارعة وإن كان من قبل المزارع فلا تصح إلا إذا جعل له اختيار في أن يزرع ما شاء

(مادة ٦٠٦)

لا تصح المزارعة إلا إذا عين ثلثا فدين حصه شائعة من المحصول فان شرط لاحد عما فتران مع لزومة أو محصول موضع معين أو اشترط احتساب البذر من أصل المحصول أو دفع الخراج للموظف من المحصول وقسمه الباقي بينهم اختلفت المزارعة (٢)

(مادة ٦٠٧)

يضم المحصول في المزارعة الصحيحة بين العاقدين على الوجه الذي اشترطاه (٣)

(مادة ٦٠٨)

إذا وقعت المزارعة فإدعية يكون المحصول كله لصاحب البذر وعليه العامل أجر مثل عمله إن كان البذر من صاحب الأرض فان كان من العامل فعليه لصاحب الأرض أجر مثل أرضه (٤)

(مادة ٦٠٩)

إذا لم يخرج شيء من المحصول في المزارعة الضائعة فان كان البذر من قبل العامل فعليه أجر مثل الأرض وإن كان من قبل صاحب الأرض فعليه أجره مثل العامل (٥)

(١) يستأنحكم الثلاث مواد من موادها من أوائل المزارعة في المرونة المختارة ١٧٤ وقعة ١٧٥

(٢) يستأنحكم المرونة نوع المزارعة المختارة ١٧٥ - (٣) يستأنحكم المرونة نوع المزارعة المختارة ١٧٧

(٤) يستأنحكم المرونة المختارة أوائل المزارعة المختارة ١٧٧ ب (٥) يستأنحكم المرونة المختارة أوائل المزارعة المختارة ١٧٧

(مادة ٦١٠)

يجوز فسخ المزارعة بين مجموع المبيع الأرض ان لم يثبت الزرع فان ثبت الزرع ولم يحدد
تعلق حق المزارع به الا بالعرف به الا اذا أجاز المزارع^(١)

(مادة ٦١١)

اذا قصر المزارع في سقي الأرض حتى هلك الزرع به هذا السبب فلا ضمان عليه ان كانت المزارعة
قاسمة وعليه الضمان في المزارعة انحصار السبب عليه العمل فيها^(٢)

(مادة ٦١٢)

اذا تزلزل الاصل سقي الأرض عمدا حتى يفسد الزرع ضمن وقت ما تزلزل السقي قيمة الزرع ثابته
في الأرض وان لم يكن الزرع قيمة تقوم الأرض من روعة وغيره من روعة فبعض نصف فضل
مابينهما^(٣)

(مادة ٦١٣)

اذا أتم المزارع سقي الزرع تأخير اعتقاده فلا ضمان عليه وان تأخر متأخرا غير معتاد فعليه
الضمان للمزارعة بصحيفة^(٤)

(مادة ٦١٤)

اذا تزلزل حفظ الزرع حتى أكلته الدواب فعليه ضمانه وان لم يرد المزارع الجراد حتى أكل الزرع
كله مع استكانة رده ضمن والا لا^(٥)

(مادة ٦١٥)

اذا انقضت المدة قبل ادراك الزرع في الزرع الى ادراكه ويلزم المزارع تأمينه فبعضه من
الأرض وتكون نفقة ما يلزم المزارع من سقي ومحافظة وحصاد ودوس وتذرية على كل من صاحب
الأرض والمزارع بشروط صمما^(٦)

(مادة ٦١٦)

اذا مات صاحب الأرض والزرع قبل يد اوم العاقل على العمل الى ادراك الزرع وليس لزوجة
المات في منعه^(٧)

(١) يستفاد من الدرر أوسع المزارعة قرة ١٧٧ - (٢) يستفاد من الدرر أوسع المزارعة قرة ١٧٩
(٣) يستفاد حكمه من الدرر والمختار أوسع المزارعة قرة ١٧٩ - (٤) يستفاد من الدرر والمختار
أوسع المزارعة قرة ١٧٩ - (٥) يستفاد من الدرر أوسع المزارعة قرة ١٧٩ وقرة ١٨٠ والتقييد بالكيف
قوله أكل الزرع كله انما في قضاة قهر مطاوى ورد المختار ا - (٦) يستفاد من الدرر والمختار من
أوسع المزارعة قرة ١٧٨ - (٧) يستفاد حكمه من الدرر والمختار من أوسع المزارعة قرة ١٧٩

(مادة ٦١٧)

إذا عملت المزارع والزريع غرض فورئته تقوم مقامه في العمل إلى أن يستوى الزرع وان أبي صاحب الأرض

(مادة ٦١٨)

إذا دفع صاحب الأرض للعامل زرعاً بقلا وتقام عليه عام لاحق عند الزرع ثم استجفت الأرض بغير المزارع بين أخذ نصف المذلول أو رده ف يرجع على صاحب الأرض بأجر مثله (١)

(مادة ٦١٩)

إذا دفع صاحب الأرض الأرض للعامل ودفع اليد البذر فزروها لو بشت الزرع ثم استجفت الأرض وقطع الزرع قبل ادراكه أو ان حصاه فاختار المزارع رد المذلول أو أنه ترجع بأجر مثل عمله على صاحب الأرض وله أخذ نصف المذلول ولا شيء للغير (٢)

(مادة ٦٢٠)

إذا دفع صاحب الأرض أرضاً من أربعة والبذر من العامل ثم استجفت الأرض بأخذها المستحق بدون الزرع وله أن يأمر العامل بالقلع ولو كان الزرع بقلا ويصكون مؤنة نصف القلع على صاحب الأرض ونصفه على المزارع والمزارع بالخيار ان شاء عرضي نصف المذلول ولا يرجع على صاحب الأرض بشئ مما وان شاع رد عليه المذلول وعظمه قيمة حصته من الزرع مستحقة للقرار لا ملقوا (٣)

الفصل الثاني

(في المساقاة)

(مادة ٦٢١)

المساقاة هي معاقد تدفع النجور والكروم إلى من يخلجه بجته معلوم من ثمرها والمزايا الشجر كل ما يثبت في الأرض ويرى فيهم اسمه أو أكثر (١)

(١) يستند حكمه من رد المذلول من أو ان المساقاة ثمرة ١٨١

(٢) يستند من الخفية من أو ان الباب العاشر في زراعة أحد الشجر يكون من المزارعة ثمرة ٢٦٧

(٣) يستند من الخفية من أو ان الباب العاشر في زراعة أحد الشجر يكون من المزارعة ثمرة ٢٦٧ ومصرح به أيضا في رد المذلول من أو ان المساقاة ثمرة ١٨٢

(٤) يستند من المدونة في زراعة أحد الشجر أو ان الباب المساقاة ثمرة ١٨١

(१५५३६)

تسبح الملائكة بدون زيادة أو نقص على قول قرمخي خرج من تلك السنة ونصح مع بيان المائدة
المعاصرة

والله اعلم بآياته وظاهر الآية ان الماعين الماعين (١)

(۱۶۳۷۵۷)

اذا ذكرنا الله اقامه دلائل يخرج الغموم انفسنا المسافرة

وكان ذلك كما لمسا فائدة في تحمل حرج الفرقين، وبعدهم خروجها كانت المساقاة موقوفة فان خرج في الوقت المسمى ثروة رغبت في مثله افي المامدلة، فحلت المساقاة وبعدهم الخراج بينهم اعلى حسب شرطهما.

فصل في بيان ما يخرج من الوقت المسمى في كتب المساقاة والاساق في أجر من ثلثي علفه وان لم يخرج شيئا
فصل في بيان ما يخرج من الوقت المسمى في كتب المساقاة والاساق في أجر من ثلثي علفه وان لم يخرج شيئا

(۷۵۲۰۵۲۱)

ويعتبر المساقى اقلازم من اجائيتى فلايت لثا احدثهما لامتناع والتمسح من غير رضا الاخر الا بعد
ويعتبر المساقى اعلم العمل الا من غير

(٦٤٥)

إذا انقضت مدة المرافعة فأن كان على الشجر غريم - إما لاجل اختيار المصافي ان شاء بام
على العمل الى انتهاء المدة فلا وجوب أجور عليه مصلصة صاحب الارض وان شاء رد العمل في اختيار
الآخر والمساواة الثلاثة المذكورة في المسألة الأخيرة (١٤)

۱۳۳۳

الاساني أحمر مائل على المني ابي الاوثر الغامض المني ولا أحمر للاوثر (٥١)

(75424)

إذا استحق الشجر أو الفيل وفيه ثمر رجعت المساقاة إلى المثل على صاحب الثمر (1)

فإن لم تغز ج. النخيل أو أشجار أخرى استغشت بالآتي التماساً

(1) - تقديم النورين أوائل المساعدة لمدة 157 - (2) - تقديم النورين أوائل المساعدة لمدة 157

في نسخة قندوزية من المخطوط رقم ١٠٠ (٣) - في نسخة من المخطوط رقم ١٨٠ من المخطوط رقم ١٨٠

(٤) استخدام الأدوية القاتلة من أوسط المداخلة نحو ١٨٦ و ١٨٥ - (٥) يمتنع من اللجوء إلى التجارب
في الحقل إلا في حالة الضرورة القصوى (٦) استخدام الأدوية القاتلة أثناء المداخلة في الحقل.

والخامسة عشرة ١٨٥٠ - وفيها ١٨٦١ - (٦) يستمد من الدورود الحديث وأعلى المسافة عشرة ١٨٦١

(مادة ٦٢٨)

إذا عجز العامل عن العمل أو كان غير شائق عن العمل أو فسح المسافة (١)

(مادة ٦٢٩)

إذا دفع أحد التمرتين للآخر المسافة وشروطه أكثر من قدر نصيبه ولا يجوز أن يكون الخراج بينهما مائتين على قدر نصيبهما ولا يجوز له أن شرط أن يكون الخراج بينهما مائتين (٢)

(مادة ٦٣٠)

إذا مات العامل بطلت المسافة فإن كان على التاجر أن يدرج ثمرته بالخير وإن شاء أو قاموا عليه حتى يدرج الثمر وإن كره ذلك صاحب الأرض وإن شاء أو قطع له لا يجبرون على العمل فيضرب الآخرون من أن يسم البسر على الشرط المتفق عليه وبين أن يعطيم قيمة نصيبهم من البسر وبين أن ينقضي على البسر حتى يبلغ فيه ربح مائة في حصصهم من الثمر (٣)

(مادة ٦٣١)

إذا مات رب الأرض والتمر يرضى يقوم العامل كما كان وإن كره ذلك ورثته صاحب الأرض وإن أراد العامل القطع لم يجبر على العمل ويخبر ورثته رب الأرض بالخيار أن تذلالة الميراث (٤)

(مادة ٦٣٢)

إذا مات كل من صاحب الأرض والعامل والتمر يرضى بالخيار في التقييم عليه وعدمه ورثته العامل فإن شاء أو قاموا على العمل إلى بدو صلاح الثمر وإن شاء أو دونه ويكون الخيار لورثته صاحب الأرض على الوصف المتقدم في المادة السابقة

(مادة ٦٣٣)

الاعمال اللازمة للثمر قبل إدراكه كسقي وتقليم وحفظه فليزم العامل (٥)

والاجمال اللازمة بعد ادراك الثمر كالخناذة ونحوه فليزم كلام من العاقدين

كتاب الشراكة

(مادة ٦٤٤)

الشراكة على نوعين شراكة مالك وشراكة عقد (٦)

(١) يستفاد من الخبر الأخير المادة ١٨٥ - (٢) يستفاد من الخبر ورد المختار من أول الخبر السابقة فقرة ١٨٥

(٣) يستفاد من الخبر ورد المختار من أول الخبر السابقة فقرة ١٨٤ - (٤) يستفاد من الخبر وحالها المذكورة

من الخبر المذكورة قبله وكذا من المادة ١٨٤ - (٥) يستفاد حكمها من الخبر الأخير السابقة فقرة ١٨٥

(٦) يستفاد من الخبر الأخير الشراكة فقرة ٢٢٣ وقدر ٢٢٦

(مادة ٦٢٥)

شركة المالك هي ان يملك اثنان فأكثر عينا أو ديناً بسبب من أسباب المال (١)

(مادة ٦٣٦)

شركة المالك نوعان شركة اختيارية وشركة تجزئية

فالشركة الاختيارية هي أن يملك اثنان أو أكثر كمال الإبراء أو عينية أو وصية أو خط لاسوة لهم بالاختيار لهم

والشركة التجزئية هي أن يملك الشرى مكان أو الشركة كمال الأرباح أو باختلاف المالكين بالاختيار المالكين اختلاطاً لا يمكن معه تميزهم حقيقة بأن كانوا يتخذون إجماعاً أو يمكن التمييز بينهم بما يشقة وكأنه بان كما يختل اثنين جنساً (٢)

(مادة ٦٣٧)

شركة العقد هي عبارة عن عقدين التشاركين في رأس المال وفي الربح وهي أنواع شركة بالمال وشركة بالأعمال وشركة وجوده وكل من هذه الثلاثة أمامه أمانة أو عينات (٣)

(مادة ٦٣٨)

بشروطها وان شركة العقد أن يكون العضو عليه قابلاً للوكالة وأن يكون الربح معلوم المقدار وأن يكون جزءاً شائعاً في الجوز لا معيناً (٤)

الأسباب الأولى

(في تصرفات الشركة في الاعيان المشتركة)

(مادة ٦٣٩)

لكل واحد من الشركة في المال أن تصرف في حصته كيف شاء بدون إذن شركة بجميع التصرفات التي لا ترقب عليهم باضرار لشركة فله بيع حصته ولزمن غير شركة بالاذن الا في صورة الخلل والاختلاط فله لا يجوز البيع من غير شركة بخلافه وليس له أن تصرف في حصته تصرفاً ضرراً بدون إذن شركة (٥)

(١) يستفاد من اقرار أوامير الشركة نمرة ٢٣٣ - (٢) يستفاد حكمه من الدرود المختار أوامير الشركة نمرة ٢٣٣ - (٣) يستفاد حكمه من الدرود المختار ونحوه من أوامير الشركة نمرة ٥١١ ونحوه ٥١٢
(٤) يستفاد الحكم من أوامير الشركة نمرة ٣٣٧ ومن الخندية في أوامير العبد الأزل في بيان أنواع الشركة نمرة ٢١٥ - (٥) يستفاد حكمه من أوامير الدرود المختار أوامير كتاب الشركة نمرة ٢٣٣

(مادة ٦٤٠)

كل واحد من الشركاء كالأجنبي في الاشتراك عن تصرف في حصته بشرطه فليس له أن يتصرف فيها تصرفاً مطلقاً بأي وجه كان من غير رضائه ولأنه يجب أن يبيع حصته له أولاً

(مادة ٦٤١)

يجوز لأحد الشركاء يبيع حصته متاعاً من العقارات المشتركة وغيره الشريك ولغيره شريك بلا إذن من باقي الشركاء على ذلك ضمن الشريك (١)

(مادة ٦٤٢)

يغ مائة ضمن على الشريك غير جازم إذا أنه فلا يصح لأحد الشركاء يبيع في بناء أو شجرة له يبيع أو قطعة أو زرع لم يزرع لم يزرع حصته في حدود الأرض لغيره شريك فلا بد منه ولا بد منه الشريك

(مادة ٦٤٣)

إذا باع أحد الشركاء المال المشترك بدون إذن شريكه وسواء للمشتري فهو له عند ذلك الشريك الآخر أن يضمن شريكه أو المشتري فإن ضمن الشريك باعاً لبيع وله كل الفين وإن ضمن المشتري مبيع يضمن الشريك على بائعه والبايع لا يرجع على أحد

وكذلك الحكم إذا كان الشركاء ثلاثة وباع أحدهم المال المشترك وله باذن الآخر وبذون إذن الثالث فلهما اثنتان يضمن شريكه الآخر من أو يضمن المشتري (٢)

(مادة ٦٤٤)

إذا احتاط المسالك ببيع مال كيميما أو بدون صفة ما فلا يجوز لأحد الشركاء يبيع فيه ما أن يبيع حصته بدون إذن شريكه كما سبق في مادة ٦٣٩ من قول الباب (٣)

(مادة ٦٤٥)

إذا سكن أحد الشركاء في الدار المشتركة مدة من الزمن وشركه ما حضر فليس له أن يطالبه بالخروج المدة الماضية ولأنه يطلب السكنى بقدر ما سكن الآخر والله أن يطلب خدمة الدار إقراراً أن كانت قابله للتقسمة أو يتم إياها مع شركه كما هو مذكور في مادة ٦٤٧ و ٦٤٨ (٤)

(١) يستفاد من هذا أن الضرورة المختار من أو لم يختب الشركة مرة ٢٢٢ و ٢٢٢

(٢) يستفاد من حكمها أن كل من أو لم يختب الشركة التمتع مرة ١٠٠ و ١٠١ ومن هذا يظهر أن أو لم يختب الشركة القاسم من قبله المختار مرة ٢٢٦ حس (٣) يستفاد من هذا أن الضرورة المختار من أو لم يختب الشركة مرة ٢٢٢ و ٢٢٤ حس (٤) يستفاد من حكمها أن التمتع من أو لم يختب الشركة مرة ٢٢٦ ومن آخر باب الشركة القاسم من الضرورة المختار مرة ٢٢٧

(مادة ٦٤٦)

لكل من الشريك السكنى في الدار المشتركة بقدر حصته (١)

(مادة ٦٤٧)

يجوز للشريك الخاضع أن يتفقد بكل الدار المشتركة في غيبة شريكه إذا كان يعلم أن السكنى لا تقسم ولا أجرة عليه مدة شريكه الغائب وليس للشريك إذا حضر أن يسكن قدر ما يمكن شريكه (٢)

(مادة ٦٤٨)

يجوز للشريك الخاضع أن يتفقد بقدر حصته من المالك المشتركة في غيبة شريكه بوجه لا يضره بأن يكون الاتفاق مما لا يختلف باختلاف المستعمل (٣)

(مادة ٦٤٩)

لا يجوز للشريك الاتفاق بذلك المشتركة في غيبة شريكه أن كان الاتفاق به يختلف باختلاف المستعمل

(مادة ٦٥٠)

لا يجوز للشريك الخاضع أن يسكن في حصة شريكه الغائب إذا كانت الحصص ماثرة وإن سكنها وتحتفظ عليه ضمانها (٤)

(مادة ٦٥١)

يجوز للشريك الخاضع أن يزرع كل الأرض المشتركة في غيبة شريكه إذا علم أن الزرع ينفعهما ولا يضرهما وليس للغائب بعد حضوره أن يتفقد بها كل ما يخلو المدة التي اتفق بها شريكه (٥)

(مادة ٦٥٢)

إذا علم الشريك الخاضع أن زراعه الأرض المشتركة تقصها أو الترتيب ينفعهما أو يزيد هاقرة فليس له أن يزرع فيها شيئا أصلا (٦)

- (١) يستفاد حكمه من التتبع أوائل كتاب الشركة غرة ١٠٤ - (٢) يستفاد من رد المختار أو آخر القصب غرة ١٣١ و ١٢٢ - (٣) يستفاد حكمه من المادة ١٢٢ من تتبع المبادئ غرة ١٠٤ - (٤) يستفاد من المختار غرة ١٣١ و ١٢٢ - (٥) يستفاد من رد المختار أو آخر القصب غرة ١٣١ و ١٢٢ - (٦) يستفاد من رد المختار أوائل كتاب الشركة غرة ١٠٤ و ١٠٥ من أوائل الشركة في تتبع المبادئ غرة ١٢٢ من جواب عن التفتيش من واقع الدار المطلق أرض بينهما فغاب أحدهما فليس له أن يزرع فيها ولو زراعه فليس العام الذي يتبع ما كان له من أن يكتب في الفسخ أن المطلق يأخذ المأخوذ في زراعه كما يجب أن لا يتبع المأخوذ

(مادة ٦٥٣)

حصة أحد الشريكين أعادة في يد الآخر فان ملكته بدون تعدي فلا ضمان عليه (١)

الباب الثاني الثاني

(في عبارة الملك المشترك)

(مادة ٦٥٤)

إذا احتاج الملك المشترك إلى مرتبة أو عبارة يعمرها أو يحياها بالاشتراك على قدر حصصهم (٢)

(مادة ٦٥٥)

إذا عمروا أحد الشريكين الملك المشترك بالأذن شريكه يكون له الرجوع عليه بقدر ما يصيب حصته من المصاريف فان عمده الشريك بالأذن شريكه يكون متبرعا بالرجوع عليه عليه بما صرفه على العبارة (٣)

(مادة ٦٥٦)

إذا احتاج الملك المشترك الذي لا يقبل القسمة إلى عبارة وكان أحد الشريكين غائبا وأراد الآخر عبارة فان عمده بالحق الحاكم كان له الرجوع على صاحبه بالمصاريف التي تخص حصته وان عمده بالأذن الحاكم فلا رجوع له على شريكه شيء مما صرفه على العبارة (٤)

(مادة ٦٥٧)

إذا انهدم بناء أو دار المشتركة أو أراد أحد الشريكين عمارة أو أبنى الآخر فان كانت كبيرة تحقل القسمة فلا يجبر الآخر على العبارة فان أشتق الآخر عليه بالبدون إذن شريكه فهو تبرع لعدم اضطراره (٥)

(مادة ٦٥٨)

إذا انهدم بعض الملك المشترك الذي لا يقبل القسمة وأراد أحد الشريكين بناءه أو متاع الآخر

- (١) يستأجر من المختارين أو يتكليف الشريك غيره
- (٢) يستأجر من القسمة من أو آخر غيره أو من أو آخر القسمة
- (٣) يستأجر من أو آخر الشريك القسمة من أو آخر غيره أو من أو آخر القسمة
- (٤) يستأجر من أو آخر المختارين أو آخر الشريك القسمة من أو آخر القسمة الذي لا يقبل القسمة أو آخر غيره أو من أو آخر القسمة
- (٥) يستأجر من أو آخر المختارين أو آخر الشريك القسمة من أو آخر القسمة الذي لا يقبل القسمة أو آخر غيره أو من أو آخر القسمة

يجوز على المارة فإن لم يجرى بأذن القاضي للشرىك بالعمارة ثم جع الاثر من الانتفاع به حتى يؤدى ما يخص حصته من المصاريف وان عمر الشريك بدون اذن القاضي فهو مشاع لا يرجع على الاخر بشئ

(مادة ٦٥٩)

اذا انهدم المالك المشترك الذى لا يحق له القسمة ومساكنه عرسمة ومالك أحد الشريكين عمارة وأبى الاخر فلا يجبر على البناء بل تقسم العرسمة بينهما

(مادة ٦٦٠)

اذا احتاج المالك المشترك بين فاضرين أو وقفين الى العمارة وكان إيقاضه على حله مضرا بهما وأحد الوصيين أو الولي يطلب العمارة والاخر يمنع فانه يجبر على التعجيل بالاشتراك مع الاخر من مال الفاضرين أو من ربح الوقف (١)

(مادة ٦٦١)

اذا وضع حائط مشترك وخيف سقوطه وأحد الشريكين أراد انقضه وأبى الاخر يجبر الا على انقضه وحده (٢)

(مادة ٦٦٢)

اذا عدم الشريك الحائط المشترك بينهما أو انهدم حوله فسد فان كان له ما عليه حوله يجبر الا على البناء مطلقا سواء كانت عرسمة الحائط عرسمة أم لا وان لم يكن له ما عليه حوله لا يجبر الا على عرسمة عرسمة ويجبر لو غير عرسمة لعدم إمكان القسمة

وان كان لأحدهما عليه حوله دون الاخر وأراد صاحب الحولة البناء وأبى الاخر يجبر الا على مطلقا سواء كانت عرسمة عرسمة أم لا وان أراد الاخر وأبى صاحب الحولة يجبر الا على لو عرسمة غير عرسمة ولا يجبر لو عرسمة لاسكان القسمة

وفي كل موضع يجبر فيه الا على الاخر بلا اذن القاضي لا يرجع على الا بى بشئ وان بى بأذن القاضي يرجع على الا بى بما يخص حصته من المصاريف وله منع الا بى من الانتفاع بالحائط ووضع حوله عليه حتى يأخذ عرسمة ذلك (٣)

(١) إذا تنازع من البناء من أو آخر للتركة العامة مدة ٢٥٥

(٢) يستأذن من رد المحتار من أو آخر للتركة العامة من أو وسط انضباط المدة ٢٥١

(٣) يستأذن حكمه بما يجمع من أو آخر لها من أو آخر للتركة العامة مدة ٢٥٥

صكائب العربية

(مادة ٦٦٣)

الاعارة هي تقليد المستعير من لغة العين المستعاره بلا عوض (١)

(مادة ٦٦٤)

يشترط لصحة الاعارة كتابية المستعار ولا تتقاع به مع شاعريته

(مادة ٦٦٥)

لا يخرج المسمى المستعار عن ماله المستعير (٢)

(مادة ٦٦٦)

يجب على المستعير أن يعتني بحفظ العين المستعاره وصيانتها كما اعتنى به حال نفسه

(مادة ٦٦٧)

إذا أطلق المعبر للمعبر الاستعارة في الوقت والمكان ونوع الاستعمال بانه أن ينفع بالعربية في أي وقت وفي أي مكان وبأي استعمال أراد بشرط أن لا يتجاوز المعبر وحوا المعروف فان تجاوزه وهلكت العربية منها (٣)

(مادة ٦٦٨)

إذا قيد المعبر في الاستعمال أو وقته أو مكانه أو نوع استعماله في غير الوقت والمكان المعين وليس له مخالفة في استعمال المأثورين به ويجوز له في ما فوقه ضررا وان لم يستعمله سمح الا في المأثورين به أو أخف منه ضررا

(مادة ٦٦٩)

إذا أطلق المعبر للمعبر في الاذن بالاتفاق ولم يعين منه ما جاز الاستعير أن ينفع بنفسه بالعين المستعاره وأن يعبر عنه في شئ أو كانت مما يختلف باختلاف استعماله أم لا عالم يمكن قد اعتدله بنفسه وكانت مما يختلف بالاستعمال فليس له بعد ذلك اعازتها لغيره (٤)

وان قيد هذا المعبر وعين منه تعاريفه جاز له في كل ذلك باختلاف استعماله في كل ذلك الاستعير اعازتها لغيره وان خالف أو عارضه لم يكتف به فيه شأنه ولا يعبر بتعيينه فيما لا يختلف باختلاف استعماله فيما لم يكتف به فيه لغيره ولا يضمن أن تعارضا وهذا يكتفي في هذا المستعير السابق

(١) بـ من ادخله في قوله تعالى بعد عام الفيل قول المازني في قوله ٥٠٢ — (٣) يستعمل من أوائل الباب الأول من المصنف في غريبه في قوله ٢٥٣ — (٣) يستعمل من المصنف من أوائل الباب الرابع في خلاف المستعير ٢٥٤ من القيس الأوسط القصرية في قوله ٥٠٤ وكذا في كتاب حكم ما يند فذكر

(٤) يستعمل حكمه في قوله ٢٥٤ من القيس الأوسط العارفي في قوله ٥٠٢ وقوله ٥٠٤

(مادة ٦٧٠)

إذا انتهى المعبر المستعير عن العارة اثنين لغيره فأعارها وحلكت العارية في ضمن المستعير مطلقا سواء كانت له أريد بها محتات باختلاف المستعمل أم لا (١)

(مادة ٦٧١)

إذا كانت العارة لمن معين فعلى المستعير رد العارية بعد الفراغ من العمل الذي أحسنه أو حاله وليس له إعادتها بعده فإن أأمره فوكلت فعليه ضمانه سواء كانت هي محتات باختلاف المستعمل أم لا (٢)

(مادة ٦٧٢)

لا يملك المستعير إبداء العين المستعارة عند غيره في جميع المواضع التي لا يملك فيها العارة فإن أريد بها احتات عند المستودع فعلى المستعير ضمانها (٣)

(مادة ٦٧٣)

يجوز للمستعير أن يودع العين المستعارة عند غيره في كل موضع يملك فيه العارة فإن دأبت عند المستودع فلا تعدي ولا ضمان عليه

(مادة ٦٧٤)

لا يجوز للمستعير أن يؤجر العين المستعارة ولا أن يرهنها إلا إذا كانت استعاره بالرهنتها لأن المعبر فإن أجزأها بالذات فله ذلك في يد المستعير فالعبر الخ. إن شاء ضمن المستعير وإن شاء ضمن المستأجر فإن ضمن المستعير فلا رجوع للمستعير على أحدكما منه وإن ضمن المستأجر فلا رجوع على المستعير إذا لم يرد وقت الإجارة أثناء إعارته في يده وإن رهنها أو يملك الرهن المستعار في يده الرهن وضمن المعبر المستعير يتم الرهن في بابين المستعير الرهن وبين المرهون (٤)

(مادة ٦٧٥)

للمعبر أن يسترد العارية بوجع فيها في أي وقت شاء ولو كانت مؤتمنة أو كان في استرداها ضرر إلا إذا كان الضرر ولو أنهم باهية مع إخوة كل زوج أو كان قريب الزوال فليس للمستعير أن يتردد ويتقاعن في يد المستعير بأجر المثل حتى يزول الضرر (٥)

(١) يرد المستعير هذه المادة من المردود العارية ثمرة ٥٠٠ (٢) يرد المستعير هذه المادة من المردود العارية ثمرة ٥٠٠ (٣) يرد المستعير هذه المادة من المردود العارية ثمرة ٥٠٠ (٤) يرد المستعير هذه المادة من المردود العارية ثمرة ٥٠٠ (٥) يرد المستعير هذه المادة من المردود العارية ثمرة ٥٠٠

(١) يرد المستعير هذه المادة من المردود العارية ثمرة ٥٠٠ (٢) يرد المستعير هذه المادة من المردود العارية ثمرة ٥٠٠ (٣) يرد المستعير هذه المادة من المردود العارية ثمرة ٥٠٠ (٤) يرد المستعير هذه المادة من المردود العارية ثمرة ٥٠٠ (٥) يرد المستعير هذه المادة من المردود العارية ثمرة ٥٠٠

(١) يرد المستعير هذه المادة من المردود العارية ثمرة ٥٠٠ (٢) يرد المستعير هذه المادة من المردود العارية ثمرة ٥٠٠ (٣) يرد المستعير هذه المادة من المردود العارية ثمرة ٥٠٠ (٤) يرد المستعير هذه المادة من المردود العارية ثمرة ٥٠٠ (٥) يرد المستعير هذه المادة من المردود العارية ثمرة ٥٠٠

(١) يرد المستعير هذه المادة من المردود العارية ثمرة ٥٠٠ (٢) يرد المستعير هذه المادة من المردود العارية ثمرة ٥٠٠ (٣) يرد المستعير هذه المادة من المردود العارية ثمرة ٥٠٠ (٤) يرد المستعير هذه المادة من المردود العارية ثمرة ٥٠٠ (٥) يرد المستعير هذه المادة من المردود العارية ثمرة ٥٠٠

(١) يرد المستعير هذه المادة من المردود العارية ثمرة ٥٠٠ (٢) يرد المستعير هذه المادة من المردود العارية ثمرة ٥٠٠ (٣) يرد المستعير هذه المادة من المردود العارية ثمرة ٥٠٠ (٤) يرد المستعير هذه المادة من المردود العارية ثمرة ٥٠٠ (٥) يرد المستعير هذه المادة من المردود العارية ثمرة ٥٠٠

(مادة ٦٧٦)

إذا كانت العارية من الأشياء الخمسة ترددها المستعير على يد غيره إلى المغيره لم تكن قبل وصولها إليه ماله فله على المستعير ردّها إنهم وإنما كانت من الأشياء الغير الثمينة فإن ردّها للمستعير على يد أمينه أو على يد من في حياض المغيره فلا ضمان عليه به إلا كما وإن ردّها على يد الأجنبي وهو غلب الاعارة في حال ردّها فلا ضمان هلاكها أيضاً وإن كان لا يملك الاعارة عند ردّها على يد الأجنبي فإنه يضمن به ماله إن ملكته قبل وصولها إلى ماله أو إلى الأذن من له ماله بقضائه (١)

(مادة ٦٧٧)

إذا صرح اعارة الأرض للبناء أو الغرس وللغير استردادها متى شاء فإن استردها كان به ابتداءً وتخيير للمستعير كلغة المغيره ليعملها وليس له ملكها ما يدور رضا المستعير إن لم يضر النافع بالأرض فإن أخبر بها بغير المغير إن شاء كلغة قائمها هو يرضى بالضرر وإن شاء ملكها ما جبراً على المستعير بشيئ مما منعه لو عين إن تقوم الأرض معه ما لم يرد منها شيء يدفع المغيره لفرق بين القيمين (٢)

(مادة ٦٧٨)

إذا كانت اعارة لأرض مقيّدة بعدة معلومة ورجع المغير على المستعير قبل انقضاء المدة وكانت المستعير به دم البهائم أو قطع الشجر ضمن المغير فرق بينهما مع القيمين وإنها المدة وإن كانت الأرض معارة للزراعة وكانت به لزراعة لم يرد له أو أن حصانه فليس للغير أن يستردها قبل انقضاء الزرع بل تترك إلى حين لئلا يكتفى بها للمستعير بإيجاز ماله

(مادة ٦٧٩)

العارية لا تضمن باله لئلا من غير تعدد في حال اشتراط ضمانه في العقد وإنما تضمن بتعدّد المستعير عليه أو بتقصيره أو إعماله في المخاطلة عملاً (٣)

(مادة ٦٨٠)

إذا حدثت من استعمال العين المستعارة تجب لوجوب نقصان قيمتها فلا ضمان للمستعير قيمة ذلك النقصان إذا استعملها استعمالاً معهوداً وسروراً والماله ضمنه بامتثالها في الوفاء بالعقد (٤)

(١) يسترد حكمه من المردود المختار من أول بلا العارية قرأ ٥٠٥

(٢) يسترد حكمه من المردود المختار من أول بلا العارية قرأ ٥٠٥ و ٥٠٥

(٣) يسترد من المردود المختار أوائل العارية قرأ ٥٠٥

(٤) يسترد حكمه من المردود المختار من أول بلا العارية قرأ ٥٠٥

(مادة ٦٨١)

إذا كان في المكان المستعبر منع التقلب عن العارية بأشروجه ولم ينع عنه يكون مستعداً قبضتها (١)
وان أخذ العارية متقلباً ولم يتدر المستعبر على دفعه فلا ضمان عليه

(مادة ٦٨٢)

إذا كانت العارية موقوفة بوقت معلوم وأمسكها المستعبر بعد مضي الوقت مع إمكان ردّها
فهلك فمأيد ضمان قيمتها إن كانت من القيميات أو مثاها سواء استعملها بعد مضي الوقت
أو لم يستعملها (٢)

وكذلك إذا كانت العارية غريبة بمكان معين فافوز المستعبر ذلك المكان فهلك العارية فعليه
الضمان (٣)

(مادة ٦٨٣)

مؤنة تعيين المسئولة وصرف ارباب حفظها ووردة عاتكون على المستعبر (٤)

(مادة ٦٨٤)

في كل تصرف من التصرفات الموجبة للاضمان إذا ادعى المستعبر أنه فعله باذن المغير وأمسكوا المغير
ذلك ضمن المستعبر إلا أن تقوم له بينة على الأذن (٥)

(مادة ٦٨٥)

تفسخ الاعارة بموت مقبر أو المستعبر ولا تقتل العارية لورثة المستعبر (٦)

فإن مات المستعبر بحادث العين استعاره ولم توجد في تركته تكون ديناً واجباً فأؤد من التركة

كتاب القرض

(مادة ٦٨٦)

القرض هو أن يدفع شخص لآخر عيناً معلومة من الأعيان المثلية التي تملك بالانتفاع بها
ليرة ثانياً (٧)

- (١) يستفاد من تنقيح الحاشية من أوائل العارية بقرة ٩٢ — (٢) يستفاد منه من رد المحتار وأوسط
العارية بقرة ٥٠٥ — (٣) يستفاد من أوائل تنقيح الحاشية بقرة ٩٣
- (٤) يستفاد منه من المدونة المختار من أووسط العارية بقرة ٥٠٥ ومن أوائلها في المدونة ٥٠٢
- (٥) يستفاد من رد المحتار من أووسط العارية بقرة ٥٠٥ ومن تنقيح الحاشية من أووسط العارية بقرة ٩٥
- (٦) يستفاد من المدونة المختار من أوأخر العارية بقرة ٥٠٧ ومن تنقيح الحاشية من أوائل العارية بقرة ٩٤
- (٧) يستفاد من المدونة المختار من أوأخر بقرة ١٧١

(مادة ٦٨٧)

إذا أخرج العين المقرضة عن مالك المقرض وتدخل في مالك المستقرض أو إذا قبضهم انشئت في ذمة المستقرض مائة الأعيان، ولو كانت قائمة (١)

ولو أهلك العين بعد النقص وقبل القبض فلا ضمان على المستقرض

(مادة ٦٨٨)

يصح القرض في الأعيان المثلية وعن التي لا تتفاوت أوضاعها فتفاوت باختلاف قيمتها، كانت كيلات والموزونات والمعدودات المتقاربة (٢)

(مادة ٦٨٩)

لا يصح القرض في الأشياء وهي التي تتفاوت أوضاعها فتفاوت باختلاف قيمتها

(مادة ٦٩٠)

يجوز استقراض الذهب والفضة المظروبة بين وزنها ويجوز عددا أيضا إذا كان الوزن مضبوذا ويؤخذ بدلها عددا من نوعها المتوافقي لها في الوزن أو بدلها وزنا لاعددا (٣)

(مادة ٦٩١)

لا يعلل الالب القراض مال ولد أو صغير ولا اقتراضه (٤)

وكذلك الموصى لا يجوز له أن يقرض مال اليتيم ولا يقرضه بنفسه

(مادة ٦٩٢)

يجب على المستقرض رد مثل الأعيان المقرضة قدر أوصفته (٥)

(مادة ٦٩٣)

يجوز الاستقراض ووفاء القرض في بلد آخرى من غير اشتراط ذلك في العقد (٦)

(مادة ٦٩٤)

لا يلزم تأجيل القرض وإن اشترط ذلك في العقد ولا القرض استرداده قبل حلول الأجل (٧)

(١) يستفاد من المرسوم رقم ١٧٣ القرض المقرض

(٢) يستفاد حكمه أو ما هو بدله من المرسوم رقم المختار من أوائل القرض رقم ١٧١

(٣) يستفاد حكمه هاهنا أو وسط باب الراس المرسوم المختار رقم ١٨٦

(٤) يستفاد من أوائل الفصل الخامس من المرسوم المختار رقم ١٤١

(٥) يستفاد من أوائل المرسوم المختار رقم ١٧١ ومن المرسوم المختار من أوائل القرض رقم ١٧٤

(٦) يستفاد من رد المختار من أوائل القرض رقم ١٧٤

(٧) يستفاد من المرسوم المختار من أوائل المرسوم المختار رقم ١٧٠

(مادة ٦٩٥)

إذا استقرض مقدارا معيناً من الناس الزائجة والنسرة على ما افترض فكذلك وبطل التعاضل
بمقتضى ما عليه رد قيمته اليوم قبضها الا بغير رقة وان استقرض شيئاً من المصكبات أو الموزونات
أو المسكوكات من الذهب والفضة فرخصت أسعارها أو بخلت فعليه رد مثله أو لأجرة برخصها
وعلاها (١)

(مادة ٦٩٦)

إذا لم يكن في وضع المـ استقرضه بمثل الاعيان المقترضة بان استهلكها ثم انقلعت عن يدي
الناس بمبر المقرض على الانتظار إلى أن يتم جديدها إلا إذا راعى على القاية (٢)

(مادة ٦٩٧)

إذا طالب المقرض بـ على العين المقترضة وكان المـ استقرض معسراً لا مال له فلا يطالب به
الا بطلب اياه

(مادة ٦٩٨)

إذا استقرض عدة أشخاص مبلغاً من النقود واستولاه أسلهم الأمرهم من المقرض فليس له
أن يطلب من القابض سوى حصته (٣)

(مادة ٦٩٩)

إذا استقرض صبي محب ورعيه شيئاً قامتم كما يصي فعله فماله فان تلف انشئ بنفسه
فلا ضمان عليه وان كانت عينه باقية فللمقرض استردادها (٤)

كتاب الوديعـة

(مادة ٧٠٠)

الايداع هو تسليم المال لغيره على منقلا ماله وسراحة أو دلالة والوديعة هي المال المودع عند
أمين (٥)

(مادة ٧٠١)

يشترط صحة الايداع كونه المال المودع قابلاً للآليات الودعية (٦)

- (١) يستخدم حكمه من الفقرة المختارة من أول الفرض فقرة ١٧٢ - (٢) يستخدم حكمه من تنقيح الخامسة
من أول باب الفرض فقرة ٣٢٤ ومن الفقرة المختارة من أول الفرض فقرة ١٧٣ - (٣) يستخدم حكمه
من الفقرة المختارة من الفرض فقرة ١٧٥ - (٤) يستخدم حكمه من الفقرة المختارة من أول الفرض فقرة ١٧٦
فقرة ١٧٦ - (٥) يستخدم من أول الايداع فقرة ٤٩٣ - (٦) يستخدم من أول الايداع فقرة ٤٩٤

(مادة ٧٠٣)

انما يبرأ الابتناع في حق وجوب الحفظ بالايجابيات ولتبول صريحاً مع تسليم العين للمستودع قبلها بحسب قضاة أو بحكمها بان يضمنها بين يديه أو بالايجابيات والتبول دلالة بان يضع العين بين يدي آخره لم يقل شيئاً ومكت الآخر عايناً وضعه في ان يجب عليه حفظها (١)

(مادة ٧٠٤)

اذا كانت الوديعة موصوفة في مسند في مقابل أو في مخطوط مخدوم واستلمها المستودع صحيح استلامها وان لم يدر ما فيها

وان قدى صاحبها عنه رد مالها يضمن ان يضمنها فلا يجب على المستودع ان يضمن الا ان يدعى المستودع عاينه الخيانة (٢)

(مادة ٧٠٥)

ليس للمستودع ان يأخذ أكثر من حفظ الوديعة لم يشرط ذلك في العقد (٣)

(مادة ٧٠٦)

يجب على المستودع ان يحفظ الوديعة بحسب حفظها حاله وان يضعها في حرز مثالي على حسب اقتضاها (٤)

ولا ان يحفظها بنفسه أو عن يافته على حفظ حاله بمن في عيانه

(مادة ٧٠٧)

انما يجب حفظ الوديعة على المستودع اذا كانت اقل بالمال أو بالوزن كما يجب التوخي في زيادة الاضرار عليه في استعماله الوديعة الا اذا كان الصبي حاداً أو بالعبارة أو قبض الوديعة بالذم عليه فانه يضمن بالمال (٥)

(مادة ٧٠٨)

الوديعة امانة لا تضمن بالهلاك معقافاً سواء أمكن التحرز أم لا وانما لا تضمن المستودع بعينه عليها أو بتقصير في حفظها (٦)

(مادة ٧٠٩)

اذا كان الايداع باجرة فهذا كذا الوديعة أو ضاعته بسبب يمكن التحرز منه فاضمانه على الوديع

(١) يستفاد من المذاهب التي لا يدايع غرة ٤٦٣ و ٤٦٤ - (٢) يستفاد من الوديعة من أحوالها الرابع في ١ يكون نصيب الوديعة غرة ٤٦٣ ومن أحوال الوديعة من يخرج الحامدة غرة ٨٧ - (٣) يستفاد من المذاهب من أحوال الوديعة غرة ٤٦٤ ومن أحوال الوديعة من يخرج الحامدة غرة ٨٧ - (٤) يستفاد من الوديعة من أحوال الوديعة غرة ٤٦٤ ومن أحوال الوديعة من يخرج الحامدة غرة ٨٧ - (٥) يستفاد من الوديعة من أحوال الوديعة غرة ٤٦٤ ومن أحوال الوديعة من يخرج الحامدة غرة ٨٧ - (٦) يستفاد من الوديعة من أحوال الوديعة غرة ٤٦٤ ومن أحوال الوديعة من يخرج الحامدة غرة ٨٧

(مادة ٧٠٩)

إذا اشترط في عقد الوديعة شرطاً على المستودع وكان الشرط مفيداً أو مراًعاً لم يمكنه وبعبارة
اعتبارية والعمل به وإن كان غير مفيد أو كان مفيداً لكن مراًعاً غير ممكنة فهو بخلافه ولا يمل به (١)

(مادة ٧١٠)

لا يجوز للمستودع أن يودع الوديعة عند أجنبي من غيره غير بدون إذن صاحبها فإن أودعها بلا
إذن وعلمت به لدى المستودع الكافي فاصحاب الوديعة الخيار أن شاء منهم المستودع الأول
أو الثاني فإن ضمن الأول فلا يرجوع على الثاني وإن ضمن الثاني فلا يرجوع له على أحد (٢)
وإن علمت عند الثاني بدون أنه يدور قبل مذاققة الأول فلا يضمن أحد منهما وإن علمت بعد
مذاققتها فاصحابها أن يضمن المستودع الأول دون الثاني

(مادة ٧١١)

ليس للمستودع أن يستغل الوديعة بغير إذن صاحبها وإن استعملها بلا إذن وعلمت
في بل استعماله لأغراضه الخاصة (٣)

(مادة ٧١٢)

ليس للمستودع أن يتصرف في العين المودعة عليه بإعارة أو بيع أو غير ذلك من التصرفات
فعل ذلك وعلمت في يده المستأجر أو المستعير أو المرتهن فله الخيار في تضمين المستودع
أو في تضمين المستأجر أو المستعير أو المرتهن (٤)

(مادة ٧١٣)

يجوز للمستودع الدفء بالوديعة بغيره وإن كانت ليأجل المدة من مائة عام عن السفر بها أو بعين
ممكن حفظها أيضاً أو بغير الطريق مخوفاً (٥)

(مادة ٧١٤)

إذا ضمن صاحب الوديعة للمستودع عن السفر بها أو بعين له مكان حفظها بخلاف أوليئهم وكان
الطريق مخوفاً أو سارحاً استمر له ما يدفعه له كلفه عليه الغضبان
وإن كان السفر ضرورياً لطلبه وسافر بالوديعة بنفسه بدون عياله إن كانت له عياله فعليه ضمان
هلاكها وإن سافر بنفسه وعياله أو بغيره وليس له عياله وعلمت فلا ضمان عليه

(١) يستفاد من تنقيح الحاشية من أو غير في مادة ٦٠ - (٢) يستفاد حكمها من المادة ٦٠٠ من تنقيح
الحاشية من تنقيح الوديعة مادة ٦٠ - (٣) يستفاد حكمها من تنقيح أو إلى الوديعة مادة ٦٠
(٤) يستفاد حكمها من تنقيح أو إلى كتاب الوديعة مادة ٦٠ - (٥) يستفاد حكمها من المادة ٦٠
والحاشية من وسط الوديعة مادة ٦٠ ومادة ٦٠٠ من تنقيح الحاشية من تنقيح الحاشية من تنقيح الحاشية

(مادة ٧١٥)

إذا خالف المستودع الوديعة بماله أو على غيره إلا أن صاحبها يثبت بعد ترتيب المالين عن بعضهم ما فعله من شأنه سواء أكل المال الذي خالفه من بينهم أو من غيره و إذا خالفه غيره خالفه بماله من غير أن يفتضاه على أن لا يكون خالفه أو أن يوافق لا يضمن من ماله (١)

(مادة ٧١٦)

إذا خالف المستودع الوديعة بماله بأن صاحبها أو اختلطت بالأصله بحيث يصعب تمييزه فليس للمالكين عندهم ما يصير المستودع - سري كانت الوديعة تركه ملك وإن هلك المال فلا تقصير فلا ضمان على الوديع الشرع

(مادة ٧١٧)

إذا كان صاحب الوديعة غائباً غيبة منتظمة وفرض الحاكم عليه نفقة الزوجته وإن لم يرضه فقائم من قرابة الزوجة دفعه المستودع إليهم بأمر الحاكم من الثغور الوديعة عنده فلا يرضه منهم (٢) فإن دفعه بها إلا أن الحاكم فعله بضمان

(مادة ٧١٨)

إذا كان صاحب الوديعة غائباً غيبة منتظمة فعلى الوديع حفظه إلى أن يرضه أو يرضه (٣) وإن كانت الوديعة شيئاً فبالمالك غالباً المستودع به بها بأمر الحاكم وحفظه ثم اعتدأه (٤)

(مادة ٧١٩)

الوديعة التي تحتاج إلى نفقة وموتة تكون عصاراً فموتها على صاحبها فإن كان صاحبها شيئاً وكانت من المدة أبرئته أن يؤخرها بأمر الحاكم ويصدق عليها من أجله فإن كانت مما لا يتأخر بأمر الحاكم بالاتفاق عليها من ماله إلى نفقة أيامه لا أكثر وبأن يحضر مالاً له وإن لم يرضه يرضه من أول وعمله وحفظه ثم اعتدأه (٥)

(مادة ٧٢٠)

إذا أئتمن المستودع على الوديعة إلا أن الحاكم فهو متبرع لا يرجع له على صاحب الوديعة وإن صرف عليه إلا أن الحاكم كما سلف فهو تبرع به على نفسه على صاحبها إذا عسر بشرط أنه لا يتجاوز ما سلفه فحينئذ يرضه من ماله التي صرف عليه إن كانت حيواناً

(١) يستفاد حكمه من قوله بعد ما علم من لزوم الاحتياط من لزوم الوديعة نفقة ٤٦٧ و ٤٦٨ فكذا المانع لعدم ذلك لزم الاحتياط من لزوم الوديعة نفقة ٢٢١ و ٢٢٢ و ٢٢٣ - (٢) يستفاد حكمه من قوله من المهر و من المحتار من لزوم باب النفقة ٢٢٦ - (٣) يستفاد حكمه من قوله من المهر و من المحتار من لزوم باب النفقة ٢٢٦ - (٤) يستفاد حكمه من قوله من المهر و من المحتار من لزوم باب النفقة ٢٢٦ - (٥) يستفاد حكمه من قوله من المهر و من المحتار من لزوم باب النفقة ٢٢٦

(مادة ٧٢١)

يجوز التكامل من المودع والربيع أن ينسج عند الايداع في أي وقت شاء مواليهم المستودع أن يرد المودعة إلى صاحبها (١)

(مادة ٧٢٢)

إذا حصل تمديد أو وعد بالتسليم على دفع المودعة فإن كان قد فاته أو ضمن أعضائه أو ضايع عمله كله فله دفع ثلاثين عليه وإن فرط في المودعة يتبدون عذر من هذا الاعتذار عليه ذهبا (٢)

(مادة ٧٢٣)

إذا طالب صاحب المودعة بوجوبه فعل المودع تسليما إليه فإن شغبه عنه بالإحقى حال كونه قادرا على تسليته المدة التي كتبت فعليه ضمانها (٣)

فإن كان عاجزا عن تسليتها فلا حرج له على المودع (٤)

(مادة ٧٢٤)

إذا مات المستودع ووجدت المودعة مبنية في تركته فهي أمارة في يد الوارث واجب عليه أدائها أو ضمانها (٥)

فإن مات المستودع بعد إخراج المودعة ولم توجد في تركته ولم تعثر فيها المودعة تكون دينها واجبا أدائها من تركته ويشارك المودع مائة غراما الربيع فيها

(مادة ٧٢٥)

إذا مات المستودع فباع وارثه المودعة وسلمها لآخر يرى ذلك في يده بخير صاحبها بين أن يقبل البيع أو المدة يرى في يده ما يبيع والتسليم ان كانت قيمة أو مثلهما ان كانت مشابهة سواء كان الوارث البائع يعلم أنه مودعة أو لا وإن كانت المودعة قائمة في يد المستودع يغير صاحبها إن شاء أخذها لورد البيع وإن شاء أجاز البيع وأخذها من أدائها بغير شروط إلا بضرورة المذكورة في المادة ٣٠١ من الفصل الثاني في باب يجوز بيعه وما لا يجوز (٦)

(١) يستفاد من رد الخزانة أو الخزانة في آخر مرة ٤٦٩ مما كتب تحت قوله وقت الاستكراه

(٢) يستفاد حكمه من الدر أو خزانة مرة ٥٠١

(٣) يستفاد حكمه أو الفقرة ٥٤٨ من الدر أو في المودعة مرة ٤٣٥

(٤) يستفاد حكمه أو الفقرة ٥٤٨ من الدر أو رد الخزانة أو توسط الايداع مرة ٤٣٥ و ٤٦٦ ومن تنقيح

الخبر يبين أن المودع يرى بغير

(٥) يستفاد حكمه من تنقيح المبحثين أو الدر أو مرة ٢٨٦ و مرة ٢٨٧

(۷۴۷۵۱۰)

ان ايمان صاحب التوبة متردد وبنيته الى ورثته ما لم تكن التركة مفترقة بالدين فان كانت كانت
فلا نسلم للوارث اذا كان يخاف عليه منه الا بان يات الخافكم وان ملات اليه بلا اثم ولا حاكمت
او ساعدت فعلى المستودع منها ما (١)

$$(v \in v \models \Delta)$$

إذا استجبت الزبينة وسمعتها المنزلة فله الرجوع إلى الله تعالى صاحبها (٢٧)

{ $\psi \in H^2 = \text{مباد}$ }

في كل موضع لازم هذه ان الوجودية تفهم من خلالها ان كانت من التلخيصات ووجدناها في السور
أو بعد ان كانت من التلخيصات أو من التلخيصات ولم نجدناها في السور^{١٣}

کتابان الکفایۃ

الباب الأول

الفصل الاول

(1793-1844)

الكلمة التي هي دعة الكفيل في دعة الأصل في المطالبة بنفس أو دين أو عين (١)

(۷۷ : ۳۵۴)

لا تسمع الكفا الشياح المكيل وحده مام يقبل الطالب^١ أو^٢ ولوفضول في محاسن القدر^(٥)

(477, 256)

فبشرط العدة الكفالة أن يكون كل من التكفيل والمالكين له عاقلاً بالغاً فلا تصح كفاة المجنون ولا صبي ولو كان تاجراً ولا الكفاة للمجنون أو صبي إلا إذا كان تاجراً (١) وأما الكفاة عنه فهي لازمة للتكفيل دون عديم التكفيل

(١) يستند حكمه من أول الترتيبات مع من أكد أنه المحل لقرعة ٣٤٥ عند قول المدعى بالبيت يبيع
الدين إلى الفرات - (٢) يستفاد من أوائل نصيب والضمم من القروية بقرعة ٣٤٦ - (٣) يستفاد
حكمها من أوائل كتاب الخصم من العدد لقرعة ١١٦ - (٤) يستفاد من أوائل كتاب المال للقرعة ٣٤٩
(٥) - (٦) استناد من أوائل كتاب التمرين في الحجة القرعية ٢٥١ - (٧) يستفاد من التورود للحجة من أوائل
كتاب القرعة ٢٥١ وثيقة ٢٥٢

(مادة ٧٢٢)

بشرط أيضا صحة الكفالة أن يكون المكفول مضمونا على الأصل ديناً أو عيناً أو نقداً معلومة وأن يكون مقادراً لتسليم من الكفيل (١)

(مادة ٧٢٣)

لا تصح كفالة المريض مرض الموت إن كان مدينياً لا ديناً بحيط بحاله وإن كان دينياً غير بحيط بحاله وكانت كفالة ذلك يخرج من ثلث ما بقي من ماله بعد أداء الدين صححت كله أو لا فإنه قدر الثلث (٢)

(مادة ٧٢٤)

لا تصح الكفالة بالاعيان المضمونة بقدم على الأصل وهي التي تجب قيمتها عند ذلك كما إن كانت قيمية أو مثليها إن كانت مثلية كالبيع فلهذا أو المخصوص أو المقبوض على سائر الشراء إن سمى به ثمناً (٣)

(مادة ٧٢٥)

لا تصح الكفالة بالاعيان المضمونة على الأصل بغيره إلا بتسليم أو هي لأعيان الواجبة التسليم وهي خافضة وعند ذلك لا يجب بثها ولا قيمتها كالبيع قبل القبض والرهن فيه مضمونان بالثمن والدين (٤)

(مادة ٧٣٦)

يجب أن تكون الكفالة منجزة أو مضافة إلى زمن مسبق قبل أو معلقة بشرط ملام أن يكون شرطاً لا يحجب الحق أو لا يمكن الانتفاء أو التغير (٥)

(مادة ٧٣٧)

لا تصح الكفالة بالأمانات كالدبعية ومال الضاربة والتشركة والمعارضة والمؤجر في يد المستأجر (٦)

(١) يستأنس من الدرر والختار من أوائل الكفالةقرة ٢٥١

(٢) يستأنس من الدرر والختار من أوائل الكفالةقرة ٢٥٢

(٣) يستأنس من الدرر والختار من أوائل الكفالةقرة ٢٥٦ وقرة ٢٥٧ ومن أوائل مائة كقرة ١٢٤

(٤) يستأنس من الدرر والختار من أوائل الكفالةقرة ٢٥٥ وقرة ٢٦١

(٥) يستأنس من الدرر والختار من أوائل الكفالةقرة ٢٥٦

الفصل الثاني

(في الكفاية بالنفس)

(مادة ٧٣٨)

المقصود في الكفاية بالنفس هو احضار المكفول وأن اشترط في الكفاية تسامحه في وقت معين
يجبر الكفيل على احضاره وتسامحه للكفول له في الوقت المعين ان حاله
فان احضره في الوقت المعين برئ الكفيل من الكفاية وان لم يحضره بحسب ما لم يظهر رغبته
وعدم اقتداره على احضاره (١)

(مادة ٧٣٩)

اذا كان المكفول بالنفس غائباً بغيره معارضة وطالب المكفول له احضاره يكف الكفيل
باحضاره ولم كفول له ان يستوفى بأخذ كفيل من الكفيل عند ذهابه لاحضار المكفول به
وان كان المكفول غائباً بغيره لم مكانه فلا يطالب به الكفيل

(مادة ٧٤٠)

برأ الكفيل بالنفس بطلبه الشخص المكفول له الكفول له بحيث يمكنه شخصه ولو في غير
محلى الحكم عالم بشرط تعلية فيه ان قال ملته ان جميع الكفاية ان لم يقد ذلك فان كان
المكفول له قد طلب منه برئ بطلبه اليه ايضا الا فلا (٢)

(مادة ٧٤١)

اذا مات الشخص المكفول بغير الكفيل من الكفاية برئ الكفيل أيضا كايبرأ
ان مات الكفيل لا دل
ولا يبرأ الكفيل بغير الكفيل له بل يكون لورثته الخ في مطالبة الكفيل باحضار المكفول به

الفصل الثالث

(في الكفاية بالمال)

(مادة ٧٤٢)

تصح الكفاية بالمال سواء كان معلوماً أو مجهولاً وانما تصح بالدين الصحيح اثناء في النسيئة وهو
مالاً بقطر الادانة أو الامراء (٣)

(١) يستند حكمه لورثتي بعد معلن المدعى أو خط الكفاية الفقرة ٢٥٦

(٢) يستند حكمه والى بعد معلن المدعى أو خط الكفاية الفقرة ٢٥٧

(٣) يستند حكمه والى بعد معلن المدعى أو خط الكفاية الفقرة ٢٥٨ و ٢٥٩

(مادة ٧٤٣)

لأنه كفاية الدين غير الصحيح إلا بدین الخفة المتقدرة بالترجيح أو بأمر القاضي

(مادة ٧٤٤)

إذا كان الدين يكتفي أو أكثر دين على شخص فلا يقع كفاية أحد من الشركاء خاصة صاحب
في الدين المشترك (١)

(مادة ٧٤٥)

لأنه كفاية الوكيل بالدين عن المشتري فيما يباعه ولا كفاية الوصي بدين ما يباعه من مال الصغير
ولا كفاية المأخوذ فيما يباعه من مال الوفاء

(مادة ٧٤٦)

يجوز لادائن المكفول دينه مع البذل أو مطلق الكفيل أو مطلقا لهم معا
وإن كان الكفيل كفيلاً لادائن مطلقاً عن شأنيهما (٢)

(مادة ٧٤٧)

إذا تعدد الكفلاء بدین وكن كل منهم قد كفل جميعه على حدته بقود متعاقبة يطالب كل منهم
بجميع الدين فإن أدى أحدهم برى الجميع وإن كانوا كفلاء عن بعضهم بجمع الدين بأمره
برجع المؤدى على كل منهم بقدر حصته (٣)

(مادة ٧٤٨)

إذا تعدد الكفلاء بدین فله التزم بهم مطلقاً أو أحد فلا يطالب كل منهم إلا بحصته من الدين
المكفول

فإن التزم كل منهم منفرداً بجميع ما التزم في ذمة لا تصرفه عن أن يطالب كلامهم بجميع الدين

(مادة ٧٤٩)

إذا كان الدين مؤجلاً على الأصيل وكفل به أحد تأجل على الكفيل أيضاً (٤)

(مادة ٧٥٠)

إذا كفل الكفيل بالدين الحلال كفاية مؤجلاً تأجل على الأصيل ولا يصح إلا إذا أضاف

(١) يستأجر حكمه إذا كان مؤجلاً أو كان مطلقاً من الدين أو مطلقاً الكفاية المقررة ١٧٠

(٢) يستأجر حكمه المقررة الأولى من آخر الفصل الثاني في الكفاية للدين والمأخوذ المستعبد بقرعة ١٦٥

وحكمه فيما بين مؤجلاً أو كفاية في رد الدين ١٦٥ أو ١٧٠

(٣) يستأجر حكمه الثاني من مطلق الدين ورد الدين ١٧٠ أو كفاية المراد من بقرعة ١٦٥

(٤) تستأجر من الدين رد الدين أو مطلق الكفاية المقررة ١٧٠ وكذا المادة ١٦٥

الكفيل الأجل إلى نفسه أو اشتراط الدائرت وقت الكفالة الأجل للكفيل خاصة ففي هاتين
الصورتين لا يتأجل على الأصيل

(مادة ٧٥١)

إذا أجلس الدائن الدين على الأصيل فأجل على الكفيل وكفيل الكفيل وإن أجلسه على الكفيل
الأول يتأجل على الكفيل الثاني ولا يتأجل على الأصيل

(مادة ٧٥٢)

إذا ألقى الكفيل ما كفيل به من مال فله الرجوع عنه ألقى على الأصيل إن كانت الكفالة بأمر
الأصيل وكلف الأصيل عن رجوعه فلا يرجع على نفسه فلا يرجع على صبي محجور (١)

(مادة ٧٥٣)

ليس للكفيل مطالبة الأصيل بالدين المتكفول به قبل أن يرد له الدائن المتكفول له ولو كانت
الكفالة بأمر الأصيل (٢)

(مادة ٧٥٤)

إذا كان المتكفول به ديناً مزمعاً فله الرجوع عنه الكفيل الدائن محجولاً فلا يرجع به على الأصيل لو كانت
الكفالة بأمره إلا عند دخول الأجل (٣)

(مادة ٧٥٥)

إذا مات الأصيل وكان الدين مؤجلاً يصير مستحق الاداء حالاً في حق نفسه ويكون الدائن
المتكفول له أخذ من تركته لامن الكفيل (٤)

(مادة ٧٥٦)

إذا مات الكفيل وكان الدين مؤجلاً لا يملك دفعه وهو في حق نفسه ويكون الدائن أخذ من
تركته فإذا أداها ورث الكفيل الدائن فلا يرجع على الأصيل لو أن الكفالة بأمره إلا عند دخول
الأجل

(مادة ٧٥٧)

إذا مات الأصيل والكفيل معاً فلا طلب اختيارياً أخذ محالاً من أحد التركتين (٥)

(مادة ٧٥٨)

يسقط الدين عن الميت المقلب إلا إذا كان به كفيل حال حياته أو دين (٦)

(١) يستغنى الدين من أوسط الكفالة بقرة ٢٩١ - (٢) يستغنى الدين من أوسط الكفالة بقرة ٢٩٢

(٣) يستغنى الدين من أوسط الكفالة بقرة ٢٩٥ - (٤) يستغنى الدين من أوسط الكفالة بقرة ٢٩٦

من أوسط الكفالة بقرة ٢٩٥ - (٥) يستغنى الدين من أوسط الكفالة بقرة ٢٩٥

(مادة ٧٥٩)

للكفيل بالنفس أو المال ان كانت كفالة المسألة أن يتبع الاصيل من السفر ان كانت الكفالة بأمره ولا يفتكنه منه حتى يخاصه منها بطلب نفسه فالب في كفالة النفس أو بدفع الدين الى الغالب ان كانت الكفالة بالمال (١)

الفصل الرابع

(في البراء من كفالة المال)

(مادة ٧٦٠)

أداء الاصيل أو الكفيل المال المكشول به وجب براءة الاصيل والكفيل وكفيل الكفيل (٢)

(مادة ٧٦١)

إبراء الدائن الاصيل يلزم براءة الكفيل

(مادة ٧٦٢)

لا يلزم براءة الاصيل براءة الكفيل فلو أبرأ الدائن الكفيل فلا يبرأ الاصيل

(مادة ٧٦٣)

اذا مات الدائن المكشول فيه واشتد ميراثه في المدينين برئ كفوئهم من الكفالة (٣)
فان كان الدائن وارث آخر برئ الكفيل من حصة المدينين لامن حصة الوارث الآخر

(مادة ٧٦٤)

حالة الاصيل غريمه بالدين المكشول على آخر حوالة مقبولة من الكفيل والتمثال والتمثيل عليه
توجب براءة الاصيل والكفيل وكفيل الكفيل (٤)

(مادة ٧٦٥)

اذا استحق المبيع برئ الكفيل من الثمن الذي كان ضامنا له (٥)

(١) يستفاد من الدرر المختار من احوال الكفالة فقرة ١٢٤

(٢) يستفاد من الدرر المختار من احوال الكفالة فقرة ٢٧٧ وقرة ٢٧٩ تركذا المدينين بهما

(٣) يستفاد من الدرر المختار من احوال الكفالة فقرة ٢٧٧

(٤) يستفاد من الدرر المختار من احوال الكفالة فقرة ٢٨٥

(٥) يستفاد من الدرر المختار من احوال الكفالة فقرة ٢٨٧

كتاب الحسوة والذلة

(مادة ٧٦٦)

الحسوة هي نكاح الدين والفتاة من ذمة الحليل في ذمة الاحتال عليه (١)

(مادة ٧٦٧)

الحسوة هي نكاح مطلق ومقبضة (٢)

(مادة ٧٦٨)

الحسوة المأثمة هي أن يعجل الدين بدينه غيره على آخر حواله مطلقا غيره في ذمة ياداه من الدين الذي للعين في ذمة الاحتال عليه أو من العين التي له عنده ودية أو مفسدة أو جعيل على شخص ليس له عنده ولا عليه شيء

(مادة ٧٦٩)

الحسوة المأثمة هي أن يعجل المدين بدينه غيره على احتال عليه حواله مقبضة ياداه من الدين الذي للمعجل في ذمة الاحتال عليه أو من العين التي له عنده أو مفسدة أو جعيل

الفصل الأول

(في شروط صحة عقد الحسوة والذلة وإفادته)

(مادة ٧٧٠)

يشترط لصحة عقد الحسوة أن يكون المعجل والمحتال عاقلين وأن يكون المحتال عليه عاظما بالغيا فلا تصح حوالته بمجنون أو صبي غير مميز ولا حبالهما كذا أنه لا يصح قبولهما الحسوة من أنفسهما ولو كان المصلي المحتال عليه عمرا أو ما دون ذلك في التصار (٣)

(مادة ٧٧١)

يشترط أيضا لعقد الحسوة أن يكون المعجل والمحتال بالدين في ذمة الحسوة المأثمة العبد موقوف على إجازة وليد أو وصيه لأن أبا ذرهما نقلت والاقلا ولا ينفذ أحباله إلا إذا أجاز له الولي أو الوصي وكان المحتال عليه أملا من المعجل

(مادة ٧٧٢)

يشترط أيضا الحسوة المأثمة أن يكون المعجل والمحتال عاظما ولا يشترط حضور المحتال عليه

(١) يستأنس من القرآن قول الحسوة المأثمة (٢٨٨)

(٢) يستأنس من القرآن قوله تعالى من يتبع الله فإنه يهديه إلى صراط مستقيم (٢٨٩)

(٣) يستأنس من هذه المادة قوله تعالى من يتبع الله فإنه يهديه إلى صراط مستقيم (٢٩٠)

بل لو كان غائباً في بلد آخر فأحيل عليه ثم باعته فقبل الخوالة تراضياً لأنكرها صحت الخوالة وإن لم
للمحال بالدين المحال به وما لم يرش يقبل الخوالة فلا ينقل الدين في ذمته ولا يلزم به ولا يكون
للمحال حتى في هذا الوجه.

أما لا يشترط رضا المحال عليه في صورة واحدة وهي ما إذا استدان زوجته الزينة عليه بأمر
القاضي فإن له في هذه الزينة أن يحيل عليه بالرضاء ويكون ملزماً بالدين للمحال

(مادة ٧٧٢)

يشترط لصحة الخوالة أن يكون المحيل مديوناً للمحال والأصحى تركه ولا يشترط أن يكون المحال
عليه مديوناً للمحيل بل إذا رضى بالخوالة صححت ولو لم يكن المحال عليه مديوناً
للمحيل (١)

المقصود من الثاني

(في الدين التي يجوز الخوالة بها)

(مادة ٧٧٤)

كل دين لا تصح به الكفالة فالخوالة به غير صحيحة (٢)

(مادة ٧٧٥)

كل دين تصح به الكفالة فالخوالة به صحيحة بشرط أن يكون معلوماً فلا تصح الخوالة بالدين
المجهول فالواحد حاله ما يشترط للمحيل على المحال عليه فالخوالة باطنة

(مادة ٧٧٦)

كما تصح الخوالة بالدين الصحيحة المترتبة أصالة في الذمة تصح الخوالة أيضاً بالدين المترتبة
في الذمة ممن به قال كذا في الخوالة

المقصود من الثالث

(في أحكام الخوالة)

(مادة ٧٧٧)

أما قبل إختلال الخوالة ورشى المحال عليه ميراث المحيل وكذا أنه إن كفلته كقبل من الدين ومن
المطلوبه معها وثبت للمحال حتى مطالبته بالمحال عليه غير أن يراد المحيل وكفيله بقيد سلامة
حق المحال (٣)

(١) يستفاد من رد المحتار من أصول الخوالةقرة ٢١٠ - (٢) يستفاد حكمه من أصول الدين بقيد من رد المحتار
من أصول الخوالةقرة ٢١٠ - (٣) يستفاد حكمه من رد المحتار من أصول الخوالةقرة ٢١١ و ٢١٢

(مادة ٧٧٨)

لا تتمتع في الحوالة المطلقة بمطابقة التحليل عن المختال عليه بل إذا كان له عليه دين أو له عنده عين مودعة أو مضمومة فله أن يخط إليه بهذا الحوالة أيضاً في هذه الصورة إلى أن يوافق الرهن المختال به للمدين فإن أذى سقط حاليه قصاصاً أو مضمومة أذى فإن لم يكن المختال عليه مدين أو التحليل وأذى عنه بأمره الدين المختال به يرجع عليه مثله وإن أذى بالأمره فهو منقطع لا يرجع له عليه بها أذى (١)

(مادة ٧٧٩)

إذا كانت الحوالة مفيدة للمدين مائة أو مضمومة أو دين خاص للرجل على المختال عليه فلا يثبت التحليل لمطابقة المختال عليه ولا المختال عليه مدفعه والتحليل فأن دفعها إليه ضمن المختال ويكون له الرجوع به على التحليل

(مادة ٧٨٠)

إذا أقال المرتهن غرضه على الرهن سقط حقه في حبس الرهن ولا يكون رهناً لمختال وكذا إذا أقال البائع غرضه على المشتري سقط حقه في حبس العين المبعة أما إذا أقال الرهن المرتهن بالدين على آخر أو أقال المشتري البائع يأن على آخر فلا يسقط حق المرتهن في حبس الرهن ولا حق البائع في حبس المبيع (٢)

(مادة ٧٨١)

إذا أقال المدين مائة على آخر واشترى في الحوالة أن يبيع المختال عليه عيناً مودعة للتحليل ويؤدي الدين المختال به من غرضه أو قبل المختال عليه الحوالة ثم إذا شرط صحة الحوالة لأمر التحليل أقال عليه بالمبيع ولا يجبر المختال عليه على الدفع قبل البيع ويجبر على البيع وتأدية الدين من الغرض (٣)

(مادة ٧٨٢)

يتحول الدين على المختال عليه بصفته التي على التحليل (٤)
فإن كان الدين على التحليل حالاً لم يكن الحوالة مفيدة على المختال عليه حالاً ويدفع المختال عليه الدين المختال به محلاً

(١) يستأنس بحكمه في المدة التي يمدد على الرهن المودع المدة المقررة ٢٩٩

(٢) يستأنس بحكمه في رد المختال أو نقل المجرى المدة المقررة ٢٩٩

(٣) يستأنس بحكمه في المدة التي يمدد على الرهن المودع المدة المقررة ٢٩٥ عن الجزئية من الظهيرة

(٤) يستأنس في رد المختال في أو آخر المدة المقررة المدة المقررة قبله من الغرض

وان كان الدين على المحيل مؤجلا تكون الخوالة به على ائتمان عليه مؤجلة ولا يلزم بالدفع الا عند حلول الاجل فترحات المحيل بنى الاجل وان مات المقتال عليه صار الدين سالا ويؤدي من انتركه ان كان ساهما بنى اداءه والاربع المقتال بالدين أو يباقي له منه على المحيل ليؤدي به عند حلول الاجل

الفصل الرابع (فيما يجب بطلان الخوالة وما لا يوجب)

(مادة ٧٨٣)

لا يرجع المقتال بدينه على المحيل الا اذا انشترط في الخوالة اخبار الرجوع للمقتل أو قبحته الخوالة ثم لانه المال الخالي به ولا يملك في الخوالة المطلقة يكون بأحد أمرين أولهما ان يجحد المقتال على ما له والى لا يثبت لكل من المحيل والمقتال ثانيا ما ثبت بغير مقتال عليه منسبا ولم يترك عينا بنى اداء المحيل به ولا يثبت كذلك ولا كفيلا يبيع الدين فلو ترك دينه ولو على منسب فلا يثبت الخوالة (١)

(مادة ٧٨٤)

تعذر امتناع الدين من المقتال عليه وتلجبه ولو بأمر الحاكم لا يوجب ان يطلان الخوالة تعود الدين على المحيل (٢)

(مادة ٧٨٥)

اذا سقط الدين المقتبض بالخوالة وتثبت براءة المقتال عليه منه بأمر سابق عليه بطلان الخوالة فلا مجال للبائع غرضه على المشتري بالشئ ثم استحق المبيع فله بطلان الخوالة وعاد الدين على المحيل (٣)

(مادة ٧٨٦)

ان قبض الدين الذي قيد به الخوالة بأمر عارض به ردا ولم يتبين براءة الاصيل منه فلا يثبت الخوالة

فلا مجال للبائع غرضه على المشتري بغير المبيع فله ان البيع عند انقضاء قبل تسليمه للمشتري وسقط الثمن عنه أو رد المبيع بخيار عيب أو غير ذلك لا يثبت الخوالة ويكون للمقتال عليه بعد الاداء الرجوع على المحيل بما اداء

(١) يستفاد حكمه من المرسوم الصادر في أوسط الخوالة المادة ٢٦٣ و ٢٦٤

(٢) يستفاد حكمه من المادة ٢٦٤ من أوسط الخوالة المادة ٢٦٤ على قول الامام الخرجي في هذا الموضوع

(٣) يستفاد حكمه من المادة ٢٦٤ من أوسط الخوالة المادة ٢٦٤

(مادة ٧٨٧)

إذا أختال المدين غريمه على المودع حوالة مقبوضة بالعين المودعة عنده فهلك المودعة قبل أداؤها
للمختال بلا تعدد من المودع برئ المودع وبطلت الحوالة وبطلت لهم مود الدين على المحيل (١)
واسقط باقي المودعة للغريم بطلت الحوالة كهل لا كهلها
ولكن كان هلاكها بامتناع المودع وتعدده فلا يبطال الحوالة بل يضمن المودع للمختال تعديها إن كانت
من القبيات أو منها ما كان من ذوات الأمتثال

(مادة ٧٨٨)

إذا أختال مدين بدية غريمه على المختال عليه حوالة مقبوضة بأداؤه من العين المغصوبة التي عنده
فهلكت العين في يد المصاحب افتتال عليه قبل أداؤه المودعة فلا يبطال الحوالة ولا يبرأ المختال
عليه بل يضمن للمختال مثلهما (٢)
فإن استعنت فيه بين المغصوبة للغير بطلت الحوالة وعاد المختال بمقدمه على المحيل

(مادة ٧٨٩)

في كل مودع ورد فيه استحقاق المبيع الذي أحيل به فله إذا أدى المختال عليه العن كان له الخيار
في الرجوع إن شاء رجع على المختال القابض وإن شاء رجع على المحيل (٣)

الفصل الخامس من المحال

(في أحكام الحوالة بعد موت أحد المتعاقدين)

(مادة ٧٩٠)

عقد الحوالة يثبت النقل والتحويل لا التأييد سواء كانت الحوالة معلقة أو قديمة أم لا
فإن مات المحيل بعد توقيع قبل استيفاء المحال جيع الدين من المختال عليه لم يقبض منه في حياة
المحيل فهو له أي للمحال والمالم يقبضه فهو فيه أسوة لغيره ما لم يحيل
وأذا قسم الدين بين غرماء المحيل فلا يرجع المختال على المختال عليه بالحصص التي أخذها الغرماء

(مادة ٧٩١)

إذا مات المحيل وله ورثة لا غرماء وكان هو مقبل استيفاء المختال يضمن المختال عليه فلو رثة
المحيل أمثال بقية ديون المختال وقد بانى التركة وجب تقديتها ببيع المختال التركة

(١) يستغنى من الضرورة المختار من أو خط المحو القمرة ٢٥٥ — (٢) يستغنى من الضرورة المختار من
أو خط المحو القمرة ٢٥٥ — (٣) يستغنى من الضرورة المختار من أو خط المحو القمرة ٢٥٥
(٤) يستغنى من هذا المختار من أو خط المحو القمرة ٢٥٥

(४१८३५५)

إذا مات المؤمن عليه مدينون لم يبق لهم حاله بين الأفراد وبين الخلق بالحدود وما بقي للميت بعد
الفدية فزعموا على الجمل

(۷۳۴۵۶۷)

إذا مات المحتال وكلت المحتال عليه ورثاله بطل ما كان الجعيل على المحتال عليه وكذا لو هب
لمحتال ما من الخلق إلى المحتال عليه (١)

الفصل السادس

(في برامته المحتمل على)

(مادة ٤٩٤)

دبراً الخدائيل مجاميعه اذبحه الذبحين الخدائيل به أو واحاله الخدائيل على غيره ذوقه. ولعل ذلك انظر الحروف الخدائيل

(عادی ۶۹۵)

إذا أُرِئَ الخُتَالُ اغْتِمَالُ عَلَيْهِمْ ذُنُوبُ الْبَرِّ وَبَرٌّ أَلْفَتْهُمُ تَعَالِيهِ مِنْهُ وَلَوْ كُنْ يَتَقَبَّلُ بِحَبِيبٍ لَوْ كُنْ غَيْرَ
وَلَوْ كُنْ لَخَلَّيْلٍ وَلَا مَرْحُومٍ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا (١٢)

(1997-2000)

أذا رغب المحتال الذين العتال عليه وقيل انهية فقهه لك الذين فان كنتم ديو نالمجمل سقط عنه الذين فاصوا وان لم تكن مديو نالمجمل كان له ولو رفته الحق في مطالعته

(مادة ٧٩٧)

لا يجمع إرء المحتال الخويل من الذين ولا يشبهه منهم

(V7A 20L)

السقفة بالاسطر الممنوعة للنسرين جاثمة واعاد صكر فخرها اذا كانت المنفعة مشروطة
 (أ) اعتباراً ١٥

(١) - استعان به في هذا العمل المصنف في سنة ٢٩٤ هـ. ومن النسخ من أن تاريخ العمل الفخري ٢٩٤ هـ.

(٣) استناد من ورد الحداد في أو سط نحو التفر ٢٩٢ ومن أو اخره انظر ٢٩٤

(ج) مستطاد من زرع الماشتراك أو غير المأخوذ من الماشتراك، أو من ثماره

(٤) دست‌آورد حکم و امن تحت‌الحمایه از افراسیاب و افراسیاب از رستم.

(c) مستقره من الماء وورد المختار من (أ) (ب) الخ والذرة ٢٩٥

_____ Tel: 0114655 _____

(في ما بين المذبح والوكلة ، وضربوا صلبها)

(५११.५५५)

التوكيل هو إرادة الفرد بمقام نفسه في تصرف جازم أو غير جازم (١)

$$\{A - \frac{1}{2}I\}$$

ويستلزم هذه الحالة أن يكون الكل من ذلك النوع نفسه فيما وكل يدين به كل معني الخلقه
وأن يكون الكل من هذا النوع أيضاً

$$(A, \tau, Z_{\text{bl}})$$

لا يصح تركيل مجنون ولا صبي لابعقراط ولا يوكيل صبي بعقل ينصرف في انصرافه انصرافا
ولا اذن به لولي أو الوصي ولا يصح تركيل ابي التصرف الذي ينفعه الا اذن وليه أو وصيه
ولا بالتصرف الخارج عن الضرر وانفذ ان كان مأذونا بالتجارة فان كان صغيرا انعقد يوكيل
مؤوقا على اذن وليه أو وصيه

(مادة ٨٠)

تتعدد الحركات في باب وقوفون ويستمر على التوكيد بالركلة فالركلة التوكيد بعد مجيئها انزلت
ولا يستمر نص في بعد ركعة (١)

$$\left(A = \begin{pmatrix} 1 & 1 \\ 0 & 1 \end{pmatrix} \right)$$

يُصَحَّحُ أَنْ يَكُونَ رَكْنُ التَّوَكُّلِ، لَمْ يَطْلُقْ وَأَنْ يَكُونَ مَقِيدًا يَتَيَدُّ أَوْ مَعْقِدًا يَشْرُطُ أَوْ ضَامِعًا أَوْ رَوِّفًا
مُسْتَقْبَلًا ١٣

(١) - استضافة وفاء الخادم واليه من كرون أوائل القرنين ١٩ و ٢٠

(٤) - بغداد من تمكينة زهاء المئتين أو نحوها للوكالة العامة ٢٥٥ واثم ٢٥٦ ومن الخيرية من اثم ٢٥٧ للوكالة العامة من المائتين أو نحوها ٢٥٨

[illegible]

(مادة ٨٠٤)

الاذن والامر بغيره من قبله والارسل لا يعتبر في كيد ولا اية الا اذا حقه في حكم الوكالة
السابقة اذا باع فضولي مال غيره بلا اذنه فانه صاحب المثل البيع يكون باطلا وكل المتعدي
بالبيع أو لا (١)

(مادة ٨٠٥)

كل عقد باطل لو كان أن يفقد به نفسه بائنا في كيد غيره
فيكونان يقررت في شروط الاعية أن يكون كل شيء بائنا واستتاه كل حق متعلق بالعمليات
وبالبيع والشراء ولا يجوز والاستحجار والرهن والارتهان والايديع والاستيداع والتهمة
والاستهباب والصلح والاراء والاقرار والادوى وطلب الشفعة والقسمه ونحو ذلك من الحقوق
ساعدا المتوكيل باستيفاء القصاص حال غيبة الموكل فانه لا يجوز

(مادة ٨٠٦)

يصح تفويض الوكالة بخصم من الموكل به وتعميمها في جميعه من وكل غيره في كيد مطلقا موقفا
بكل حق حوله وبالمقصود في كل حق اصبحت الوكالة ولو لم يعين الخصم بدو اختلافه (٢)

(مادة ٨٠٧)

يصح تفويض الرأي او وكيل فيصرف فيما لو كان به كيف شاء ويصح تعيينه بتصرفه من

(مادة ٨٠٨)

اذا كان الامر موقفا رأى الوكيل باطله أن يوكل به غيره ويعتبر لو كان الثاني وكيل عن الموكل
فلا يعتبر الوكيل الثاني بعزل الوكيل الأول ولا وفاته

(مادة ٨٠٩)

اذا وكلوكيا من عقد واحد فليس لاحدهما أن يفردهما تصرف فلو كان به الا اذا كان لا يحتاج
فيه الى الرأي كاتقاء الدين وشعوره او كان لا يمكن اجتماعهما عليه كالمقصود فانه يجوز ان يكل
منهما الا لشراء وحده بشرط رأى الآخر في المصرومة لاحد منهما فان وكلوا ما به اثنين جاز لكل
منهما الا لشراء تصرفا مطلقا (٣)

(١) يستعد حكمه من ضمن تكملة في غرض من أوائل التكملة في ٢٥٠ و ٢٥١ وما من المنفعة من أوائل
الباب الاول من كتاب التكملة في ٢٤٠ و ٢٤١ يستعد من المدين في كتاب التكملة في ٢٤٠ و ٢٤١
من أوائل الباب الاول في جالته معقاة في ٢٤٠ من المصنف (٢) يستعد من المدين في باب المدين
من أوائل التكملة في ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ من تكملة في المدين من أوائل التكملة في ٢٤٠ و ٢٤١

(٣) يستعد حكمه من المدين في باب المدين من أوائل التكملة في ٢٤٠ و ٢٤١ ويستعد من المدين في باب المدين في ٢٤٠ و ٢٤١

(٤) يستعد من أوائل فصل لا يفيد وكيل البيع من الشرعية في ٢٤٠ و ٢٤١

(مادة ٨١٠)

إذا اشترطت الأجرة في الوكالة وأوفى الوكيل العمل فقامت - تحقق الأجرة المدة ما إن وقت وثما
أؤثر كره لا سيما يمكن أن يأخذ في العمل فيه في الحال وإن لم تشترط وكان الوكيل عن العمل بأجر
فلا أثر للمثل في الإقالة

الفصل الثاني

(في أحكام الوكالة)

(مادة ٨١١)

كل عقد من عقود الولاية والاعارة والرجع والأبدان والأقراض إذا عهده الوكيل من جهة
مريض أو قاصر يصدق العقد على الوكيل طائفاً وتعلق به حذوقه سواء أضاف الوكيل العقد إلى
نفسه أو إلى الوكيل وإن كان وكلاً في هذه العقود ومن طالب القيد وأضاف له عند إتيان نفسه
يقع العقد له لا للوكيل وإن أضاف العقد إلى الوكيل يقع العقد للوكيل وتعلق به حذوقه ^{١٢}

(مادة ٨١٢)

كل عقد لا يحتاج الوكيل إلى إضافته للوكيل ويكتفى فيه بإضافته إلى نفسه كالمبيع والشراء
والإجارة والصنع من إقرار يقع للوكيل سواء أضاف الوكيل إلى نفسه أو إلى الوكيل فمالاً إذا أضافه
الوكيل إلى نفسه تعود كل حذوقه إليه ما لم يكن محصوراً عليه ولا تنقل هذه الحقوق إلى الوكيل
مالم أضاف الوكيل إليها وإن كان غائباً بعدد وأنه تنقل الحقوق إلى وصيه لا إلى الوكيل فإن أضاف
العقد إلى من كونه عائدات كل حذوقه على الوكيل فلا يلزم الوكيل شيء مما يرغب على العقد من
الحقوق والتأجيلات ^{١٣}

(مادة ٨١٣)

النسبي المميز أو الولد المميز منهم مالم أضافه بطريق الوكالة عقد من العقود التي ترجع فيها
الحقوق إلى الوكيل تتعلق حذوقه عقد عما يتركه لغيره من الأجر

(مادة ٨١٤)

تتعلق حذوق العقد في الرسالة بالمرسل لا بالرسول

(١) نسخة من نسخة الخليفة من أول نسخة الإكفارة في ٤٠٠ و ١٣٦ ط الأجل نسخة ١٣٦ ومما في ١٤٢

وسأرجو نسخة الإكفارة في ١٠٥ (٢) نسخة من نسخة من أول نسخة الإكفارة في ٤٠٢

(٣) نسخة من نسخة الإكفارة في ١٠٥ و ١٣٦ ط الأجل نسخة ١٣٦ ومما في ١٤٢

(٤) نسخة من نسخة الإكفارة في ١٠٥ و ١٣٦ ط الأجل نسخة ١٣٦ ومما في ١٤٢

الفصل الثالث

(في الوكيل بالشراء)

(مادة ٨١٥)

يشترط صحة الوكيل بالشراء أن يكون الشيء الموكَّل بشراءه معلوماً عيناً أو جنساً مع بيان قدره
أيضاً إن كان من المتغيرات كما تكديلات والموزونات ويكتفى عن بيان قدره بيان قدر الشيء.

(مادة ٨١٦)

إذا كان الشيء الموكَّل بشراءه مجهولاً وقضى الأمر في شرائه رأى الوكيل صحة الوكالة وله
أن يشتري من أي شخص ومن أي شيء وأرضاً.

(مادة ٨١٧)

إذا لم يكن الأمر مطلقاً رأى الوكيل فيما يشترطه وكان الشيء الموكَّل بشراءه مجهولاً وجهلاً
فأخذه بكماله أو بالجنس فلا تصح الوكالة وإن بين الشيء

وإن كانت الجهة الموصلة بأن بين الجنس الشيء المراد شرائه ولم يبين نوعه صحَّت الوكالة وإن لم يبين
الشيء

وإن كانت الجهة الموصلة بأن كانت بين الجنس والنوع فانه بين الشيء أو النوع صحَّت الوكالة
والأفلا

(مادة ٨١٨)

إذا عين الموكَّل نوع الشيء الموكَّل بشراءه فاشتري الوكيل خلافه فلا يشترط شرائه الأعلى الوكيل
فلو أمره بشراء جوخ فاشتري حريراً لم ينعى الوكيل ولا يتوقف على إجازة الموكَّل إلا إذا أريد
أنه أعلى الوكيل بأن يكون الوكيل صبياً أو مجنوناً.

(مادة ٨١٩)

إذا قيدت الوكالة بقيد فليس بالوكيل بالشراء متحققاً إلا إذا كان خلافاً إلى خير.

(١) يستند حكمه من المروكليات واختصاره أوائل باب الوكالة في المجلد ١٩٩

(٢) يستند حكمه من المروكليات المجلد ١٩٩ أو باب الوكالة في المجلد ١٩٩ وكذا المادة ١٩٩

(٣) يستند حكمه من المروكليات المجلد ١٩٩ أو باب الوكالة في المجلد ١٩٩

(٤) يستند حكمه من المروكليات المجلد ١٩٩ أو باب الوكالة في المجلد ١٩٩ وكذا المادة ١٩٩

(٥) يستند حكمه من المروكليات المجلد ١٩٩ أو باب الوكالة في المجلد ١٩٩ وكذا المادة ١٩٩

والمراد من المروكليات المجلد ١٩٩

فإن عين الموكل التي واشترى الوكيل بأكثر من ثمنه فلا يثبت دعوى موكله بمخاذا سوءا لأن موكلا بشرا معين أو غير معين وإن اشترى بأقل من ثمنه فأن كان وكيلا بشرا مع عين الموكل وإن كان وكيلا بشرا غير معين فلا يثبت دعوى الموكل ما لم تكن قيمة ما اشتراه قدوة الثمن المعين أو يكون قد وجد له به فثبتت دعوى ذلك الصفة بأقل من ذلك الثمن المعين فإنه يتخذ على الموكل

(مادة ٨٢٠)

إذا عين الموكل فعلا لثمن الوكيل بشرا معين وأمره أن يشتريه بحال فاشتراه به نسيئة لزم الموكل ولو أمره أن يشتريه به نسيئة فاشتراه به حالا لزم الوكيل

وإن عين فعلا لثمن الوكيل بشرا غير معين وأمره أن يشتري به حالا فاشترى به نسيئة لزم الوكيل ولو أمره أن يشتريه به نسيئة فاشترى به حالا لزم الموكل (١)

وإن كان المبرور فعلا عند التماس كمن أطلع بوزو المبرور فلا يثبت دعوى الموكل إلا بغير المثل (٢)

(مادة ٨٢١)

إذا دفع الوكيل بالشراء ثمن المبيع من مال نفسه طلب دفع ثمن الرجوع به على موكله ولو حبس المبيع عن الموكل لاستيفاء الثمن وإن لم يكن دفعه نائبا (٣)

(مادة ٨٢٢)

إذا اشترى الوكيل بالشراء بغير مؤجل فهو في حق الموكل مؤجل وليس له أن يطالب به حالا فإنه أجل الثمن على الوكيل بعد شرائه نقدا فلو وكيل أن يطلب الثمن من الموكل حالا (٤)

(مادة ٨٢٣)

لا يجوز للوكيل بشرا معين أن يشتري لنفسه في غيبة موكله الشيء الذي وكله الموكل بشرا له والممير يشتري بغير أن يرد من الثمن الذي عينه له أو يبيع آخر (٥)

(مادة ٨٢٤)

لا يجوز للوكيل بالشراء أن يشتري ماله أو يبيع ماله لنفسه (٦)

(١) يستفاد حكمه من المقتضى في قوله في الباب السابق في تكميل الشراء من احتساب ثمنه ١٧٤ و ١٧٥

(٢) يستفاد حكمه من قوله في الباب السابق في قوله في الوكالة التي لا يرد بها المبرور أو المبرور

(٣) يستفاد من قوله في الباب السابق في قوله في المبرور ١٧٤ و ١٧٥

(٤) يستفاد من قوله في الباب السابق في قوله في المبرور ١٧٤ و ١٧٥

(٥) يستفاد من قوله في الباب السابق في قوله في المبرور ١٧٤ و ١٧٥

(٦) يستفاد حكمه من قوله في الباب السابق في قوله في المبرور ١٧٤ و ١٧٥

(مادة ٨٢٥)

يجوز الوكيل بالشراء وما اشترى على البائع اذا وجد فيه عيبا فديما وكان المبيع في يده فان ساء
الوكلاء فليس له دية العيب بدون انذار

(مادة ٨٢٦)

المبيع في يد الوكيل بالتمراة فاذ اذنت أو ضاع بدون ذمته فبالع على الموكل ولا ينفذ من
التمراة

وان حبس الوكيل بالشراء عن الموكل لاخذ ثمنه وتلف في يده أو ضاع زوجه أو أخته

الفصل الرابع

(في الوكيل بالبيع)

(مادة ٨٢٧)

يصح للوكيل بالبيع عند الاطلاق أن يبيع الموكل ببيع، بقصان لا يتعاضد الناس فيه لا يخل من
العين ولا يجوز إلا بالبراهم والدينار حالة أو في تأجيل متعارف

وان عيى له الموكل التمسد في يبيع بغيره فان يبيع بغيره فانه باعته وأقص منه وسامه
فالشئى لا يملكه ولا يملك قهضه واستردد البائع فلو كان في يد المشتري كان لأوكل ان يار ان شاء
أخذ الثمن من المشتري وان شاء أخذه من الوكيل

فان أخذ من المشتري لم يرجع به على غيره وان أخذ من الوكيل يرجع به على المشتري^{١٣}

(مادة ٨٢٨)

اذا لم يدر الموكل البائع فبأن أو مؤجل وكن البائع للتجارة فلو وكيل بالبيع أن يبيع بغيره
حال أو مؤجل باجل متعارف بين التجار ولا يتقبل به على الموكل ان يباعه باجل طويل أو يجرى
به العرف عند التجار

(١) يستفاد حكمه من قوله في باب الوكالة بالبيع والتمس من الدرر ٤٠٣

(٢) يستفاد حكمه من قوله في باب الوكالة بالبيع والتمس من الدرر ٤٠٤

(٣) يستفاد حكمه من جميع فقرات هذا الموضع من قوله في باب الوكالة بالبيع من غنوية مرة ٤٥٨ ومنها
في أوسط الباب ان كان مؤجلا مرة ٤٥٩ ومن الدرر وكذا في رد المحتار من قوله في باب الوكالة بالبيع
الخمرة ٣١٠

(٤) يستفاد حكمه من الدرر وكذا في رد المحتار من قوله في باب الوكالة بالبيع الخمرة ٤١٠

(مادة ٨٢٩)

لا يجوز للوكيل بالبيع أن يبيع الشيء الموكل بيده ما قبل شراءه منهم له إذا كان لثمن أكثر من القيمة لا أنقص منها ولو دفعه ما يبيع ولا مثله ما لم يكن الموكل أمرا بالبيع ليم فيجوز بيعه لهم مثل القيمة لا غيرها

ولا يجوز للوكيل بالبيع أن يبيع ما موكل بيده لابن الصغير ولو صرح له الموكل ويدخل تحت من زدها منهم له شرك الموكل شركه تخان أو مداولعة فلا يجوز للوكيل أن يبيع له ما موكل بيده إذا كان من جنس تخان أو مداولعة

(مادة ٨٣٠)

لا يجوز للوكيل بالبيع أن يشتري لنفسه الشيء الموكل بيده ولو صرح له الموكل بذلك (١)

(مادة ٨٣١)

للوكيل بالبيع أن يأخذ رهنه أو كفيله لأجل المشتري بما يبيع منه تسديته ولو لم يصرح له الموكل بذلك (٢) وإن أمر الموكل أن لا يبيع تسديته إلا برهن أو كفيل فليس له مخالفته وإن خالف لا يتقدم به على الموكل (٣)

(مادة ٨٣٢)

إذا عقد الموكل والوكيل معا عقد بيع أو لم يصرح بالبيع من العاقلين يشترك المشتريان في البيع ويخبر كل منهما بالآخر (٤)

(مادة ٨٣٣)

حق قبض الثمن للوكيل بالبيع لا للموكل وللمشتري الاستمتاع من حقه، وللوكيل وإن دفع المشتري الثمن للموكل مع دفعه وليس للوكيل مطالبة به بدفعه (٥)

(مادة ٨٣٤)

يجوز للوكيل على تسليم المبيع للمشتري بعد قبضه عنه أن كان له إلا (٦)

- (١) يستفاد حكمه من المادتين ٨٢٩ و٨٣٠ من قانون المصارف والبنوك
- (٢) يستفاد حكمه من المادتين ٨٣١ و٨٣٢ من قانون المصارف والبنوك
- (٣) يستفاد حكمه من المادتين ٨٣٣ و٨٣٤ من قانون المصارف والبنوك
- (٤) يستفاد حكمه من المادتين ٨٣٥ و٨٣٦ من قانون المصارف والبنوك
- (٥) يستفاد حكمه من المادتين ٨٣٧ و٨٣٨ من قانون المصارف والبنوك
- (٦) يستفاد حكمه من المادتين ٨٣٩ و٨٤٠ من قانون المصارف والبنوك

(مادة ٨٢٥)

لا يجبر الوكيل بالبيع على أداء ثمن ما باعه من ماله إذا لم يتبرعه من المشتري (١)

(مادة ٨٢٦)

الوكيل بالبيع الذي لا أثر له لا يجبر على تقاضي الثمن وثمنه من المشتري
وتجوز إعمال التوكيل على المشتري أو توكيله عنه في قبض الثمن

(مادة ٨٢٧)

الوكيل بالبيع المجهول له أثر على البيع كالتدال والمسهل ويجبر على تقاضي الثمن من المشتري
وتجوز إعماله

(مادة ٨٢٨)

إذا احتق المبيع فالتشترى الرجوع على الوكيل بالثمن إن أنقذه إليه سواء كان الثمن باقيا في يده
أو سلمه إلى الموكل أو يكون للوكيل الرجوع به بعد دفعه على موكله وإن أنقذه المشتري الثمن
إلى الموكل رجوع عليه به (٢)

(مادة ٨٢٩)

إذا وجد المشتري عباقدا ينافي البيع فلا الرجوع بالثمن على الوكيل إن كان أنقذه الثمن وإن كان
نقذه إلى الموكل فلا أخذه منه (٣)

(مادة ٨٣٠)

إذا مات الوكيل بالبيع ووجد المشتري بالبيع عباقدا فلا الرجوع بالثمن على وارث الوكيل أو وصيه
فإن لم يكن له وارث أو وصي رده على الموكل (٤)

(مادة ٨٣١)

إذا قبض الوكيل بالبيع الثمن كان في يده أمانة فلا رده إلا إذا تعذر عليه أو قصر في حفظه (٥)

(١) يستند حكمه من المادة التي في الوكالة بالبيع غرة ٤٦٣ وكذا المادة التي يرد لها

(٢) يستند حكمه من توسط الباب الثالث في الوكالة بالبيع من المندبة غرة ٤٦٣

(٣) يستند حكمه من توسط الباب الثالث في الوكالة بالبيع التي في المادة المختارة غرة ٢١٦

(٤) يستند من المادة التي في توسط الباب الثالث في الوكالة بالبيع غرة ٤٦٣

(٥) يستند حكمه من أول العاشر من كتاب الوكيل في القانون غرة ٤٥

الفصل الخامس

(في التوكيد بالخصوصية)

(مادة ٨٤٤)

يصح التوكيد بالخصوصية في البحث الديني والادعيان وسائر حقوق العباد ورضا الخصم ليس بشرط في خصته وانما هو شرط لازمه (١)

ولا يملك وكيل الخصومة وقف احدى الدين الا اذا كان العرف بين الضلوان المتقاضى هو الذي يتبع فيه قبضه (٢)

(مادة ٨٤٥)

وكيل قبض الدين من قبل الدائن اثباتا للخصوصية مع المدينين فان اقام المدينون عليه اليمين على استيفاء الموكل او ابراءه قبل قبضه ائما وكيل القمادى يتبع دين ائمة اثباتا لانه فلا يملك الخصومة والتوكيد يقتضى التحين لاثبات الخصوصية (٣)

(مادة ٨٤٦)

وكيل الدخ لا يملك الخصومة ووكيل الخصومة لا يملك المبلغ

(مادة ٨٤٧)

اذا كان الموكل بالخصوصية مدعيا او مدعى عليه فليس له ان يترك المصير لا يتقدر ان يمتنع على قلمه بل يترك الحكم بغيره التوكيد بشرط رضا الخصم

وان كان الموكل هو المدعى عليه فلا يلزم منه التوكيد بشرط رضا الخصم بل يحضر ان يترك التبرع لزوجان عند خصته او قبوله كونه وكيله في رضى به لزمه برضا (٤)

(مادة ٨٤٨)

يجوز للعدوان ان يوكل ويلزمه توكيداً بشرط رضا الخصم

(١) يستفاد من هذه الفقرة ان اثنان اثنان في التوكيد بالخصوصية من الاذمة فية ثمة لا وكذا من المبر وتكملة رد المحتار في اوسط كتاب الزكاة فقرة ٢٤٧

(٢) يستفاد من هذه الفقرة من اول باب لو كان بالخصوصية وارتفع من الغرور والاختلاف فقرة ٤١٢

(٣) يستفاد من هذه الفقرة من اول باب لو كان بالخصوصية وارتفع من الغرور والاختلاف فقرة ٤١٢ ومن ذلك ان لم يوافق من اثنان اثنان في التوكيد بالخصوصية وارتفع من الغرور والاختلاف فقرة ٤١٢ ومن ذلك ان لم يوافق من اثنان اثنان في التوكيد بالخصوصية وارتفع من الغرور والاختلاف فقرة ٤١٢

(٤) يستفاد من هذه الفقرة من اوسط كتاب الزكاة فقرة ٢٤٨ وكذا من المبر رد المحتار في اوسط كتاب الزكاة فقرة ٢٤٨ وكذا من المبر رد المحتار في اوسط كتاب الزكاة فقرة ٢٤٨

(مادة ٨٤٧)

يجوز للموكل عن الانفصاح والبيان في الخاص ومدة نفسه بوجوب قبول بوكيله بدون رضا خصمه

(مادة ٨٤٨)

يلزم التوكيل بغير رضا الخصم اذا كان الموكل حاضرا معه ومع وكيله في مجلس المحاكمة (١)

(مادة ٨٤٩)

يجوز التوكيل بشأنه الذي يرضاه من غير رضا الخصم وسواء كان الموكل حاضرا أم غائبا معهما أم حاضرا (٢)

(مادة ٨٥٠)

يصح اقرار الموكل بقبول بالخصوصية على موكله في مجلس الحكم بغير اذن ودوا اقتصاص سواء كان موكله حاضرا أم غائبا وأقر عليه بأشياء لم يأت الحق عليه وأقر بشئ لم يأت الحق عليه

وإذا استثنى الموكل الاقرار في بوكيله مع بوكيله واستثناه ولا يقبل اقرار وكيله عليه (٣)

(مادة ٨٥١)

يجوز للموكل بالاجارة ان يخاف في الشبهة ما لو خسر الاجرة وعلمه فليس العيب بالتأخير (٤)

(مادة ٨٥٢)

الموكل بالخصوصية اذا ثبت الحق على موكله لا يلزمه ولا يجس عليه ولو كان وكيله غائبا ولا يكون ضامنا لادائه بدون كمال التمرعية ولم يأمره الموكل بدفعه من مال الموكل الذي في يده (٥)

(مادة ٨٥٣)

يجوز النيابة في الاستئناف لا الخلف فيما لا يصلح التوكيل والوصى ومتولى الوقف وأبو الصغير الاستئناف فله طلب عين خصمه ولا يحدف أحد منهم الا اذا حصل الادعاء عليه مباشرة العند أو صرح اقراره على الاصيل (٦)

(١) يستفاد حكمه من أول طرحة كتاب التوكيل من كتاب التوكيل في المحاكم (٢)

(٣) يستفاد حكمه من أول طرحة في التوكيل من كتاب التوكيل في المحاكم (٤) يستفاد حكمه من أول طرحة في التوكيل من كتاب التوكيل في المحاكم (٥) يستفاد حكمه من أول طرحة في التوكيل من كتاب التوكيل في المحاكم (٦) يستفاد حكمه من أول طرحة في التوكيل من كتاب التوكيل في المحاكم

(٢) يستفاد حكمه من أول طرحة في التوكيل من كتاب التوكيل في المحاكم (٣) يستفاد حكمه من أول طرحة في التوكيل من كتاب التوكيل في المحاكم (٤) يستفاد حكمه من أول طرحة في التوكيل من كتاب التوكيل في المحاكم (٥) يستفاد حكمه من أول طرحة في التوكيل من كتاب التوكيل في المحاكم (٦) يستفاد حكمه من أول طرحة في التوكيل من كتاب التوكيل في المحاكم

(٤) يستفاد حكمه من أول طرحة في التوكيل من كتاب التوكيل في المحاكم (٥) يستفاد حكمه من أول طرحة في التوكيل من كتاب التوكيل في المحاكم (٦) يستفاد حكمه من أول طرحة في التوكيل من كتاب التوكيل في المحاكم

(٥) يستفاد حكمه من أول طرحة في التوكيل من كتاب التوكيل في المحاكم (٦) يستفاد حكمه من أول طرحة في التوكيل من كتاب التوكيل في المحاكم

(٦) يستفاد حكمه من أول طرحة في التوكيل من كتاب التوكيل في المحاكم

الفصل السادس

في عزل الوكيل

(No. 214)

الموكل أن يعزل وكيله عن الوكالة متى شاء متفقاً وشعيراً بشرط علم الوكيل بالماله على به حق
الغـ

فلان تعاقب به حق الغير كما اذ ارهن المدينون ماله وعندنا من الاجل وكل اشوي مع الرهن فلا يعزل ولا تسلط او كانت بالبر (١)

(100 31)

تعتبر التوكيد بالخروج الموكل عن الاعلى ونفقة الموكل وان نعلق به حتى الغنى
الافى الوكالة يبيع الرهن ذاك الرهن العدل أو الممنوع يبيع الرهن عند حلول الاجل فلا
يعزل عت الموكل ولا يخرج وحده عن الاعلى (٢٠)

(107 525)

الوكيل بالخصوصة وشراء معين أن يعزل نفسه عن الوكالة عالمه تعلق به حتى الغير فيجبر على انقضاء الوكالة

وَيَسْتَعْرِضُهُ عَالِمُ الْغُيُوبِ بِالْعَرْشِ ۚ إِنَّهُ كَانَ بِعِلْمِ الْغُيُوبِ عَلِيمًا (٣)

(مادة)

للموكل عزل وكبيلة بعض الدين ان وكاهه بغير حضرتهما يوثق وان وكاهه بحضوره لا يملك عزله بدون علم المدون فان دفع البهه الدين من دون ان يعلم به المدون فانه الدين (٥١)

$$(\Lambda \otimes \Lambda^{\frac{1}{2} \otimes k})$$

تظهر الوكالة بـ (أ) الشيء المورث فيه كالتواركة، بعض منه وبقية منه لنفسه

(١) - استفاد منكم لأفقر الأمل والوفاة من البيوت كحكمة في العزائم (أولاً) باب عزاء الزميل غرة ٢٥٦

میتواند به صورت زیر باشد:

(٦) تتبعنا حكمة و أمن أولئك ب عزلي الوكيل في الفرار ١٧٧

(٣) يستفاد حكمه من آيات الفود وردا على ما مر في ٤١٦ وغرة ٤١٧ من أوائل باب صفة التوكيد

(١٤) يَنْعَاجُكُمْ لَوْ اتَّقَى مِنْكُمْ الْبُشَيْرُ أَوْ لَوْ أَنَّ فِي رَأْسِ الْوَسِيلِ غُرَّةً لَا يَلْ

كتاب الرهن

الفصل الأول

(في شرائط الرهن وبيان ما يجوز رهنه وما لا يجوز)

(مادة ٨٥٩)

عقد الرهن هو جعل شيء مالى محبوسا فى يد المرتهن أو فى يد عدل بحق مالى يمكن استيفاءه منه ككالا
أو بعضا (١)

(مادة ٨٦٠)

يشترط فى المرهون أن يصح كون ماله موجودا منفعة وما تدور الفاسم محبوزا لا مشترقا أو مشروعا
لا مشغولا بحق الراهن أيضا لا مباحا ولا منفعة لا بغيره (٢)

(مادة ٨٦١)

يشترط فى مسائل الرهن أن يكون ديننا ثابتا فى المقتضى أو موعودا به أو بمقتضى من الاعيان المضمونة
فلا يصح الرهن بالأعيان (٣)

(مادة ٨٦٢)

يشترط ختام الرهن ونزومه على الراهن أن يتقبضه المرتهن قبضا تاما
والراهن قبل تسليم الرهن للمرتهن أن يرجع فيه ويتصرف فى العين المرهونة (٤)

(مادة ٨٦٣)

يجوز للراهن والمرتهن أن يشترطا فى العقد وضع الرهن عند عدل وأن يتفقا على ذلك بعد العقد
فإن رضئ العدل صار فيه كيد المرتهن ويتم الرهن بقبضه والمرهم الراهن (٥)

(مادة ٨٦٤)

لا يصح اشتراط تأجيل العين المرهونة للمرتهن فى مسائل تدبره ان لم يؤد الرهن فى الاجل المعين
لا تأجيله بل يصح الرهن من غير شرط التأجيل

(١) تستأن من أول كتاب الرهن من المذكرة ٢٠٧ ومن رد المختار ٢٠٨

(٢) يستأن من الفصل الأول فى تعيين الرهن وكيفيته وشرايطه الخمس كتاب الرهن من اقتنى بقرينة ١٣٧ و ١٣٨

(٣) يستأن من كتابه من أو سطه باب ما يجوز رهنه وما لا يجوز من المبرور المختار ٣١٨

(٤) يستأن من حكم فقرتها من أول كتاب الرهن من المذكرة ٢٠٨

(٥) يستأن من حكمها من أول الباب الثاني فى الرهن بشرط أن يوضع على يدي عدل من المذكرة ١٣٩ ومن
المبرور أول باب الرهن يوضع على يدي عدل من ٢٠٧

ويصح تركيل الرهن الرهن يبيع الرهن عند حلول الاجل لاستيفاء دينه من ثمنه وكذا يصح تركيل الرهن العدل أو غيره بالبيع لا بفناء الدين (١)

(مادة ٨٦٥)

يجوز للمدين إعطاء رهن واحد بعدة مدينين سواء كانوا اشركاء في الدين المرهون به أو كان لكل منهم دين على الراعي بشرط أن يرهنه عند الركن بعقد واحد بلا تفصيل ويكون كل رهن رهنًا عند كل منهم بذاته (٢)

(مادة ٨٦٦)

يجوز للمدين أن يبيع بماله غيره ويرهنه بالثمن فان أطاع له الميرالان ولم يعقده بشئ مجازله أو رهنه بأي قدر ركن كثير أو قليل أو بأي جنس أراد وعند أي شخص وفي أي بلد شاء وان قيد الاذن بقدر أو جنس أو وقت أو بالتدليس المستعير مخالفة له الا اذا اتفق المدينان على غير ما عين له الميرالان أو أكثر من قيمة الرهن فالتدليس ورهه بأن يرضى عن التدليس الميرالان لم يتنصص عن قيمة الرهن (٣)

(مادة ٨٦٧)

إذا رهن الميرالان بماله الميرالان على حسب ما اشترط عليه فليس للميرالان يرجع في الرهن بعد تسليمه للرهن بل يحميه الرهن إلى أن يستوفي دينه (٤)

(مادة ٨٦٨)

يجوز للاب أن يرهن ماله عند ولده وأن يرهن حال ولده لنفسه ويجوز له أيضا أن يرهن ماله ابنته الصغيرة على نفسها وبين على الصغير وإذا رهنه بينين نفسه فهو له فان كانت قيمة الرهن أكثر من الدين يضمن الاب بقدر الدين لا الزيادة (٥)

(مادة ٨٦٩)

لا يجوز الوصي رهن ماله عند اليتيم ولا الزمان مال اليتيم بنفسه وله رهنه عند أجنبي يدين على اليتيم أو على نفسه وله أخذ رهن بالدين الماخو - اليتيم (٦)

-
- (١) يستفاد حكم الفقرة الأولى من أول كتاب الرهن من تلخيص الحاشية في شرح المحققين في تفسيره كتاب الرهن من أوائل باب الرهن موضح على يد المؤلف من المراجعة ٢٠٤ - (٢) يستفاد حكمها من الميرالان من أوائل باب ما يجوز إتيانه وما لا يجوز من ٢٢ - (٣) يستفاد حكمها من تفسيرها من أوائل باب ما ينصرف في الرهن من الميرالان المختار مرة ٣٣٠ و ٣٣١ - (٤) انظر فيهم نصه من الميرالان من أوائل باب ما يجوز إتيانه من الميرالان فيفتح رجوع الميرالان ويكون لا من حيث الميرالان - (٥) يستفاد حكمها من أوائل باب ما يجوز إتيانه من الميرالان من الميرالان ٢١٥ - (٦) يستفاد حكمها من الميرالان من أوائل باب ما يجوز إتيانه من الميرالان من الميرالان المختار مرة ٣١٩ ويستفاد حكمها من أوائل باب ما يجوز إتيانه من الميرالان من الميرالان المختار مرة ٢١٩

المقصود من الشافعي

(في أحكام الرهن)

(مادة ٨٧٠)

للمرتهن حق حبس الرهن لاستيفاء الدين الذي رهن به وليس له أن يجكبه بين آخره على الراهن سابق على العقد أو لاحق به.

وقد رهن الرهن كعهده في الاستحكام كلها فالمرتهن حق حبسه إلى أن يدل إليه ديانه بمحمه إذا كان الرهن سابقا على الدين (١)

(مادة ٨٧١)

المرتهن أحق بالرهن من الزاين وأذا مات الراهن مدينه فإلزمتهن أحق به من سائر الغرماء إلى أن يستوفي حقه ومما فضل منه للغرماء (٢)

(مادة ٨٧٢)

الرهن لا يمنع المرتهن من مطالبة الراهن بدينه إن كان مالا فإن كان مؤجلا فليس للمرتهن مطالبة به إلا عند حلول الأجل (٣)

(مادة ٨٧٣)

إذا قضى الراهن بعض الدين فلا يكف المرتهن بتسليمه بعض الرهن بل يحبس به إلى استيفاء ما بقي منه ولو كان (٤)

أما إذا كان الموهون شيئين وحين لكل منهما عقد رهن للدين وأدّى الراهن دقة أو ما عليه لأحدهما كان له أن يأخذه أما إذا رهن قديس له إلا أخذ لحبس الكل بكل الدين (٥)

(مادة ٨٧٤)

له الرهن أن يجبر المدين على فكأن الرهن وتسليمه إليه إلا إذا كانت العارية مؤقتة بجهة معلومة فليس له جبره على ذلك قبل وفاء المدة وله جبره بعد مضيها (٦)

(١) يستفاد حكمه من أوسط كتاب الرهن من تنقيح الخامدة بقرة ٢٧٥ و ٢٧٥

(٢) يستفاد حكمه من تنقيح الخامدة بقرة أوسط كتاب الرهن آخره ٢٧٦

(٣) يستفاد من المدون أوائل كتاب الرهن بقرة ٢١٠

(٤) يستفاد حكمه من الفرق من أوسط كتاب الرهن من المدونة ٣١٢

(٥) يستفاد حكمه من الفرق من المدون آخره ما عليه وبقرة ٢٢١

(٦) يستفاد حكمه من أوسط الرهن من تنقيح الخامدة بقرة ٢٧٣

(مادة ٨٧٥)

لا يكلف مرتب من معه وهنه فكيف لا يرضى عن استلامه الرهن ليدفعه اذ قد لا بد له من استلامه
الرهن الجيد اذا تم حتى يقبض دينه (١)

(مادة ٨٧٦)

اذا اراد المدين في كمال الرهن ودفع الدين المطلوب للمدين بغير الرهن على القبول ويرجع المدين
على المستعير عما اذناه من الدين ان كان الدين قد دفعه الرهن وان اقل لا يجبر على تسليم الرهن
فان كان اكثر فالتدبير لا يرجع به على المستعير (٢)

(مادة ٨٧٧)

لا يطل الرهن بموت الراهن ولا بموت المرتب ولا بموت ما وصى به رهناء عند الوفاة (٣)

(مادة ٨٧٨)

اذا مات الراهن المستعير مثلاً يبقى الرهن على سائر محبوسات المرتب ولا يساعده دون رضا المعير (٤)

(مادة ٨٧٩)

اذا مات المعير بدون موافقة المستعير ارضى بوفاء دين نفسه وتخليص الرهن وان جاز عن فضاء
دينه يبقى الرهن على حله عند المرتب ولو وثقه المعير ثبوت الرهن وبسقط الرهن (٥)

(مادة ٨٨٠)

اذا مات الراهن باع وصية الرهن باقت مرتبه وقضى منه الدين للمرتب فان لم يكن له وصي
ينصب القاضي له وصي او امره ببيع وقضاء الدين المرهون به من ثمنه (٦)

(مادة ٨٨١)

اذا مات المرتب تقضى ورثته دفاعة في حبس الرهن الى استيفاء الدين (٧)

(مادة ٨٨٢)

اذا مات العدل بوضع الرهن عند عدل غيره بتراضي الطرفين فان اختارنا بضعه اطلقه عند عدل
وان شاء وضعه عند المرتب اذا كان مثل العدل في العدل وان كره الرهن (٨)

(١) يستفاد حكمه من أوامر كتاب الرهن من الدور ورد المختار في ٣١٢ وذلك في الدور والشرع بل لا ينع من
توهم كتاب الرهن في ٢٥٠ - يستفاد حكمه من أوامر كتاب الرهن في ٣١٢ وذلك في الدور والشرع بل لا ينع من
ورد المختار - (٢) يستفاد حكمه من أوامر كتاب الرهن في ٣١٢ وذلك في الدور والشرع بل لا ينع من
حكمه من أوامر كتاب الرهن في ٣١٢ وذلك في الدور والشرع بل لا ينع من (٣) يستفاد حكمه من أوامر كتاب الرهن في ٣١٢
ذلك في الدور والشرع بل لا ينع من (٤) يستفاد حكمه من أوامر كتاب الرهن في ٣١٢ وذلك في الدور والشرع بل لا ينع من
ذلك في الدور والشرع بل لا ينع من (٥) يستفاد حكمه من أوامر كتاب الرهن في ٣١٢ وذلك في الدور والشرع بل لا ينع من
ذلك في الدور والشرع بل لا ينع من (٦) يستفاد حكمه من أوامر كتاب الرهن في ٣١٢ وذلك في الدور والشرع بل لا ينع من
ذلك في الدور والشرع بل لا ينع من (٧) يستفاد حكمه من أوامر كتاب الرهن في ٣١٢ وذلك في الدور والشرع بل لا ينع من
ذلك في الدور والشرع بل لا ينع من (٨) يستفاد حكمه من أوامر كتاب الرهن في ٣١٢ وذلك في الدور والشرع بل لا ينع من

(مادة ٨٨٣)

إذا مات المرتهن بجهة لا تأريهن ولم يوجد في تركته قسيمة الرهن فسيرد ما أوادى من تركته
وتقبض الورثة من الرهن مائة ألف دينار منهم (١)

الفصل الثالث

(في تصرف الرهن والمرتهن)

(مادة ٨٨٤)

كل تصرف من التصرفات المحتملة للتفويض كالبيع والابارة والهبة والصدقة ونحو ذلك
إذا فعله الرهن قبل سقوط الدين عنه يتوقف صدقه على رضا المرتهن ولا يلحقه في عبس
الرهن إلا إذا أباه المرتهن أو قضى الرهن دينه خلسة فله تصديقه وإنه يخرج المرهون عن
عهدة المرتهن لكن في صورة البيع يتحول حق المرتهن إلى الثمن بخلاف بدل الابارة (٢)
وكذلك إذا أقر الرهن بالمرهون فعليه فلا يصح إقراره في حق المرتهن ولا يستطاعه في عبس
الرهن إلى استيفاء دينه (٣)

(مادة ٨٨٥)

كما لا يملك الرهن بيع الرهن ولا ابارة ولا اعارة ولا هبة بدون رضا المرتهن فكذلك المرتهن
لا يجوز له بيع الرهن إلا إذا كان وكيلًا في بيعه من قبل الرهن وليس له ايداعه ولا ابارة
ولا اعارة ولا رهنه بلا إذن الرهن وإن فعل ذلك يكون منه دليلاً على تبعية قسيمة الرهن بالغة
بالمقتضى (٤)

(مادة ٨٨٦)

إذا باع الرهن الرهن بلا إذن المرتهن واستلمه المشتري فله في يده قبل أن يجبر المرتهن أن يبيع
فلا يصح به ذلك إلا بإذنه وللمرتهن الخيار بأن شاء من المشتري فيتم يومه. وكذا وإن شاء ختمها
الرهن (٥)

وإن نهى المرتهن وبيع الرهن بلا إذن الرهن واستلمه المشتري فله في يده قبل الابارة يكون
للمرهن الخيار في تقضيها للمشتري أو للمرتهن

(١) يستفاد حكمه من تنقيح الحامدية من أوامر كتاب الرهن سنة ٢٨٦ — (٢) يستفاد حكمه من فقرات
أوامر باب التصرف في الرهن من المروية المذكورة سنة ٢٨٤ و ٢٨٥ — (٣) يستفاد حكمه من فقرات من أوامر
كتاب الرهن من تنقيح الحامدية سنة ٢٧٧ — (٤) يستفاد حكمه من المادة من أوامر الرهن من تنقيح الحامدية
سنة ٢٧٩ و ٢٨٠ — (٥) يستفاد حكمه من فقرات من أوامر كتاب الرهن من تنقيح الحامدية سنة ٢٧٠

(مادة ٨٨٧)

إذا عدى المرتهن ودهن الرهن بلا إذن الراهن فهو كالثاني في يد المرتهن الثاني قبل الإعادة إلى المرتهن الأول فالراهن الأول الخياران شاء ضمن المرتهن الأول قيمة الرهن بالغتيا بلغت وبصير ضمانه رهنا وعليه المرتهن الثاني بالدين وإن شاء ضمن المرتهن الثاني ويكون الضمان رهنا عند المرتهن الأول وبطل رهن الثاني ويكون المرتهن الثاني الرجوع على الأول بمقتضه وبدينه ولورهن المرتهن الأول عند الثاني فإن الراهن الأول مع الرهن الثاني وبطل الرهن الأول (١)

(مادة ٨٨٨)

يجوز للمرتهن أن يبيع الرهن للراهن فيخرج من ضمان المرتهن ولعامة الرجاء إلى يده فإن استرده وأعاد قبضه عام فمطله عليه ثبنا عقد الرهن فإن ذلك الرهن في يد الراهن المستعير لأن ضمانه لا يلازم سقوط شيء من الدين ويكون المرتهن في هذه الصورة سيرة الغرماء

فإن كنت الراهن أعطى المرتهن كقبلا بثمنه الرهن المعتبر فلا يلزم التكفيل شيء بل ذلك الرهن في يده عند نظريه عن حكم الرهن وإن كان العقد باطلا أما إن كنت الراهن أخذته بغير رضا المرتهن بغير ضمان التكفيل شيء الراسد بطله

فإن مات الراهن المستعير قبل استرداد العين الموهوبة أو أعادتها إلى يد المرتهن فالمرتهن أحق بها من سائر غرماء الراهن فلا يشتركون المرتهن فيه (٢)

(مادة ٨٨٩)

إذا باع المرتهن ثمار العين الموهوبة بغير إذن الراهن المستعير أو بلا إذن القاضى فبطل الرهن عما باع فاقبضه من قبضه (٣)

(مادة ٨٩٠)

يجوز للمرتهن أن يسافر بالرهن إذا كان الطريق آمنا إلا إذا قيد الراهن بالمعسر فلا يجوز له السفر (٤)

(١) يستند حكمه فقهاء من أن كتاب الرهن من تفتيح الحاشية بقوله ٢٧٩

(٢) يستند حكمه فقهاء من أن كتاب الرهن من تفتيح الحاشية بقوله ٢٢٨ و ٢٢٩

(٣) يستند حكمه من تفتيح الحاشية من أن كتاب الرهن من تفتيح الحاشية بقوله ٢٧٢

(٤) يستند حكمه من تفتيح الحاشية من أن كتاب الرهن من تفتيح الحاشية بقوله ٢٧٤

(مادة ٨٩١)

لا يجوز للرهن أن ينتفع بالرهن منقولاً كان أو غير منقول لأن الرهن وله أن يؤجر، يأنف
ويُدفع لأجرة الرهن أو يستحب من أصل الدين برضا الرهن وإن بطل الرهن
ولو أن الرهن للرهن في استعمال الرهن والاتفاق به أو اعازته للعمل فذلك الرهن قبل التسرع
في الاستعمال أو العمل أو بعد الانقراض منه ذلك بالدين
وإن ذلك في حالة الاستعمال والاتفاق أو في حالة العمل الاستعمال حسب ما أثبت به الرهن ذلك أمارة
أي لا ضمان على المرتين فلا يضمن على شيء من الدين
ولو كان المرتين الدار فلهون فلا أجر عليه
ولو اختار الرهن والمرتين في وقت ذلك الرهن فقال المرتين ذلك في وقت العمل وقال الرهن
ذلك قبل العمل أو بعده فالقول للمرتين واليمين للرهن (١)

(مادة ٨٩٢)

المصاريف اللازمة لحفظ الرهن وصيانتها تكون على المرتين والمصاريف اللازمة لتفكيكه
كعمارة أو عمارا أو في الأرض وناقض الشجر وكل ما به إصلاحه وبقاؤه يكون على الرهن
وكل ما يجب على أحدهما فله الآخر وإن كان أداء الأمر الثاني ويجهله فله على الآخر فله
الرجوع عليه وإن أداه الأمر الثاني فله ويشرع لأرجوع له على الآخر شيء (٢) أما (٣)

الفصل الرابع

(فيما يترتب على المرتين والرهن عند هلاك الرهن)

(مادة ٨٩٣)

يجب على المرتين أن يمتن بمقتضى الرهن كانت أم لا بمقتضى ماله وله أن يجهله بنفسه ووجوده
وولده وغيرهما من عوف ماله الساكنين معه وساجي مجراهم من باعته في حفظ ماله (٤)

(مادة ٨٩٤)

الرهن مضمون على المرتين بمالكه لا بمقتضى ماله من قيمته من الدين وقدر قيمته يوم قبضه
لا يوم هلاكه (٥)

(١) يستعمل حكم الفقرة الأولى من المرسوم المختار من أوائل فصل في ماله غير مضمون الرهن فقرة ٣٣٦ و ٣٣٧
ويقال فخرهما منها من أو بعد باب المرس في الرهن فقرة ٣٣٠ — (٢) يستعمل حكم فقرة ٣٣١ من
رد المختار من أو بعد كتاب الرهن فقرة ٣١٤ و ٣١٥ — (٣) يستعمل حكمها من المرسوم المختار من أو بعد
كتاب الرهن فقرة ٣١٣ — (٤) يستعمل حكمها من المرسوم أوائل كتاب الرهن فقرة ٣٠٩

(1903-1904)

وأما ما ذكره من أن الرهن في هذه النسخة هو ما كان هذا كونه في الرهن أو ما فيه من أوجه (١)

(1977-78)

إذا هلك الرهن في يد المار بهين وكانت غيبته أكثر من الزمن سمعنا الدين عن الراهن أما الزيادة فلا تلزم المار بهين ولا يضمنها الراهن إن كل ذلك الرهن بدون تعديه ويكون عليه ضمان المار بهين إن كان كذلك الرهن الشائع تعديه أو تدميره في حقه أو حفظه مع تعديه من يأتمنه على حفظ ماله

(1997)

إذا هلك الرهن في يد المدين وكأنت قبضته أقل من الدين سقط من الدين بقدره ورجع المدين على الباقي من الدين على الرهن

فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَحْكُمُونَ أَفْعَالَهُم بِأَرْغَمِ الرَّغْمِ فَلَمَّا أُورِثُوا فِيهَا الْمَرْثَةَ بَدَأَ فِيهَا الَّذِينَ يَحْكُمُونَ أَفْعَالَهُم بِأَرْغَمِ الرَّغْمِ

(1982)

إذا كان الرهن في الدين من موعود به يأن كان قدره أنه إما قرضه دينا أو حتى قدره فملك
الرهن في الدين من قبل إقراره كان مضموما له بموعود من الدين المحسني إذا كان الدين مساويا
لقيمة الرهن أو أقل منه فقيمة قيسه من قبله الدين الراعي جبراً فإنه كان الدين أكثر من قيمة الرهن
فهو يضمن عليه بقوته وإن لم يكن قدر الدين مسمى فلا ضمان على المرتهن بملك الرهن (٢٥)

$$(A, q, q, \delta, \varepsilon, \eta)$$

إذا علمك الزعم في هذا المرحوم بعد استيفاء ما يتبع من الراعي أو بعد إحاطته بشيئ على آخر وكانت
فيه قدر من الدين أو أكثر فإنه يملك الدين ويعلم المرحوم أن يريد ما قبضه في الزعم وتبطل الحوالة
وإن كانت قيمته أقل من الدين يلزم المرحوم أن يرد الزعم مما قبضه قدر قيمة الزعم ولا تبطل
الحوالة فيما زاد على قيمة الزعم (٥)

(9. 3. 25)

إذا استحق الرهن بعد الإكراه عند المرتهن وفيه تم قدر الدين أو أكثر فضمن المستحق قيمته للمراهن
صار المرتهن مستوفياً الدين بثلاثة ألاثين عنده (١٢)

(١) سند صادر بحكمه من المجلس في ١٠/١٢/١٣٣٠، وكان له ما جاء في سند القرار الثاني والخمسة الأولي من مصادرة وإزالة التماثيل، إضافة لحكمه ما في سند رفع الحكمه بمن أوائل كتاب الرغبه في ٢٥/١٢/١٣٣٠.

(٢) يستفاد حكمه من الترخيص الواسع لاجتماع المادة ٣٨٩ — (٣) يستفاد حكمه من الترخيص في المادة ٤٠١ — (٤) يستفاد حكمه من فقرتين المادة الثانية من أوائل الباب الثالث في ذلك المرسوم رقم ٤٥٥ ومن الدلائل انضمام «والآخر» إلى «الذين» في موضع عمل المادة رقم ٣٣٦

وان ضمن المصدق المرتهن التقييد يرجع المرتهن على المزاين بالقيمة وبالدین

(مادة ٩٠١)

اذا استحق بعض الرهن ووفى بالمرتهن فان كان المصدق ساعاطل الرهن فيلحق وان كان
معيثا في الرهن فيلحق منه ويحسن بكل الدين (١)

(مادة ٩٠٢)

اذا ابرق الرهن في يد المرتهن أو اعدل بلا تفسير منه في حذقه وكانت قيمته قدر الدين أو أكثر منه ط
الدين عن الرهن ولا يضمن المرتهن الزيادة اذا اذلت ان الرهن لم يكن موضوعا في حزمه (٢)

(مادة ٩٠٣)

اذا خلعت نواتل الرهن في يد المرتهن فانهم لا يجازون (٣)

(مادة ٩٠٤)

اذا ادعى المرتهن هلاك الرهن يصدق بيمينه ولا يضمن ما واصل من قيمة الرهن على قدر الدين (٤)

الفصل الخامس

(في سداد الدين من الرهن)

(مادة ٩٠٥)

اذا حل أجل الدين بحبر الراهن على بيع الرهن ووفاء الدين من ثمنه ان لم يدفعه ويشت الرهن (٥)

(مادة ٩٠٦)

اذا امتنع الراهن من أداء الدين وعن بيع الرهن ووفائه من ثمنه بعد أمر الحاكم له بذلك يبيع
الحاكم فوراً ويعطى الدين من ثمنه وان كان الرهن دارسكاً وليس له غيره (٦)

(مادة ٩٠٧)

اذا حل أجل الدين والراهن غائب غيبة منقطعة بان لم يعد لم يمكن رفع المرتهن الامر الى الحاكم
فيبيع الحاكم الرهن ويتضى منه دينه (٧)

(١) يستند حكمه من امر أو آخر من مسائل شرف الرهن نرة ٣٣٤ — (٢) يستند حكمه من
تفصيح الحاشية من أوائل كتاب نرة ٣٣٥ — (٣) يستند حكمه من نرة ٣٣٦ — (٤) يستند حكمه من نرة ٣٣٧ — (٥) يستند حكمه من نرة ٣٣٨ — (٦) يستند حكمه من نرة ٣٣٩ — (٧) يستند حكمه من نرة ٣٤٠ — (٨) يستند حكمه من نرة ٣٤١ — (٩) يستند حكمه من نرة ٣٤٢ — (١٠) يستند حكمه من نرة ٣٤٣ — (١١) يستند حكمه من نرة ٣٤٤ — (١٢) يستند حكمه من نرة ٣٤٥ — (١٣) يستند حكمه من نرة ٣٤٦ — (١٤) يستند حكمه من نرة ٣٤٧ — (١٥) يستند حكمه من نرة ٣٤٨ — (١٦) يستند حكمه من نرة ٣٤٩ — (١٧) يستند حكمه من نرة ٣٥٠ — (١٨) يستند حكمه من نرة ٣٥١ — (١٩) يستند حكمه من نرة ٣٥٢ — (٢٠) يستند حكمه من نرة ٣٥٣ — (٢١) يستند حكمه من نرة ٣٥٤ — (٢٢) يستند حكمه من نرة ٣٥٥ — (٢٣) يستند حكمه من نرة ٣٥٦ — (٢٤) يستند حكمه من نرة ٣٥٧ — (٢٥) يستند حكمه من نرة ٣٥٨ — (٢٦) يستند حكمه من نرة ٣٥٩ — (٢٧) يستند حكمه من نرة ٣٦٠ — (٢٨) يستند حكمه من نرة ٣٦١ — (٢٩) يستند حكمه من نرة ٣٦٢ — (٣٠) يستند حكمه من نرة ٣٦٣ — (٣١) يستند حكمه من نرة ٣٦٤ — (٣٢) يستند حكمه من نرة ٣٦٥ — (٣٣) يستند حكمه من نرة ٣٦٦ — (٣٤) يستند حكمه من نرة ٣٦٧ — (٣٥) يستند حكمه من نرة ٣٦٨ — (٣٦) يستند حكمه من نرة ٣٦٩ — (٣٧) يستند حكمه من نرة ٣٧٠ — (٣٨) يستند حكمه من نرة ٣٧١ — (٣٩) يستند حكمه من نرة ٣٧٢ — (٤٠) يستند حكمه من نرة ٣٧٣ — (٤١) يستند حكمه من نرة ٣٧٤ — (٤٢) يستند حكمه من نرة ٣٧٥ — (٤٣) يستند حكمه من نرة ٣٧٦ — (٤٤) يستند حكمه من نرة ٣٧٧ — (٤٥) يستند حكمه من نرة ٣٧٨ — (٤٦) يستند حكمه من نرة ٣٧٩ — (٤٧) يستند حكمه من نرة ٣٨٠ — (٤٨) يستند حكمه من نرة ٣٨١ — (٤٩) يستند حكمه من نرة ٣٨٢ — (٥٠) يستند حكمه من نرة ٣٨٣ — (٥١) يستند حكمه من نرة ٣٨٤ — (٥٢) يستند حكمه من نرة ٣٨٥ — (٥٣) يستند حكمه من نرة ٣٨٦ — (٥٤) يستند حكمه من نرة ٣٨٧ — (٥٥) يستند حكمه من نرة ٣٨٨ — (٥٦) يستند حكمه من نرة ٣٨٩ — (٥٧) يستند حكمه من نرة ٣٩٠ — (٥٨) يستند حكمه من نرة ٣٩١ — (٥٩) يستند حكمه من نرة ٣٩٢ — (٦٠) يستند حكمه من نرة ٣٩٣ — (٦١) يستند حكمه من نرة ٣٩٤ — (٦٢) يستند حكمه من نرة ٣٩٥ — (٦٣) يستند حكمه من نرة ٣٩٦ — (٦٤) يستند حكمه من نرة ٣٩٧ — (٦٥) يستند حكمه من نرة ٣٩٨ — (٦٦) يستند حكمه من نرة ٣٩٩ — (٦٧) يستند حكمه من نرة ٤٠٠ — (٦٨) يستند حكمه من نرة ٤٠١ — (٦٩) يستند حكمه من نرة ٤٠٢ — (٧٠) يستند حكمه من نرة ٤٠٣ — (٧١) يستند حكمه من نرة ٤٠٤ — (٧٢) يستند حكمه من نرة ٤٠٥ — (٧٣) يستند حكمه من نرة ٤٠٦ — (٧٤) يستند حكمه من نرة ٤٠٧ — (٧٥) يستند حكمه من نرة ٤٠٨ — (٧٦) يستند حكمه من نرة ٤٠٩ — (٧٧) يستند حكمه من نرة ٤١٠ — (٧٨) يستند حكمه من نرة ٤١١ — (٧٩) يستند حكمه من نرة ٤١٢ — (٨٠) يستند حكمه من نرة ٤١٣ — (٨١) يستند حكمه من نرة ٤١٤ — (٨٢) يستند حكمه من نرة ٤١٥ — (٨٣) يستند حكمه من نرة ٤١٦ — (٨٤) يستند حكمه من نرة ٤١٧ — (٨٥) يستند حكمه من نرة ٤١٨ — (٨٦) يستند حكمه من نرة ٤١٩ — (٨٧) يستند حكمه من نرة ٤٢٠ — (٨٨) يستند حكمه من نرة ٤٢١ — (٨٩) يستند حكمه من نرة ٤٢٢ — (٩٠) يستند حكمه من نرة ٤٢٣ — (٩١) يستند حكمه من نرة ٤٢٤ — (٩٢) يستند حكمه من نرة ٤٢٥ — (٩٣) يستند حكمه من نرة ٤٢٦ — (٩٤) يستند حكمه من نرة ٤٢٧ — (٩٥) يستند حكمه من نرة ٤٢٨ — (٩٦) يستند حكمه من نرة ٤٢٩ — (٩٧) يستند حكمه من نرة ٤٣٠ — (٩٨) يستند حكمه من نرة ٤٣١ — (٩٩) يستند حكمه من نرة ٤٣٢ — (١٠٠) يستند حكمه من نرة ٤٣٣

(مادة ٩٠٨)

إذا خيف على (رهن الثمن) والراهن (مأجب) لا يعرف مكانه يبيعه المرحمن بالذات الحاكم أو يبيعه الحاكم ويكون ثمنه رهنا مكانه وإن باعه المرحمن بدون إذن الحاكم مع إمكان الاستدانة قبل ثمنه كان ضامنا لقيمتها بالقيمة ما بلغت (١)

(مادة ٩٠٩)

الوكيل يبيع الرهن ويحضر عند تسليم الأجل ويقضي الدين منه فإن امتنع الوكيل وكان الراهن غائبا يجبر الوكيل على البيع وإن كان الراهن حاضرا لا يجبر الوكيل إلى بيع الرهن على بيعه فإن امتنع يبيعه الحاكم ويقضي الدين من ثمنه (٢)
والوارث بعد موت الراهن كالأهل في ذلك

كتاب الصلح

(مادة ٩١٠)

الصلح عقد وضع لرفع النزاع وقطع الخصومة بين المتصالحين بتراضهما (٣)

(مادة ٩١١)

يصح الصلح عن الحقوق المقررة للذمى عليه والمذكورها والتي لم يرد فيها قرار أو لا تسكرا (٤)

(مادة ٩١٢)

يشترط أن يكون المصالح عنه حقا لأصالح كإتافي الحبل يجوز أخذ البديل في مقابله سواء كان مالا كائنه والدين أو غيرهما كالتفدية وحقوق القصاص والتعزير ويشترط أن يكون معلوما أن كان مما يحتاج إلى التسليم (٥)

(مادة ٩١٣)

يصح أن يكون بدل الصلح مالا أو منفعة ويشترط أن يكون ملكا للمصالح وأن يكون معلوما أن كان مما يحتاج إلى القبض والتسليم وأن يكون مقبوضا وقت الصلح أن كان الصلح عن دين يدين من مجلس آخر (٦)

(١) يستلزم حكمهما من أوصل كتاب الرهن من تنقيح الحنفية فنرد ٢٧٣ - (٢) يستلزم حكمهما من الضرورة
(٢) اختلاف أول الدب لأن في تفسيره المخرج ٢٠٣ - (٣) يستلزم حكمهما من الدرر أو قبل كتاب الصلح عرشهم
(٤) يستلزم حكمهما من أوصل كتاب الصلح من الدرر أو قبل كتاب الصلح عرشهم
(٥) اختلاف أول الدب لأن في تفسيره المخرج ٢٠٣ - (٦) يستلزم حكمهما من الدرر أو قبل كتاب الصلح من الدرر أو قبل كتاب الصلح عرشهم
(٦) اختلاف أول الدب لأن في تفسيره المخرج ٢٠٣ - (٧) يستلزم حكمهما من الدرر أو قبل كتاب الصلح من الدرر أو قبل كتاب الصلح عرشهم

الفصل الأول

(في الصلح عن الامتنان)

(مادة ٩١٤)

إذا كان المدي بيمينه عينة داراً أو أرضاً أو عرضاً أو قرأ المدي عليه ميثاقاً مدياً وصالحه عنها بة ودية مبنية أو بغيره من المزمع أو عرضاً معلوم بصلح الصلح ويكون حكمه حكم البيع فيثبت فيه خیار العيب والرؤية والشرط للصالح وحق الشفعة إذا راعى اعتبار الصالح عنه أو الصالح عليه فإن كان كل منهما معقاراً وجبت الشفعة فيهما وإن سدد جهالة البذل الصالح عليه لا بيمينه الصالح عنه لأنه يثبت (١)

(مادة ٩١٥)

إذا كان المدي بيمينه عينة داراً أو أرضاً أو عرضاً أو قرأ المدي عليه ميثاقاً مدياً وصالحه عنها بة مبنية كسكنى داراً أو زراعة أرضاً مدة معينة بصلح الصلح ورجعت براجارته فيبطل الصلح بموت أحدهما أو بفساده أو بغيره من المدة

(مادة ٩١٦)

إذا أقر المدي شخصاً على آخر عينا في يده معلومة كانت أو مجهولة وأقر المدي عليه الآخر بعين كذلك في يده أو صلحاً على أن يكون مضافاً بكل منهما في مقابلته مضافاً الآخر بصلح الصلح وكل من في معنى المتبادر بغيره عليه أحكامه أو لا تنوقف صحته على العلم بالعوضين لعدم الاحتياج فيهما إلى التمسك في هذه الأمور (٢)

(مادة ٩١٧)

إذا وقع الصلح عن أقرار على مال معين عن دعوى مال معين واستحق المصالح عنه كله أو بعضه باليمين أو بغيره من بدل الصلح الذي قبضه المدي مقدراً ما أغلب الاستحقاق من المدي عليه أن كان فكلاً وأن بعضاً من بعضاً (٣)

(مادة ٩١٨)

إذا وقع الصلح عن أقرار على مال معين عن دعوى مال معين ثم استحق بدل الصلح كله أو بعضه وهو مما يعين بالتعيين يرجع المدي على المدي عليه بكل المداخ عنه أو بغيره المستحق إذا استحق

(١) يستأن حكمه أو لن يدين من المدة والمدة من أو على كتاب للقيمة ٧٢٦ و ٧٢٥

(٢) يستأن حكمه من أو على كتاب للقيمة من المدة والمدة من المدة والمدة من ٢٠٣

(٣) يستأن حكمه من المدة والمدة من أو على كتاب للقيمة من المدة والمدة من ٢٠٨ و ٢٠٩

بعضه وان كان عالما بالثبوت وهو من جنس المذبحي به أو من غير جنسه ولكن استحق قبل الافتراق عن المجلس يرجع المذبحي بمثل ما استحق وان كان بعد الافتراق يظل الصلح

(مادة ٩١٩)

إذا وقع الصلح عن انكار على شيء معين من دعوى عين معينة ثم استحق المذبحي به كله أو بعضها يرجع المذبحي على ما يشابهه من العوض على المذبحي ويرجع المذبحي بالخسوسه فيه والدعوى على المستحق وان استحق بدل الصلح كله أو بعضه يرجع المذبحي بالدعوى كان أو بعضا على حسب قدر المصلحة إذا كان بدل الصلح متباينين بالثبوت وان كان عالما بالثبوت بالثبوت وهو من جنس المذبحي به أو من غير جنسه ولكن استحق قبل الافتراق عن المجلس يرجع المذبحي بمثل ما استحق وان كان بعد الافتراق يظل الصلح كما تقدم (١)

(مادة ٩٢٠)

إذا ادعى مدعى دأول بينه فصالح عن ذلك ثم استحق بعض الدأول فلا يتردد المذبحي عليه بأمن العوض وان استحق كل الدأول يتردد العوض كله (٢)

(مادة ٩٢١)

إذا كان المذبحي به عبدا مبيعاً داراً أو أرضاً أو عرضاً أو ذكر المذبحي عليه دعوى المذبحي أو ملكه ولم يداخر أو لا انكاراً ثم قصد طاعاً على شيء معين داراً أو عرضاً أو أرضاً أو قد اعترف ذلك الصلح فداء من العين وقضه الكرامة في حق المذبحي عليه ويحالف حق المذبحي فتعبر عليه أحكامه (٣)

(مادة ٩٢٢)

إذا كان للمذبحي المميرين وكان مأذوناً له باتخاذ قبولس له بيعة على الدين بآله أن يصالح غيره على بعضه أو على شيء آخر فحقه أقل من الدين وان كان له بيعة على الدين لا يجوز له ذلك (٤)

(مادة ٩٢٣)

إذا كان للمذبحي دين على آخر وكان له بيعة عادلة أو كان المدين مقر الدين أو مضمناً عليه فبغلا يجوز لو صيد أو لزمه أن يصالح على بعض الدين إلا إذا كان الدين واجب بعضه فانه يجوز صلحه

(١) يستند الحكم على هذا الماد من أوائل كتاب الصلح من الدرر ونكه الدرر المختار سنة ١١١٠ و ١١٢٠

(٢) يستند الحكم على هذا الماد من الدرر المختار من أوائل كتاب الصلح سنة ١١٠٩ ومن أوائل كتاب الصلح من الدرر المختار سنة ١١١٠

الغنية من كتاب الصلح سنة ١١٠٩

(٣) يستند الحكم على هذا الماد من أوائل كتاب الصلح من الدرر المختار سنة ١١٠٩

(٤) يستند الحكم على هذا الماد من الدرر ونكه الدرر المختار من أوائل كتاب الصلح سنة ١١٠٩

على نفسه ويضمن قدر الدين للعبي وان صالح عن الدين على مال آخر ان كانت قيمته قدر الدين أو أقل بعين بسبب يجوز الصلح وان غير فاحش لا يجوز

فان خشى الوصي أو الولي ان لا يثبت كل الدين بان لم تكن له ياقة والمديون منكرين بقرعة على اعيان جاز للولي أو الوصي أن يصالح على به منه ويأخذ الباقي (١)

(مادة ٩٢٤)

اذا ادعى على العبي المميزين وكان للمدعي بينة تثبت ائتماره فلا يوصى أو الولي أن يصالح على شيء ويدفع الباقي وان لم تكن للمدعي بينة فلا يجوز أو الولي أو الوصي أن يصالح على شيء مثلاً (٢)

(مادة ٩٢٥)

اذا كان للمسيء أو ذون له البصيرة دين على آخر جاز له أن يصالح بنفسه مدعيه على تأجيل الدين الى أجل معلوم (٣)

(مادة ٩٢٦)

الوكيل بالخصومة لا يملك الصلح فان صالح عن الدعوى أو وكيل الخصومة في ما يلائم موكله فلا يصح صلحه (٤)

(مادة ٩٢٧)

اذا وكل المديون وكيلًا بالصلح وكان مستقر الدين فان أضاف الوكيل الصلح الى الموكل نفذ الصلح على الموكل ووجب بدل الصلح عليه وان أضاف الصلح الى نفسه نفذ الصلح على الموكل أيضاً ويضاف الوكيل بدل الصلح ثم يرجع به على الموكل

وان كان المديون منكرين أو كل وكيلًا بالصلح فان أضاف الوكيل الصلح الى الموكل نفذ الصلح على الموكل ووجب بدل الصلح عليه وان أضاف الصلح الى نفسه نفذ الصلح على الموكل ووجب بدل الصلح على الوكيل ثم يرجع به على الموكل (٥)

(مادة ٩٢٨)

لرب الدين أن يصالح مدعيه على بعض الدين ويكون أخذاً اياه من حقه وإبراء عن باقيه (٦)

(١) يستند حكمه فيهما من أو سط صلح أو بطلان الوصي من المقتضية بقرة ٢٤٤ و ٢٤٥ الاقوله واد صالح عن الدين في آخر المقتضية الاولى أنه يستفاد من بطلان الوصي من أو سط الفصل السابع والعشرين بقرة ٢٤

(٢) يستند حكمه من أو سط صلح أو بطلان الوصي من المقتضية بقرة ٢٤٥

(٣) يستند حكمه من أو سط صلح أو بطلان الوصي من المقتضية بقرة ٢٤٦

(٤) يستند حكمه من أو سط الفصل السابع والعشرين بقرة ٢٤٥

(٥) يستند حكمه من أو سط الفصل السابع والعشرين بقرة ٢٤٥

(٦) يستند حكمه من أو سط الفصل السابع والعشرين بقرة ٢٤٥ و ٢٤٦ من كتاب الوكالة بقرة ٢٤٥

الفصل الثاني

(في أمم ——— كلام الصلح)

(مادة ٩٢٩)

إذا تم الصلح على الوجه المطلب أربع دخل بدل الصلح في ذلك المدي واستطعت دعوى المصالح عنها فلا يشل منه الادعاءات اقلها ولا جهات المدي عليه استرداد بدل الصلح الذي دفعه للمدي (١)

(مادة ٩٣٠)

إذا علم أحد المتصلحين قاييس لورننه فسيجبه السكن لو كان في معنى الايالة ومات أحدهما قبل مقتضى المذمة يطالب بمؤنة فيماتني (٢)

(مادة ٩٣١)

إذا كان الصلح بمعنى المعاوضة فكل من الطرفين فضحة بموافقتها وإذا انفسخ يرجع المدي به للمدي وبدل الصلح للمدي عليه (٣)

(مادة ٩٣٢)

إذا كان المدي عليه منكر المادي عليه وبالصالح مادي على بدل سقط حق المدي في المخصوصة فليس له أن يخاصم في الدعوى المصالح عنها ولا أن يخاصمه الجين ولا أن يدفع الصلح (٤)

(مادة ٩٣٣)

إذا ضاع بدل الصلح أو استحق كان أو بعضا قبل تسليمه للمدي فإن كان مما لا يجنب بالتعيين وهو من جنس المدي به أو من غير جنسه ولكن ضاع قبل الاعتراف عن الجحاس فلا يرد قض الصلح وبالم المدي عليه جمل ما ضاع كان أو بعضا سواء كان الصلح عن اقرار أو عن انكاد

وان كان بدل الصلح مما يتعين بالتعيين فضايع كله أو بعضه قبل تسليمه للمدي فإن كان الصلح عن اقرار يرجع المادي على المدي عليه بالمدي به كان أو بعضا وان كان الصلح عن انكاد يرجع المدي الى المخصوصة (٥)

(١) يستفاد منه ان الحكم من المدي ويحكمه من المختار من أوائل كتاب السبع فمرا ٣٠١

(٢) يستفاد منه حكمه من أول الباب المسمى في الأصول انكاد الله هذا السطح من المندية مرة ٢٦٠

(٣) يستفاد منه حكمه من المدي ويحكمه من المختار من أوائل كتاب السبع فمرا ٣٢٠

(٤) يستفاد منه حكمه من أوائل كتاب السطح من المدي ويحكمه من المختار فمرا ٣٢٠

(٥) يستفاد منه حكمه من أوائل كتاب السطح من المختار من أوائل كتاب السطح فمرا ٣١٢

الفصل الثالث - في الأبراء

(مادة ٩٢٤)

إذا اتصل بالصلح ابراء مخصوص بالصلح عنه بان قال برئت عنه أو أنا بريء فلا تسمع اندعوى في خصوص ذلك وقت دفع في غيره (١)

(مادة ٩٢٥)

من أبرأ نفسه من حق له عليه صلح الأبراء على مقتضى المبرأ ذلك الحق

(مادة ٩٢٦)

إذا اتصل بالصلح ابراء عام عن كافة الحقوق والندعوى فلا تسمع على المبرأ دعوى في أي حق يكن قبل الصلح وتسمع على الحق الحادث بعده (٢)

(مادة ٩٢٧)

إذا تعدد المبرؤون يلزم تعيينهم تعييناً كتابياً (٣)

(مادة ٩٢٨)

حكم البراءة المنقردة عن الصلح كحكم البراءة الملتزمة به في الخصوص والعلم

(مادة ٩٢٩)

لا يوقف الأبراء على قبول الماديين تكن إذا ردت قبل القبول ارتدت وإن مات قبل القبول فلا يؤخذ الدين من تركته (٤)

(مادة ٩٣٠)

لا يبرأ ابراء المريض في مرض موته وراثته من الدين الذي له عليه أو من بعضه سواء كان على المريض دين أم لم يكن (٥)

(مادة ٩٣١)

إذا أبرأ المريض في مرض موته غيره وراثته من الدين الذي له عليه يعتبر ذلك من ثلاث تركته بهد وفاء ما يكون عليه من الدين وإن كانت التركة منغرفة بالدين فلا يعتبر ذلك الأبراء ولا فترها، مطابقة المديون بسا عليه من الدين (٦) (انتهى)

(١) يستبعد حكمه أو التي مدعاه من أو سخطت الصلح من الدين وتكفي ردة المختار في ٢١٣

(٢) يستفاد حكمه من أو سخطت الأقرار من تلقين المحامي بالبراءة التي يفتن جواب مرة ٥٠

(٣) يستفاد حكمه من الأقرار من أو سخطت الفصل الثاني في دعوى الأبراء والصلح للمخوة ١٠٥

(٤) يستفاد حكمه من الفصل ٢٤ من أو سخطت من عهد الدين وما يتصل به من جفيع الخصوص أو المختار في ٢١٦

(٥) يستفاد حكمه من أو سخطت أو التي مدعاه من أو سخطت من الأبراء المختار في ١٥٤ و ١٥٥

ثم طبع هذا الكتاب الجليل على هذا الوضع الحسن الجميل مقابل على نسخة
مؤانسه بالهبة مع ما اقتات به من الهوامش في المطبعة الصحبيري الاميرية
على نفقة نظارة المعارف العمومية في ظل الساحة النخيلة الخديوية التوفيقية
أدام الله أيامه منى الاعوام والأيام وحفظ أئمنه الكرام ورجل حكومته العظام
وذلك في أوائل ذي القعدة سنة ١٣٠٨ هجرية

على صاحبها أتمنى الصلوة وأزكى التحيات

ملاح بدر النمام وفلاح سلك الختام

آمين

(فہرست)

کتاب مرشد البحران

الى

معرفة أحوال الانسان

(الكتاب الأول - في الاموال)

- ٣ (الباب الأول) في أنواع الاموال
- ٤ (الباب الثاني) في الملكية
- ٥ (الباب الثالث) في ملك الشفعة وحق الانتفاع
- ٦ (الباب الرابع) في حق السكنى
- ٧ فصل في ما يجوز لمالك الشفعة من التصرف وما يجب عليه من الضمان
- ٨ فصل في انتهاء حق الانتفاع
- ٩ (الباب الخامس) في حقوق الارثاق
- ٩ الفصل الأول - في الشرب
- ١٠ الفصل الثاني - في حق المرور والجري والمسيل
- ١١ الفصل الثالث - في حقوق المعاملات الجارية

(الكتاب الثاني - في أسباب المال)

- ١٣ الفصل الأول - في العتق
- ١٤ الفصل الثاني - في الهبة
- ١٥ الفصل الثالث - في الوصية
- ١٦ الفصل الرابع - في الميراث

(كتاب الشفعة)

- ١٦ الفصل الأول - في أمرينها وأسبابها واستحقاقها
- ١٨ الفصل الثاني - في اشياء فيها شفعة ومالانيث
- ١٩ الفصل الثالث - في طلب الشفعة
- ٢١ الفصل الرابع - في حكم الشفعة
- ٢٢ الفصل الخامس - في ما ينقطع الشفعة ويمنعها
- ٢٤ (باب) في الفاك يوضع اليد على اذاموال المباحة
- ٢٤ (باب) في وضع اليد وعدمها مع الدعوى بمرور الزمان
- ٢٦ (باب) في نزع المالك

(في العقود والمداينات والامانات والضمانات)

(كتاب العقود على العموم)

- ٢٧ (الباب الاول) في ماهية العقد وشروطه
 ٢٨ الفصل الاول - في أهلية التعاقد
 ٣١ الفصل الثاني - في رضا التعاقدين وبإلزام الرضا
 ٣٢ الفصل الثالث - في نفع التعاقد وإلغاء الواقع في العقود
 ٣٤ الفصل الرابع - في محل العقد وفوائده وقصد شرعيته
 ٣٤ الفصل الخامس - في أحكام العقود
 ٣٦ (الباب الثاني) في العقود التي يصح إقترانها أو تعليقها بالشروط والتي لا يصح إقترانها وتعليقها به وفي العقود التي يصح إضاقتها إلى مستقبل والتي لا يصح
 ٢٦ الفصل الاول - في ماهية الشرط والتعليل
 ٢٧ الفصل الثاني - في بيان العقود التي يصح إقترانها أو تعليقها بالشروط والتي لا يصح إقترانها أو تعليقها به
 ٣٨ الفصل الثالث - في العقود التي يصح إضاقتها إلى وقت مستقبل والتي لا يصح إضاقتها إليه

(الباب الثالث) في أنواع الطيارات

- ٣٩ الفصل الاول - في خيار الشرط
 ٤٠ الفصل الثاني - في خيار الزرعية وخيار الغيب

(كتاب البيع)

- ٤١ الفصل الاول - في عقد البيع
 ٤٣ الفصل الثاني - في أهلية البيع
 ٤٥ (باب) في شروط البيع وفيما يجوز به وما لا يجوز وفي كيفية البيع
 ٤٥ الفصل الاول - في شروط البيع وأوصافه
 ٤٧ الفصل الثاني - فيما يجوز به وما لا يجوز
 ٤٩ الفصل الثالث - في كيفية البيع
 ٥١ الفصل الرابع - في الثمن

- ٥٣ (باب) في حكم البيع
٥٥ (باب) في تسليم المبيع
٥٥ الفصل الاول - في كيفية التمسك بالمبيع ومكافاة ووقته
٥٨ الفصل الثاني - في حق حبس المبيع لتبطل الثمن وفي هلاك المبيع
٦٠ فصل في مصادر عقد التسليم ولوازمه
٦٠ فصل في ما يدخل في البيع وما لا يدخل
٦٢ فصل في أداء الثمن
٦٣ فصل في ضمان المبيع عند الاستحقاق
٦٥ فصل في حكم البناء والغراس
٦٧ فصل في رد المبيع بالعيب القديم
٧٠ فصل في العيب والتأخير
٧١ (باب السلم)
٧٣ فصل في بيع الحقل
٧٤ فصل في الاستصناع

(كتاب الاجارة)

- ٧٥ (الباب الاول) في اجارة الاجارة
٧٥ الفصل الاول - في عقد الاجارة وشروط صحته وايجابات مدتها
٧٦ الفصل الثاني - في الاجارة بين شرط لزومها
٧٧ (الباب الثاني) في اجارة الدواب للركوب والخل
٧٧ الفصل الاول - في اجارة الدواب للركوب
٧٨ الفصل الثاني - في اجارة الدواب والعربات للعمل
٨٠ (الباب الثالث) في اجارة الآدمي للخدمة والعمل
٨١ الفصل الاول - في الاجير الخاص
٨٢ الفصل الثاني - في الاجير المشترك
٨٥ (الباب الرابع) في اجارة الدور والخواص
٩١ (الباب الخامس) في اجارة الاراضي

(كتاب الوكالة)

١٣١ (الباب الاول) في ماهية الوكالة وتوضيحها

١٣١ الفصل الاول

١٣٢ الفصل الثاني - في أحكام الوكالة

١٣٤ الفصل الثالث - في الوكيل بالامر

١٣٦ الفصل الرابع - في الوكيل بالبيع

١٣٩ الفصل الخامس - في الوكيل بالمسوية

١٤١ الفصل السادس - في عزل الوكيل

(كتاب الرهن)

١٤٢ الفصل الاول - في شرائط الرهن وبيان ما يجوز رهنه وما لا يجوز

١٤٤ الفصل الثاني - في أحكام الرهن

١٤٦ الفصل الثالث - في تصرف الراعي والمقرضين

١٤٨ الفصل الرابع - في ما يترتب على المرهق والراهن عند خلو الرهن

١٥٠ الفصل الخامس - في مدة اذنين من الرهن

(كتاب الصلح)

١٥٢ الفصل الاول - في الصلح بين الاعيان

١٥٥ الفصل الثاني - في أحكام الصلح

١٥٦ الفصل الثالث - في الامراء

محمود

المكتبات التي يرت بين نظارة المعارف العمومية

وحظير قالا سقا الشاغل مذني الدينار المصريه

بشأن

مكتاب من ثداخير ان الى معرفة أحوال الإنسان

في المعاملات الشرعيه

تأليف

المرحوم محمد قنذري باشا

(صورة الفأدة محررة من نظارة المعارف لحضرة الأستاذ مفتي الديار المصرية)

(بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٨٨٩)

ان وريه المرحوم محمد قذري باشا قدموا هذا الطرف من مؤلفات المرحوم كتاب في المعاملات مع
المؤلف مرشد الخيران الى معرفة أحوال الانسان وهو مشتمل على مذهب أبي حنيفة
مرتب كترتيب القوانين وثلاث مسودات من ذلك في كتاب الوقت ونظر الآن علم الشريعة
الاسلامية بالدراسة بالمدارس قد حصلت المشافهة مع دواتها فقدم رئيس مجلس النظار
في شأن مراد هذه المؤلفات وقد اشار دواته بعدم المنافع من ذلك حتى صدقتم حضرتكم عليها
واهدا كلف حضرة الشيخ حسنة التواوي مدرس الشريعة بالمدارس بان يتوجه اطرف
حضرتكم ومع هذه المؤلفات فالامل ان يحضروه يصير الخلاص حضرتكم عليها وقراءتها مع
حضرتكم والتكريم بالفأدة عايناً أي لفضيلتكم فيها حتى اذا صدق عليها يجري اللازم عنها
بالاتفاق بم ابي التدريس فقدم ما في ٩ ربيع أول سنة ١٣٠٧ (٢ نوفمبر سنة ١٨٨٩)
غير رسمي
ناظر المعارف
(ختم) على مباركة

(صورة النسخ الواردة من حضرة الأستاذ مفتي الديار المصرية لنظرارة المعارف)

(في ١٩ جاز سنة ١٨٩٠ بمدة ٤٣٤ سيرة)

بنا على ما ورد بكتابته سعادتكم بهذه هذا الطرف بتاريخ ٩ ربيع الأول سنة ١٣٠٧
(٢ نوفمبر سنة ١٨٨٩) غير رسمي المتضمنة ان وريه المرحوم محمد قذري باشا قدموا نظارة
المعارف من مؤلفات المرحوم كتاب في المعاملات مع المؤلف مرشد الخيران الى معرفة أحوال
الانسان على مذهب أبي حنيفة الزمان مرتباً كترتيب القوانين وثلاث مسودات من تأليفه
في كتاب الوقت وقد أرسلت تلك المؤلفات لهذا الطرف الا لا ملاح عليها والفأدة بما اثر أي
فيها لا جراً اللازم الى ان ماله من دفع الفأدة عينا قد صار الان لا ملاح عليها على مرشد الخيران المذكور
وجرى تغيير واصلاح ما يلزم تغييره واصلاحه بالتطبيق لما عليه العمل في مذهب الامام الاعظم
بمساعدة من سبق نصيبه لذلك حتى صار بالحالة التي هو عليها الان توافقاً لمذهب عليه
في المذهب ومن بعد في ختمه ونحو أحكام المواد الشرعية المسطرة به وكتب على معظم مواد
التأليفات الا انه عن اربعة ما في ثلاثة المواد المؤثرة عليها وبلغ عدد المواد المؤثرة عليها تسعة
واحد وأربعين مادة حسب الكتوب فيها وبجر هذه النسخة ما تان وعنايته وستكون نسخة

وبجسب المذاكرة الشفهية مع سعادتكم عن تعيين من يلزم ان يبصر هذه النسخة بخط منتظم
 في النسخة التي عنها امر سؤالي مع رافعه لتبسيطها بما في ذلك القهرست التي وضعت الكتاب من
 هذا الطرف والتأثيرات التي عنها وبقتضي ذلك يجري صرف مرتب مالي من المدة في
 تاريخ هذه الاقلافة لاسيما الذي تبين لنا هذه الاقلافة على الكتاب الذي عنه وبصرفها
 فيما بعد هذا التاريخ وان لم يعاد الكتاب المدة كونهما الطرف بهما تبسيطاً ليلته والتأثير
 عليه بالاعتناء بقادم من سعادتكم بتعيين من يلزم لذلك بالترتيب الذي يصير تبينه وقتها
 وأما الموقوفات الثلاث المتعلقة بكتاب الوقف فلكونكم امدتة ولا يسير اطلاقاً عليها بالخالصة
 التي هي عليها الآن فبقي من سعادتكم لاجراء ما يقتضي عنها وبمشيئة الله تعالى عند
 طبع الكتاب المدة كونهما الطرف بهما مقدار عشرة اشهر لحفظها والاتفاق مع القندم ما
 في ٢٨ رجب سنة ١٣٠٧ (١٩ مارس سنة ١٨٩٠) الفقيه محمد انعم الباشي المهدي
 اخذ في الحسني
 (ختم) على عنه

{ صورة الاقلافة مخرودة من نظارة المعارف حضرة الاستاذ مفتي الديار المصرية }
 { بتاريخ ٢٧ شوال سنة ١٣٠٧ - ١٥ يونيو سنة ١٨٩٠ عمرة ٢٦٣ }

توضيح في الاقلافة السابقة وردت عن فضيلتكم بتاريخ ٢٨ رجب سنة ١٣٠٧ عمرة ٢٣٢
 انه صار الاطلاع على كتاب من شذائذ ان الى معرفة احوال الانسان تأليف المرحوم قدري باشا
 وجرى تغيير واصلاح ما لم يغيره واصلاحه بان تطبيق لما عليه العمل في مذهب الامام الاعظم
 حتى صار بالخالصة التي هو عليها الآن موافقاً للنصوص عليه في المذهب وسبب في خصوص
 احكام المواد الشرعية المطروقة وارسالكم سبلانكم تلك النسخة لتبسيطها بخط منتظم وحيث
 انه كاف من يدعي الشيخ محمود بن ابراهيم بالنسخة منها وجرى كل ما يفسد منها اولاً بطرف
 حضرة تكلم وقد حضر وأوضح انه ذلك فتنسخة التبسيط ونسخة الاصل من سبلان مع هذا
 عن يد باطل التكرار عما كانا كانت نسخة التبسيط صارت بالموافقة للاصل المصدق عليه
 من حضرة تكلم به لاجراء تغييرات المدة كورة اولاً واعادة النسختين لاجراء المتزامن عنهما ما
 في ٢٧ شوال سنة ١٣٠٧ (١٥ يونيو سنة ١٨٩٠)
 ناظمي المعارف
 (ختم) على مباركة

(صورة الشرح الواردة من - مصرية للتجارة في ٢٨ شوال سنة ١٣٠٧ - عمرة ٢٣٨)

وردت افادة سعادتكم بـ: المؤرخة ٢٧ شوال سنة ١٣٠٧ - عمرة ٢٦٣ - المتضمنة أن المدعو الشيخ محمد ابراهيم كلف باستنساخ كتاب من يد ابي ريان تأليف المحرم فذري باشا من النسخة التي جرى اصلاحها، بعمرة هذا الطرف وأرسلت النظارة بمقتضى افادة مؤرخة ٢٨ رجب سنة ١٣٠٧ - عمرة ٢٢٢ - وكلف أيضا بمراجعة ما يجري استنساخه أول بأول لدى هذا الطرف وأنه حضر وأوضح أنه تم ذلك وانكم أرسلم نسخة الاصل والتبييض عن يده ترغبون الافادة عما اذا كانت نسخة التبييض صادرة وافقة للاصل المصدق عليه تلك الافادة واعادة التصديق لاجرا ما يلزم وحيث ان الافادة الواردة من سعادتكم بتاريخ ٩ ربيع أول سنة ١٣٠٧ - غير رسيى متناه طاب الاخلاص على الكتاب المذكور واجرا ما يلزم في اصلاحه بالتطبيق لمذهب الامام الاعظم أبى حنيفة اشعاع وقد صار ذلك وأرسلت النسخة لسعادتكم - وقد فاعليها في الافادة المحكي عنها أولا وكذا صار معاملة النسخة الجديدة التي بيضت على الاصل وتأخر على كل كتراس منها ما يذلل فبهذا كاف الآن نسخة التبييض المذكورة وان قولنا بهذا الطرف على النسخة التي صدق عليها في الافادة المذكورة وأرسلت النظارة وعلى النسخة المحفوظة بهذا الطرف أيضا لكن نسخة التبييض المذكورة كتبت في ورق على وجه يقرب من المحو والابتناب دون تأخير فيه فاللزام عند اعادة الطبع أن لا يكتفى بالمقابل على نسخة التبييض بل يلزم مع ذلك مراجعة الاصل المدون عليه كما ذكر والنسختان المحكي عنهما باقيا بطرف الكتاب المذكور - فبهما يذلل الطرف انقدم مع ٢٨ شوال سنة ١٣٠٧

التقديم محمد العباسي المهدي

الخفى استنسخي

(ختم) على عنه

(صورة افادة متحررة من نظارة المعارف لحضرة الاسناد مفتي الديار المصرية)

(بتاريخ ٢٢ محرم سنة ١٣٠٨ - ١٨ أغسطس سنة ١٨٩٠ - عمرة ٥٨٢)

الذي بناء على ما قرره مجلس النظارة في جلسة ١٤ شعبان سنة ١٣٠٢ (٢٨ مايو سنة ١٨٨٥) من أن نظارة المعارف تشكل لجنة للنظر فيما يلزم طبعه من الكتب على نفقة الحكومة وبناء على القرارات الصادرة من النظارة في ٥ ربيع الثاني سنة ١٣٠٧ (٢٨ يونيو سنة ١٨٨٩ - عمرة ١٢٤) بأن الكتب التي يراد طبعها تشكل النظارة وتقرر هلجنة مستعدة بحسب ما يتناسب العلم والمؤلف

فيه الكتاب وبناء على أن الشارقة قد بدت مرة فمما إذا كانت في طبع كتاب مرشد الحيران إلى معرفة أحوال الإنسان في الشريعة الإسلامية تأليف المرحوم قسري باشا على طرف من الحكومة للاتفاقية قد رأيت الموافقة على هذا الكتاب مع حضرة الشيخ حسنة النواوي مدرس الشريعة الإسلامية في مدرستي دار المعلم وأخبرته في ذلك وأعطاه الشارقة بما أتى وقد تحرر في تاريخه طبعه ما هو في إليه بأن توجه الطرف في طبعه لكم بهذا الغرض واقتضى تحريره لحضرتكم وإرساله هذه التي يثبت من نسخة الأصل التي حصل الإفراج على علم من حضرة راكم مع هذا يأمل أنه يفيده وحضره تأليفه حسنة لأنه أن الطرف والمعاونة في هذا الأمر يعطى القرار اللازم ويريد أن لا فائدة الزلزلة لاير الملتقى نحوها فندم ما ٢٤ محرم سنة ١٣٠٨

(١٨٩٠ سنة ١٢٨٩) ناصر لعارفي

(ختم) علی مبارک

(صورة الترحيل الواردة من مديرية النظافة في ١٥ محرم سنة ١٣٠٨ قمرية ٢٤٦)

بناء على ما ورد من معادتكم بعينه بتاريخ ٢ شحرم سنة ١٢٠٨ قرة ٥٨٢ قد صار اعطاء
الشواهد اللازمة في تاريخكم من هذا الطرف ومن حضر قال استاذ الشيخ حسونة النواوي مدير
الشرعية الاسلامية بدرستي دارالعلوم الحقوق بشأن موافقة طبع كتاب من شواهد الخيرات
الى معرفة احوال الانسان تأليف المرحوم قدري ياشا مي. اريد طبعه على طرف الحكومة
لما انه عام بعد الاصلاحات وما صار احرافه فيه سواء في التخصيص عليه في هذا المذهب الامام
الاعظم في حديثه النجاشي في خصوص احكام ما واد الشرعية المستطربة واقتضى
تغير رتبة عادتكم بالاخاطة والاشغال والتسخره عائدان مع هذا التقدم ما في ١٥ شحرم سنة ١٢٠٨

القدس في العباسي الحادي

بالطريق التي ينبغي

تاریخ (۱۳۰۲)

(عمارة القرار الصادر من حضرموت المذکورین)

بناءً على ماورد من نظارة المعارف بتاريخ ٢ محرم سنة ١٢٠٨ هـ ثمة ٥٨٢ فلما صار الاجتماع في تاريخه أدناه وحسب المذلول في خمس موافقة طبع كتاب مرشدنا خيران إلى معرفة

أحوال الإنسان ، أليف المرحوم قدري باشا على طرف الحكومة للاتصال بدوسبق تغيير الملام
تغييره واصلاحيه فيه . وتقدم اوساله نظارة المعارف أخيرا من سنة ١٢٠٧ غرة ٢٢٨
المستفيض والمذاهب بتاريخ ٢٨ شوال سنة ١٢٠٧ غرة ٢٢٨

قد تقرر بالاشهاد

ان متى ارى بطبع هذا الكتاب على طرف الحكومة لا يكون هناك مانع لما تقدمت به الاصلاحات
وما صدر ارجاؤه موافقة المنصوص عليه في مذهب الامام الانعام أي حنبلة النعمان من حيث
في خصوص أحكامها واداء الشريعة كالمسئلة الشارة فيما تقرر للنظارة المشار اليها
من سنة ١٢٠٧ غرة ٢٢٨ رجب سنة ١٢٠٧ غرة ٢٢٨

الفقيه محمد العباسي المهدي

تحريرا في ١٥ محرم سنة ١٣٠٨

أعطى الحسني

الذخير - سونة النواوي

عني عنه

أعطى

(حدودة قرار صادر من نظارة المعارف في ٢٦ محرم سنة ١٢٠٨ (١٠ - ١١) غرة سنة ١٢٩٠)

قرار

من نظارة المعارف

بناء على ما تقرر بمجلس النظارة في جلسة ١٢ شعبان سنة ١٢٠٢ (٢٨ مايو سنة ١٢٨٥)
من أن نظارة المعارف تشكل لجنة للنظر فيما يلزم طبعه من الكتب على نفقة الحكومة
وبناء على القرار الصادر من النظارة في ٥ ربيع الثاني سنة ١٢٠٧ (٢٨ نوفمبر سنة ٨٩)
قررة ١١١ بأن الكتب التي يراد طبعها تشكل النظارة لنظرها لجنة مستقلة بحسب ما يوجب
العلم المؤقت عليه الكتاب

وبناء على ما تقرر من انتظارة خضرة الاستاذة في الديار المصرية بتاريخ ٣ محرم سنة ١٣٠٨
غرة ٥٨٤ بالتصالح حضرته مع حضرة الشيخ حسونة النواوي مدرس الشريعة الاسلامية
بدرستي دار المعلمين والحقوق ونظارة الكتاب تأليف المرحوم قدري باشا المهدي (مرشد الخيران
الى معرفة احوال الانسان في الشريعة الاسلامية) واعطاءه اقرار منهم بما يوافق رأيه

وبناء على القرار الذي أعطى من حضرته بتاريخ ١٥ محرم سنة ١٣٠٨ (أحد الوترين
عليه الوارد بالحادثة حضرته بالفي الرقعة ١٥ محرم سنة ١٣٠٨ غرة ٢٤٩ من أن هذا الكتاب
مستند ويوافق طبعه على طرف الحكومة

قررنا ما هوآت

أولا يطبع من هذا الكتاب المطبعة الاحلية المقادير التي تحتاج اليها بالنظر اتمنه وتحسب
الاشكاليف من المقرر بالميرانية للطبعوعات

ثانيا على قلم عربي تنقيذ هذا القرار

تحريراني ١٦ سبتمبر سنة ١٨٩٠ (٢٦ محرم سنة ١٣٠٨ غرة ١٦٦٤) ناظر المعارف
(ختم) على مباركة

هذا ونظرا لسبق نشر اصل الكتاب المذكور من ورثة المرحوم محمد قدير باننا ببلغ خمسين
جنيها لمصر واوقف هذا الاصل بالكتبة بمكتبة الخديوية ضمن الرصيد مقرر للطبعة الاحلية بنسبة
وسورة ما تصور لها كما سيأتي

(صورة ما مقرر لحضرة مدير المطبعة الاحلية)

قد اشترت النظارة من ورثة المرحوم محمد قدير باننا الاصل لكتاب في العادلات من مؤلفات
المرحوم عليه من هذا الخبر ان الى معرفة احوال الانسان وبناء على القرار الصادر من النظارة
بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٨٩٠ غرة ١٦٦٤ بناء على ما قرره اللجنة المشكلة من حضرة الاستاذ
مفتي الديار المصرية والسيد حسنة النواوي مدرس الشريعة الاسكندرية بمدرستي دار
العلوم والاشوق من موافقة طبع هذا الكتاب على نفقة المطبعة من اصل خضرتكم نسخة
يصل من اصل هذا الكتاب تسفل على نسخة عشر كراسا ونصف كراسا ليتم بطبع ألف
ونستمائة نسخة منه وارسلنا بالنظر الى محاسبة تجايد امريكا وحيث ان حضرة الاستاذ مفتي
الديار المصرية قد اوضح في فادته الواردة للنظارة بتاريخ ٢٨ شوال سنة ١٣٠٧ غرة ١٢٣٨
ان نسخة التبييض آتية لكثرة في ورق على وجه يشبه الاغصان والابواب بدون تأخير فيه والتم
عند اذاعة طبع هذا الكتاب لاكتفي بالمقابل على نسخة التبييض بل يلزم مع ذلك مراجعة
الاصل المصدق عليه من حضرة وحيث ان نسخة الاصل حفظت بمكتبة الخديوية ضمن
رصيد الكتب فيلا حظنا ما اشار به حضرة الاستاذ المفتي اليه وبالاهتمام بقا من قيمة الاشكاليف
لاحتياجها من المقرر بالميرانية للطبعوعات والمقصود المعرفة في ذلك للاحتياج لهذا الكتاب
لندرس من اول السنة المكتوبة التي تبين في منبرها كصور المتقبل ما

تحريراني ١٦ سبتمبر سنة ١٨٩٠ (٢٧ محرم سنة ١٣٠٨) ناظر المعارف

(ختم) على مباركة

حاشية - صم الذي يطبع من هذا الكتاب هو النسخة ما في تاريخه (ختم) على مباركة

